جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي : .....

عمل الأطفال المتمدرسين في الجزائر

(دراسة ميدانية بمدينة الجلفة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع التربوي

إعداد الطالبتين:

شائعة عثمان

مباركة لويبدة

إشراف الأستاذ:

بوكربوط عزالدين

لجنة المناقشة:

1.د.طوال عبد العزيز ..... رئيسا

2.د.بوكربوط عزالدين ..... مقررا

3.د.تومي بلقاسم ..... مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعرفـان

‹‹.....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.....›› الآية 19 سورة النمل.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ،إليه يرجع الأمر كله وهو خير الحاكمين.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور بوكربوط عز الدين ،الذي شرفنا بقبوله عل الإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجهاته.

دون أن ننسى شكرنا إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

‹‹.....وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ....››

إلى من تعهدا بي بذرة و اعتنيا بي زهرة لأكون لهما فرحة وفخرا...

إلى من به أرى وجه الحياة إلى من علمني كيف أواجه أقداري وعبد طريقي بالأمان و الطموحات إلى من تحدى و ضحى بالكثير من أجلي أبي حفظه الله.

إلى شمعة دربي في ظلمات الصعوبات إلى من بدلت الحزن فرحا في حياتي واليأس أملا إلى منبع الحب والحنان إلى مستودع الأمان إلى نور فؤادي أمي أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي : قاموس الحياة ومحطة النصح فاطمة الزهراء ، إلى عاصمة الصبر والتحمل عيشة ، إلى دفتر أيامي يمينة.

إلى إخوتي : إلى سندي في الحياة خيراني أمين ، إلى جناحي في رحلة الحياة عبد الرحمان ، إلى لحن التفاؤل مصطفى.

إلى صديقاتي : يمينة ، حنان ، أمباركة ، فاطمة ، مليكة ، شهرة ، رقية.

إلى زميلاتي : تركية ، نادية ، خديجة ، فتيحة ، نعيمة ، أم كلثوم ، حنان ، سعدية عقيلة ، نعيمة ، فاطمة ، تركية ، دنيا، زينب.

فهرس المحتويات:

تشكر

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص الدراسة

مقدمة.....أ ب ج

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع..... 07

2- أهداف الدراسة..... 07

3- أهمية الدراسة.....08

4- الإشكالية..... 08.

5- فرضيات الدراسة..... 11

6- تحديد المفاهيم..... 11

7- المقاربة النظرية..... 14

8- الدراسات السابقة..... 16

الفصل الثاني : عمـــــــــــالة الأطفـــــال

تمهيد..... 21

1 – مفهوم عمالة الأطفال..... 22

2 – مشكلة عمالة الأطفال تاريخيا..... 23

3– عمالة الأطفال 25

3– 1 في العالم 25

3– 2 في الوطن العربي 31

3– 3 في الجزائر 37

4– أشكال عمالة الأطفال 41

4–1 في العالم 41

4–2 في الجزائر..... 43

5– الآثار المترتبة عن عمل الأطفال..... 48

خلاصة..... 51

الفصل الثالث: العوامل الاقتصادية المؤدية لعمل الأطفال المتمدرسين

تمهيد 54

الفقر 55

1- مفهوم الفقر..... 55

1-1 الفقر في العالم..... 58

1-2 الفقر في الوطن العربي..... 61

1-3 الفقر في الجزائر 64

2- اتجاهات و مناهج قياس الفقر..... 68

2-1 مؤشرات مستوى المعيشة 68

2 -2 مؤشرات التغذية..... 74

2-3 مؤشرات التنمية البشرية..... 78

3- أسباب انتشار الفقر في الجزائر 81

3-1 أسباب مباشرة 82

3-2 أسباب غير مباشرة 84

خلاصة 88

الفصل الرابع :العوامل الاجتماعية المؤدية لعمل الأطفال

تمهيد.....91

I : التفكك الأسري.....92

1- مفهوم التفكك الأسري.....93

2- أنماط التفكك الأسري.....95

2-1 الترمل.....97

2-2 الخلافات الزوجية.....99

2 -3 الطلاق.....102

2- 3-1 أنواع الطلاق.....104

2-3-2 أسباب الطلاق.....105

2-3-3 آثار الطلاق على الأسرة.....108

2-3-4 آثار الطلاق على الأبناء.....110

خلاصة.....112

الفصل الخامس : الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد.....116

1 – منهج الدراسة.....117

2 – مجالات الدراسة.....118

2-1 المجال البشري 118

2- 2 المجال المكاني.....119

2-3 المجال الزمني 119

3- العينة المستخدمة في البحث.....119

4- أدوات جمع البيانات.....120

خلاصة.....123

الفصل السادس : عرض وتحليل معطيات وبيانات الجداول

1 – عرض وتحليل معطيات البيانات الشخصية 126

2- عرض وتحليل معطيات الفرضية الأولى 133

3- مناقشة الفرضية الأولى.....143

4_ عرض و تحليل معطيات الفرضية الثانية 144

5- مناقشة الفرضية الثانية.....156

6- الاستنتاج العام.....157

خاتمة .....

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يبين توزيع العينة حسب الجنس	126
02	يبين توزيع العينة حسب السن	126
03	يبين توزيع العينة حسب سنة التمدرس	127
04	يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للآباء .	127
05	يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للأمهات	128
06	يبين توزيع العينة حسب ممارسة العمل	128
07	يبين توزيع العينة حسب بداية العمل لدى الأطفال	129
08	يبين توزيع العينة حسب نوعية العمل	129
09	يبين توزيع العينة حسب العمل بصفة دائمة أو مؤقتة	130
11	يبين مساهمة الطفل بمدخوله في ميزانية الأسرة و طبيعة علاقته مع الوالدين الآن	131
12	يبين توزيع مشاركة أفراد العائلة العاملين في الميزانية	132
13	يبين توزيع مهنة الأب وعلاقتها بمستواه التعليمي	133

14	يبين توزيع مهنة الأم وعلاقتها بمستواها التعليمي	134
15	يبين توزيع عدد أفراد الأسرة الذين يشتغلون	135
16	يبين الأجر الذي يتقاضاه و علاقته بديمومة أو التقطع في العمل	136
17	يبين توزيع الحالة المدنية لوالدي أفراد العينة	138
18	يبين نوعية المسكن و علاقته بالوضعية الاقتصادية للأسرة	139
19	يبين نوعية المسكن و علاقته بالوضعية الاقتصادية للأسرة	140
20	يبين طبيعة علاقة الوالدين بالأطفال قبل الشروع في العمل و علاقتها بالجنس	141
21	يبين توزيع توجيه أفراد العينة إلى العمل	141
22	يبين تشجيع المحيط العائلي للعمل و علاقته بالجنس	143
23	يبين تغير معاملة الوالدين بعد البدء في العمل و علاقتها بمدة العمل	144
25	يبين الوضعية الاقتصادية للأسرة و علاقتها بالسكن الذي تعيش فيها	145

ملخص الدراسة :

تناولنا في هذه الدراسة موضوع : "عمل الأطفال المتمدرسين" : وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الأساسية التي تدفع أو تؤدي بالأطفال إلى العمل والكشف عن المشكلة للرأي العام لمحاولة التقليص من الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال .

وتناولنا هذا الموضوع وفق الإشكالية الآتية :

– ما هي العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال

وتتفرع من الإشكاليات الآتية :

– ما مدى تأثير العامل الاقتصادي على انشغال الأطفال عن دراستهم

– ما مدى تأثير العامل الاجتماعي على انشغال الأطفال عن دراستهم

وللإجابة على هذه الأسئلة تمت صياغة الفرضيات التالية :

– تدفع الحاجة الاقتصادية الملحة بالأطفال الى البحث عن العمل لسدها باستمرار وتتحيذهم عن الدراسة.

– تؤثر العوامل الاجتماعية على دراسة الأطفال وتدفع بهم للبحث عن العمل.

واتبعنا المنهج الوصفي لملائمته موضوع الدراسة ، أما العينة فقد اخترناها بطريقة عرضية و تكونت من 40 مبحوث ضمن مستويات المتوسط ، وقد اعتمدنا في جمع البيانات على تقنية الاستبيان مع المقابلة ، وقد توصلنا في الأخير على النتائج التالية :

أن العوامل الاقتصادية من فقر وبطالة تدفع بالأطفال إلى البحث عن العمل محاولين إعانة أسرهم على تحسين ظروفهم المعيشية.

أن العوامل الاجتماعية من شجارات داخل الأسرة أو انفصال الوالدين أو وفاة أحدها أو تعاطي المخدرات شكلت سببا رئيسيا في دفع الأطفال إلى العمل وإهمالهم لدراستهم .

مقدمة

مقدمـــــــــة :

شهدت المجتمعات في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي تغيرات نتيجتها ظهرت ظاهرة عمل الأطفال ، خاصة في بلدان العالم الثالث التي تواجهها الكثير من التحديات الناجمة عن الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد استرعت الظاهرة انتباهنا وخاصة أننا نرى أن أعداد الأطفال العاملين المتمدرسين في تزايد مستمر حيث أن الجزائر تشهد هذه كدولة نامية ، إلا أن المشاهد اليومية لهذه الظاهرة تدل على تفاقمها وذلك نتيجة الظروف الأسرية القاسية .

ونظرا لأنماط الأعمال التي يقوم بها الأطفال والشكل الذي تتم به تجعلهم عرضة للكثير من المشاكل و الأخطار التي تؤثر على نموهم الجسمي و توازنهم النفسي، و خاصة أن العمل ينتزع الطفل من المحيط المدرسي و من المحيط الأسري ليجعله يبتعد عن الدراسة ويواجه الأخطار بمفرده ، وقد ارتبطت ظاهرة عمل الأطفال بظروف مزرية سادت في المجتمع ، فالطفل أصبح مصدر من مصادر دخل الأسرة وذلك لعدم قدرة الأسرة على توفير المتطلبات المادية وذلك لارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، فهم يخرجون لمساعدة أهاليهم المحتاجين .

وكذلك المشاكل العائلية كالطلاق و الترمل و الصراعات الدائمة داخل الأسرة ساعدت على تزايد هذه الظاهرة ، فمن أسبابها الإهمال الأسري حيث الأسرة الجزائرية تخلت على مفهومها لرعاية الأطفال لا تعني فقط توفير الأكل والشرب واللباس ، وإنما تعني أيضا المتابعة اليومية و التوجيه . و قد قسمنا هذه الدراسة كالتالي :

مقدمة ثم الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة حيث تناولنا فيه أسباب اختيار الموضوع ثم أهداف الدراسة ثم أهمية الدراسة ثم الإشكالية ثم الفرضيات وتطرقنا إلى تحديد المفاهيم و كذا المقاربة النظرية واتبعناها بالدراسات السابقة. والفصل الثاني عمالة الأطفال يحتوي على مفهوم عمالة الأطفال و مشكلة عمالة الأطفال تاريخيا ثم عمالة الأطفال في العالم و في الوطن العربي و في الجزائر و أيضا أشكال عمالة الأطفال في العالم وفي الجزائر ثم الآثار المترتبة عن عمالة الأطفال وختمنا الفصل بخلاصة.

أما الفصل الثالث فتعرضنا للعوامل الاقتصادية المؤدية لعمالة الأطفال من مفهوم الفقر ثم الفقر في العالم وفي الوطن العربي وفي الجزائر أيضا اتجاهات الفقر ومناهج قياسه ثم أسباب انتشاره في الجزائر ثم مفهم البطالة و أنواعها ثم طرق قياسها أيضا أسبابها و أبعادها و ختمناها بخلاصة ، والفصل الرابع تناولنا فيه العوامل الاجتماعية المؤدية لعمالة الأطفال وشملت مفهوم التفكك الأسري ، وأنماطه ثم أنواع الطلاق و أسبابه ثم آثاره على الأسرة و أيضا و أثاره على الأبناء وكذا مفهوم المخدر ومفهوم التعاطي ثم أنواع المخدرات و أسباب تعاطيها وأيضا الآثار و الأضرار التي تسببها المخدرات .

أما الجانب الميداني فقسمناه إلى فصلين : الفصل الخامس تناولنا فيه الأسس المنهجية للدراسة الميدانية من المنهج المستخدم في الدراسة ثم مجالات الدراسة المجال البشري و المكاني والزمني ثم العينة المستخدمة في الدراسة أدوات جمع البيانات.

أما الفصل السادس اهتم بعرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية وعرضنا وحللنا معطيات البيانات العامة و معطيات الفرضية الأولى و معطيات الفرضية الثانية كما عرضنا مناقشة الفرضيات ثم الاستنتاج العام و النتائج ثم الخاتمة تتبعها قائمة المراجع والملاحق.

1-أسباب اختيار الموضوع

مادفعنا إلى اختيار هذا الموضوع "عمل الأطفال المتمدرسين في الجزائر" مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية هي :

الموضوعية :

- الانتشار الواسع والسريع لظاهرة عمل الأطفال في سن مبكر وما تلحقه من آثار وخطورة بهم.

- الرغبة في أن يكون البحث مفيدا من خلال تحديد العوامل التي تؤدي بالأطفال إلى العمل.

الذاتيـــــــــة :

مشاهدة الظاهرة يوميا في الشوارع لما اها من بعد انساني هذا ما زاد اهتمامنا بالموضوع.

2- أهداف الموضـــــــوع

أي بحث علمي يرمي من خلاله الباحث للوصول إلى أهداف تفيد البحث وتفيد المجتمع فأهداف الدراسة هي :

1-التعرف على الأسباب الأساسية التي تدفع أو تؤدي بالمتمدرسين إلى العمل .

2-وضع اقتراحات بعد الانتهاء من البحث تفيد في معالجة هذه الظاهرة أو التخفيف منها .

3-الكشف عن المشكلة للرأي العام لمحاولة التقليص من الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال.

3- أهميـــــــة البحـــــث :

- تناول الدراسة لموضوع عمل الأطفال الذي يعد أمرا لا غنى عنه في المجتمعات الإنسانية .
- تركيز الدراسة على مرحلة التعليم المتوسط التي تعد من المراحل الهامة حيث تزداد حاجة الفرد للرعاية والتوجيه .
- يمكن للدراسة أن تثير لدى الكثير من الباحثين اهتماما بالبحث في موضوع عمل الأطفال المتمدرسين في ضوء علاقتها الجدلية بمتغيرات عصر العولمة .

- فهم العوامل التي تساهم في ظهور ظاهرة عمل الأطفال في المجتمع الجزائري وإهمالنا لأدوار الأسرة ووظائفها ،ومحاولة التعمق في هذه الظاهرة لمعرفة سبب خروج الطفل المتمدرس في سن مبكر.

4- تحديد الإشكاليـــــــــــــــــة

إن الأسرة من أهم وأقدم المؤسسات الاجتماعية فهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية ،منذ نشأتها، ولا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات فالأسرة هي المركز الأساسي لحياة الفرد وفيها يعيش السنوات التشكيلية الأولى من عمره نظرا للوظائف الهامة التي تقوم بها ،فتدهور الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة قد يدفع أفرادها وخاصة الأطفال إلى البحث عن عمل للمشاركة في ميزانية العائلة من تحسين ظروفها المعيشية أكثر من اهتمامهم بالالتحاق بالمدرسة ومواصلة الدراسة التي تتطلب تكاليف تزيد من مشاكلهم المادية فعندما يكون الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم تضطر الأسر الفقيرة إلى اتخاذ قرارات صعبة في حق أبنائها محاولة تغطية العجز المادي تدفع بهم إلى ممارسة نشاط اقتصادي في سن مبكر ، فنجد الآباء بأنفسهم يبحثون عن عمل لأبنائهم من أجل الخروج من الاعتماد على

النفس ودفع تكاليفهم بأنفسهم من أجل الإنفاق على متطلباتهم ،فعمل الأطفال يسهم في دخل الأسرة فهو مصدر نفع لها .

فالأطفال يحصلون على قوت عيشهم مقابل عملهم من أجل تحسين وضع الأسرة والإنفاق على أنفسهم .فانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل الفقر والبطالة أدى تزايد الأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة .

لذا دفعت بعض الأسر إلى تشغيل أطفالها بهدف توفير لقمة العيش لأفرادها أو المساعدة في تلبية حاجياتها .

بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي تدفع بالأطفال إلى العمل غياب دور الوالدين في الاعتناء بأبنائهم وبسلوكهم ،وعدم وعيهما بحقوق وحاجات أطفالهم ،فنشأة الطفل بين والديه خير فرصة لنموه العقلي والاجتماعي.

كما أن الصراع الدائم بين الأبوين وتفكك كيان الأسرة بانفصال الوالدين أو وفاة أحدهما

أو كليهما أو غياب الأب عن المنزل في اغلب الأحيان هذا يشعر الطفل بعدم الأمان و الاستقرار وعدم التكامل النفسي و هذا ما يجعل الأطفال يلجؤون للخروج إلى الشارع بحثا عن العمل ، فعمل الأطفال بالنسبة للأسر الفقيرة فرض أو واجب لأنها ترحب بالأجرة ولو كانت على حساب المدرسة ،فاهتمام الأطفال بالبحت عن عمل من اجل تحسين ظروف عائلته المعيشية أكثر من اهتمامهم بالالتحاق بالمدرسة ومتابعة دروسهم.

إن هذه الأسر المتدنية المستوى التعليمي لا تعي أهمية التمدرس ، فالمستوى التعليمي للأولياء هو أحد العوامل التي لها تأثير مباشر على حياة الطفل الدراسية فتوفير المناخ الخصب التعليمي الملائم للدراسة في الوسط العائلي والمحيط الذي يحتك به الطفل يحفزه أكثر على النجاح وحتى الإبداع في الدراسة وذلك عكس الطفل الذي ينشأ في أسرة محدودة التعليم أي ينشأ في محيط منخفض التعليم التربوي هذا يزيد من التأخر الدراسي للأطفال،ففي

كثير من الأحيان تدفعهم إلى ممارسة نشاط اقتصادي غير رسمي أو غير شرعي ،حيث يعمل الأطفال في أنشطة مختلفة في ظروف متنوعة ليكتسبوا قوتهم طول النهار من أنشطة ممارسة في الشوارع في أوقات فراغهم من الدراسة أو أوقات العطل و يتجولون في الشوارع والطرقات لبيع الجرائد والخضر و الخبز وحراسة السيارات ....الخ وكل ما أتى بأجر،ومع مرور الزمن تتولد الرغبة للطفل والدافعية للعمل أكثر في الشارع حيث لا يوجد إرشاد ولا توجيه من قبل الأسرة، فيكتسب الطفل كل من المعرفة والمهارات والعادات والاتجاهات في البيئة الاجتماعية والطبيعية والمادية ،وكذا اعتياد الطفل الابتعاد عن الأسرة ودخول البيت متأخر والابتعاد عن المدرسة سواء من خلال غياباته أو نتائجه الدراسيةالمنخفضة.

وكذلك إهمال الوالدين لدورهما في الإشراف على أبنائهم والعناية بسلوكهم ، فالأسرة هي أصلح بيئة للتربية وخير واسطة لسمو سلوك الطفل ،ومع انعدام رقابة الوالدين عليهم هنا يظهر فقر الأسرة وأنها نجحت في تأدية وظائفها بالشكل السليم تؤثر على النظم الأخرى ،أما إذا فشلت في تأدية وظائفها أو بعض منها فسيكون على الأداء الوظيفي للأسرة ، ومن هنا يجب منح الأسر فرص بقائهم ونمائهم في حياة أفضل تمكنهم من ممارسة وظائفهم على أتم وجه ممكن.

بما أن الأسرة أول خلية لتكوين المجتمع وهي أساس الاستقرار في الحياة ،والطفل هو أسرة الغد فحقوقه تكمن في حقوق أسرته ،حيث الطفل يكون في أيد آمنة إذا كانت أسرته آمنة ومستقرة غير هشة اجتماعيا واقتصاديا من خلال ذلك يتبادر في أذهاننا طرح الإشكال الأتي :

- ما هي الـــــعوامل المؤدية إلى عمـــل الأطفـــال ؟
- تتفرع من الإشكالـــيات التالية :

1- ما مدى تأثير العامل الاقتصادي على انشغال الأطفال عن دراستهم ؟

2- ما مدى تأثير العامل الاجتماعي على انشغال الأطفال عن دراستهم ؟

5- فرضيـــــــــات الدراسة

1- تدفع الحاجة الاقتصادية الملحة بالأطفال إلى البحث عن العمل لسدها باستمرار وتحيذهم عن الدراسة .

2- تؤثر العوامل الاجتماعية على دارسة الأطفال وتدفع بهم للبحث عن العمل.

6- تحديـد المفاهيـــــــــم:

1- العمـــــــــــل :

لغة : فعل فعلا عن قصد ،ومهن وصنع[1] .

اصطلاحـــا :

العمل : هو المجهود البشري والعقلي أو العضلي أو كلاهما معا ، الذي يبذل لقاء أجر معين في سبيل إنتاج سلع و خدمات لمصلحة المجتمع لتحقيق أغراض نافعة في أجهزة الدولة العامة ويسهم في خدمة الاقتصاد القومي .

وعرفه (التكريتي) مفهوم العمل لا يقتصر على العمل الفردي المنظم فقط ، وإنما شمل العمل الجماعي أيضا فالعمل يشترك فيه جمع من العاملين يتعاونون لانجاز مهمة محددة يعجز الإنسان على إتمامها بمفرده سواء ذلك في حقل العمل أم المدرسة أم المجالات الإنتاجية الأخرى[2].

[1] - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،ط 4 ،2004، ص 628.

[2] -هشام مصطفى الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية (دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي و النظام الوضعي)، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،مصر ، ط1 ،2006 ص 210.

التعريف الإجرائي : هو الجهد الإداري العضلي أو العقلي الذي يبذله الإنسان لقاء أجر أو راتب معين علما أن الجهد المبذول لتقديم خدمة نافعة بغرض تحقيق أهداف الفرد و المجتمع القريبة والبعيدة.

2- الطفـــــــــــــــل :

لغـــــــــــــة : هو المولود ، ويطلق على طفل كل جزء من شيء أو معنى والطفولة هي المرحلة من الميلاد إلى البلوغ[1] .

أما في لسان العرب يعرف الطفل كالأتي :

هو البنان الرخص . المحكم :الطفل بالفتح الرخص الناعم ، و الجمع طفال وطفول والطفل والطفلة الصغيران ، و (الطفل) هو الصغير من كل شيء ، والصبي يدعى طفلا حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم[2].

اصطلاحـــــــا : تعددت التعاريف لمفردة الطفولة وتنوعت من باحث إلى آخر ، كل حسب تخصصه وتوجهاته في دراسة ما يتعلق بالطفل وعالمه الخاص ، ولكن هذه التعاريف اشتركت في كثير من الخصائص ، ويمكن حصرها في الآتي :

معظم علماء الاجتماع المهتمين بالتغير الاجتماعي وعلماء النفس أمثال (ستانلي هول) و (بياجيه) وعلماء مدرسة التحليل النفسي يتفقون فيما بينهم على أن الطفولة «هي مرحلة حياتية فريدة تتميز بأحداث هامة ، فيها توضع أسس الشخصية المستقبلية للفرد البالغ ، لها مطالبها الحياتية ، والمهارات الخاصة التي ينبغي أن يكتسبها الطفل ... وإنها وقت خاص للنماء والتطور والتغير ويحتاج فيها الطفل إلى

الحماية والرعاية و التربية »[1].

[1]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق ،ط 3 ،1993 ،ص 50.
[2]- محمد بن مكرم بن علي بن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت،1995 ،ط 1،م1،ص 401.

والطفولة وفقا للمادة الأولى من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل " هي كل إنسان للضبط والسيطرة والتوجيه التربوي للأطفال[2].

التعـــريف الإجرائـــي : كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر من العمر ،مالم يبلغ سن الرشد.

3- عمـــل الأطفـــــال :هناك العديد من التعاريف التي أطلقت على مصطلح "عمالة الأطفال" ويمكن تلخيصها في الآتي:

هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل ويهدد سلامته وصحته ورفاهيته ويستفيد من ضعف الطفل ،وعدم قدرته في الدفاع عن حقوقه ،والذي يعيق تعليم

الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله.

وقد حدد القانون رقم (12) سنة 1996،والخاص بأحكام حماية الطفل مفهوم عمالة الأطفال بأنها "تشغيلهم في مختلف المجالات الإنتاجية بعيدا عن الإطار الأسري،وفي مقابل أجر مادي.

وقد عرف "مصطفى فهمي "عمالة الأطفال «بأنها دخول الأطفال مجال العمل في سن صغير عن السن المسموح به في العمل قانونا ،وفي مهن عديدة قد تكون بها خطورة على حياة وصحة الطفل »

4 – المستوى المعيشي للأسرة :

بما أن الأسرة تمثل إحدى العناصر الأساسية في دراستنا هذه استخدمنا مفهوم مستوى المعيشة للدلالة على درجة الرفاهية المادية ،وقد جاء في قرار اللجنة الاقتصادية التابعة

[1]- عليمة نعون ،مسرح الطفل في الجزائر (عز الدين جلاوجي نموذجا)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد الآداب واللغات، جامعة باتنة ، 2011 -2012، ص 13.

[2]- جمال مختار حمزة ،عمالة الأطفال "مجلة علم النفس "، العدد41 ،40 ،أكتوبر 1996 مارس 1997، مصر ،ص 152.

للجامعة العربية،هي ظروف الحياة لاسيما الظروف التي يعيش في ظلها أو يطمح إلى تحقيقها أفراد مجتمع معين أو طائفة منهم[1].

7-المقاربـــة النظريـــة :

اتخذ التعليم في القرون الوسطى شكلين ،الشكل الأول التصق بالقاعدة الأكبر وهي العامة ويتم هذا الصنف التعليمي داخل الأسرة نفسها ،أما الشكل الثاني لنشوء المدرسة، فهو إعادة إنتاج وتثبيت اللامساواة الاجتماعية .

إن الفصل الاجتماعي الدافع وشرعنة اللامساواة التي يفرزها النظام الاجتماعي القائم بدأ يترك مكانه للمزج والتمازج بين متعدد الطبقات الاجتماعية ضمن فضاء اجتماعي مشترك – إلا وهي المؤسسة التعليمية –إذ أصبحت المدرسة فضاء للتنا ضر والصراع الاجتماعي .

تعتبر نظرية اللامساواة الدراسية نظرية ملائمة لطبيعة هذا الموضوع "عمل الأطفال " المتمدرسين ،فالنظام التعليمي ينطوي على قهر ثقافي في المجتمعات الطبقية ،حيث أن الطبقة أن الطبقة المسيطرة تحاول تدعيم ثقافتها على أنها ثقافة للجميع ولكل من في المجتمع مضيفا إلى أن الواقع يشير ومن خلال تحليل النظام التربوي وكشف آلياته وتفسير دوره وإعادة بنية التفاوت الطبقي في المجتمعات المعاصرة ،ويتم ذلك من خلال الثقافة باعتبارها الوسط الذي تتم من خلاله إعادة الإنتاج ، بنية هذا التفاوت باعتبارها قوة رمزية تبني الواقع بأقل مكوناته،فهي رأسمال رمزي قابل للتحول في سوق الاقتصاد إلى أي شكل آخر من رؤوس الأموال وإن أهم خاصية للحياة الاجتماعية هي عملية تحول المال إلى ثقافة رمزية[2].ولا مساواة الحظوظ إزاء التعليم والمقصود به تفاوت الحظوظ إزاء المتمدرسين بين

[1] - علي جغدلي ، واقع الطفل الجزائري بين الدراسة والعمل في الوسط الحضري ،رسالة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص11.

[2] - نعيم حبيب جعنيني ،علم اجتماع التربية المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن ط1 ،2009 ص 110.

مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ، فمسألة المساواة في الحظوظ يمكن فصلها عن إشكالية التفاوت الاجتماعي ، وربطها فقط بالمتغيرات المتعلقة بالمحيط الأسري الذي يعيش فيه الطفل ، سواء بعده الاجتماعي أو الاقتصادي وبالتفاعلات القائمة داخله فالوسط العائلي يمكن الأطفال من إتقان اللغة وامتلاك استعدادات وعادات ثقافية ومهارات فكرية تجعلهم أكثر استعدادا للتفوق المدرسي إضافة إلى ما تلعبه شروط الحياة الداخلية كالمسكن واللباس والإمكانات المادية للرفع من مستوى التفوق .

إن بورديو و باسرون يرجعا أفكارهما المتعلقة بالروابط بين التمدرس والبنيات الاجتماعية إلى الأفكار التالية :

1/ ليست الممارسة التربوية في المدرسة عملية نقل الثقافة غير المنقسمة للمجتمع بل إنها عنف رمزي تفرض تعسفا ثقافيا في المجتمع المنقسم إلى طبقات .

2/ يرتبط النظام التعليمي ببنية علاقات القوة بين الطبقات[1].

فمسألة اللامساواة الدراسية تنجم عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن

ملاحظتها وتقديرها[1]، فالطفل المتمدرس ليس مثل الطفل المتمدرس العامل ، فالطفل المتمدرس يحرص على دراسته ويبذل مجهوداته في الدراسة فقط، بينما الطفل المتمدرس العامل يضاعف مجهوداته للدراسة داخل القسم ومجهود للعمل خارج القسم .

فالأسرة لا تقوم بوظيفتها الاجتماعية والاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، و لا تستطيع توفير الرفاهية للأطفال أو عدم تأمينها لمسكن وملبس واستقرار وأمان لأطفالها، لهذا يخرجون بحثا عن عمل آملين تحقيق ومطالبهم واحتياجاتهم وأدى بذلك إلى ظهور ظاهرة عمل الأطفال المتمدرسين.

[1]- محمد فاوبار، المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،ط1 2011، ص 49.

8- الدراســـات السابقـــة

الدراسة الأولى :

دراسة لـ:مجادي لمياء، بعنوان "العوامل المؤدية إلى تشغيل الطفل الجزائري"هذه

الدراسة قامت بها الطالبة سنة (2001-2002) ،بجامعة الجزائر العاصمة لنيل شهادة الماجستير،حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي ،واستعملت الاستمارة كأداة رئيسية للحصول على البيانات المطلوبة ،كما استخدمت المقابلة على عينة (124 طفل) منهم (40 بنت) تتراوح أعمارهم مابين (06 و 15 سنة) وانطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- تزداد نسبة الأطفال المشتغلين كلما ازدادت نسبة التسرب المدرسي الذي يعتبر نتيجة ضعف النسق التعليمي الجزائري .

- رفض الأطفال للمستوى الاقتصادي ،الثقافي المتدني للأسرة يساهم في اشتغالهم إذ بإمكانهم المساعدة.

- كلما كانت سيطرة الآباء قوية نتيجة المستوى الاقتصادي كلما كثر اشتغال الأطفال في المجتمع .

والهدف منها هو محاولة للتعرف على فئة - من الأطفال- التي تشتغل والطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها ،وشملت نتائج الدراسة على مايلي :

– أن تدني المستوى الاقتصادي ،الثقافي للأولياء أحد الأسباب التي تعيق مساعدة الأبناء في إيجاد الحلول لمشاكلهم المادية والتربوية .

– أن النظام التعليمي يتسم بمجموعة من المشاكل كسوء التخطيط والتنظيم .

– أن كلما كنت سيطرة الآباء قوية كلما كثر انشغال الأطفال في المجتمع وهذا من خلال السيطرة والمعاملة القاسية وعدم تمتع هؤلاء الأطفال بكل حقوقهم.

مناقشة الدراسة :

من خلال عرضنا لهذه الدراسة تبين لنا أن الدراسة السابقة الذكر تتفق مع دراستنا في تحليلها لمتغير من المتغيرات و هو العامل الاقتصادي الذي يؤدي بالأطفال إلى العمل ،وكذا اعتمادها على المنهج الوصفي وأدوات جمع البيانات الاستبيان والمقابلة.

الدراسة الثانيـــــة :

دراسة لـ : سوالمية فريدة بعنوان "مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال"، قامت بها الطالبة سنة (2006 –2007) بجامعة قسنطينة لنيل شهادة الدكتوراه،واعتمدت الدراسة على منهج مقاربة النفس الاجتماعية ،واستخدمت الاستمارة كأداة لجمع المعلومات ،كما استخدمت المقابلة على عينة (222 طفل) تتراوح أعمارهم بين (06 و16 سنة) وتم اختيار العينة العرضية ،وانطلقت الدراسة من الفرضيات الآتية :

– تساهم العوامل الأسرية والعوامل المدرسية والعوامل النفسية في خروج الطفل للعمل في سن مبكر.

– يعمل التفكك الأسري لخروج الطفل في سن مبكر إلى العمل.

– يتعرض الطفل العامل لخطر التدخين.

- يتعرض الطفل العامل لخطر الإدمان.

- يتعرض الأطفال إلى ارتكاب المخالفات.

والهدف منها هو محاولة التعرف على العوامل النفسية والاجتماعية التي تعمل

لخروج الطفل إلى العمل في سن مبكر،وشملت على النتائج التالية :

دلت النتائج على أن 57,70% من الأطفال العاملين يسكنون بشقق في عمارات، أما البيوت القصديرية فقد بلغت النسبة 22,10% و 18,90% يقطنون في البيوت التقليدية والذين يسكنون الفيلا وقدرت نسبتهم 1,40%.

- أوضحت الدراسة أن الأسرة تتحمل جزء من مسؤولية خروج الأطفال للعمل نظرا للأوضاع المتوترة والمتميزة بالصراع أو التي يتم فيها انفصال الوالدين بالطلاق أو الموت ،فتجعل الطفل يعيش في جو من عدم الاستقرار.

- أوضحت الدراسة أن نسبة 65,31% من الأطفال العاملين مدخنون، و36,50% تناولوا مواد مخدرة ونسبة 27% ارتكبوا مخالفات قانونية.

مناقشة الدراسة :

ومن خلال عرضنا لهذه الدراسة تبين أن الدراسة السابقة الذكر تتفق مع دراستنا في تحليلها لمتغير من المتغيرات وهو العامل الاجتماعي الذي يدفع بالأطفال إلى العمل وكذا تتفق مع دراستنا في اختيار العينة العرضية و أدوات جمع البيانات الاستمارة والمقابلة.

تمهيـــــــــــد :

الأطفال هم الثمار التي سوف تطرح لكي ترسم المستقبل فهم رجال الغد، وشباب المستقبل حيث إن مرحلة الطفولة تسهم في تكوين ملامح الأطفال وشخصيتهم ،لذا يجب رعاية الأطفال وتوفير الحماية اللازمة لهم،والعمل على إلقاء الضوء المشكلات التي تعوق نموهم ومواجهتها،فمشكلة عمالة الأطفال إحدى المشكلات الهامة التي يعاني منها الأطفال باعتبارها من الظواهر المستعصية التي تحتاج إلى حل حاسم فهي أكثر انتشارا في الدول النامية ،كما هي تتفاقم يوما بعد يوم وهذا التفاقم يدعو إلى الالتفات لها لأنها مشكلة تمس أطفالنا فمن الضروري التصدي لها.

1- مفهوم عمالـــــــــة الأطفـــــال :

يثير مفهوم "عمالة الأطفال "كثيرا من الجدل والخلاف خاصة في حالة وجود عدد من الأطفال الذين يساعدون عائلاتهم منذ نعومة أظافرهم سواء كانت هذه المساعدة في نطاق المنزل أو المزرعة أو في الأنشطة التجارية.

ومن الضروري التمييز بين عمل الأطفال (Child work) والذي يتضمن كافة الأعمال التطوعية،وحتى المأجورة التي يقوم بها الطفل والمناسبة لعمره وقدراته ويمكن أن يكون لها آثار ايجابية على نموه العقلي والجسمي والنفسي (إذ ليس من الضروري أن يكون قيام الطفل بالعمل ضارا له،إذا كان من خلال العمل يستمتع بطفولته وحقوقه الأساسية،ويتعلم مهارات جديدة دون أن يؤثر ذلك على تعلمه ونموه).فيفضل هذا المصطلح لاكتساب المصطلح الطابع الايجابي من خلال التركيز على المنافع و الفوائد الممكن إحرازها وعليه فهو يتضمن كافة الأعمال التطوعية أو حتى المأجورة التي يقوم بها الطفل والمناسبة لعمره وقدراته[1].

وبين شغل الطفل (Child la Bor) وهو العمل الخطير،والذي يسبب الأذى للطفل ويحرمه من النمو السليم ومن حقوقه الأساسية،ويعطل تعليمه،ويتيح المجال لاستغلاله.

وتعرف أيضا بأنها عمل استغلالي يضر بصحة ونماء الطفل بدنيا ونفسيا واجتماعيا ويحرم الأطفال من التعليم وفرص الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى.

وقبل عقد من الزمن قررت اليونيسيف اعتبار عمل الأطفال استغلاليا إذا اشتمل على:

- أيام عمل كاملة للطفل في سن مبكرة جدا.

[1] - كريم محمد حمزة ،عمل الأطفال. w w w .Google .AR .

– ساعات عمل طويلة،وأعمال مجهدة من شأنها التسبب في توترات جسدية أو اجتماعية أو نفسية لا مبرر لها.

– العمل والمعيشة في الشوارع وفي ظروف قاسية.

– أجر غير كاف،وغير مساو للجهد المبذول.

– مسؤوليات زائدة عن الحد الطبيعي.

– عمل يحول دون الحصول على التعليم.

– أعمال يمكن أن تحط من كرامة الأطفال واحترامهم لأنفسهم،كالاسترقاق و الاستغلال الجنسي.

– أعمال يمكن أن تحول دون تطورهم الاجتماعي والعقلي والنفسي الكامل.

فعمالة الأطفال يقصد بها :"دخول الأطفال إلى سوق العمل،بل والعمل الشاق إبان

فترة طفولتهم ،بشكل يضر بصحتهم البدنية والنفسية والاجتماعية ويحرمهم من إشباع حاجات الطفولة[1].

2– مشكلة عمالة الأطفال تاريخيا :

على الرغم من كل الجهود التي تبذل على المستويين المحلي والدولي لتحجيم ظاهرة عمالة الأطفال وعلى الرغم من انتشارها في العديد من المجتمعات منذ أمد بعيد

وإن اختلف مضامينها من حين إلى آخر ، فالأطفال في أي نمط من أنماط مجتمعات الإنسان – على مر التاريخ – يلعبون دورا في المساهمة في النشاط الاقتصادي السائد في جماعتهم

[1] ـ محمد محمد بيومي خليل ،تنمية المفاهيم الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة 2003،ص 16.

ومجتمعاتهم التي يتجهون إليها وبخاصة حينها يقتضي بقائهم على قيد الحياة وجوب مشاركتهم في الأنشطة السائدة ، ولقد عرف منذ زمن طويل حيث لعب المنتجون الصغار دورا مهما في تطوير عديد من الصناعات الأولية حيث كان الطفل على طول الطريق ، منذ العصور الوسطى حتى منتصف القرن التاسع عشر في أوربا ، محل للاستغلال سواء في العمل في المناجم أو الحقول أو المصانع .

وبدأت الأدوار الاقتصادية للأطفال في الغرب مع بداية التصنيع والتوسع التجارة ففي نهاية القرن الثامن عشر حدث تطور سريع في التكنولوجيا في أوربا مما جعل الحاجة إلى أيد عاملة تتزايد ، فارتفع الطلب على عمالة الأطفال وفي غياب التشريعات اشتغل الأطفال داخل المصانع والمناجم والمطاحن.[1]

وفي نهاية هذا القرن ظهر في بريطانيا أسوء أنواع الاستغلال للأطفال ، حيث لجأ عمال محالج القطن إلى تجميع الأطفال الفقراء واليتامى وتشغلهم في مقابل إعالتهم

وبلغ الاستغلال أقصى درجاته بإجبار بعض الأطفال في العمل الشاق لفترات طويلة تتراوح ما بين 13–16 ساعة يوميا ، ثم امتد هذا الوضع تدريجا ليعم المؤسسات التجارية والصناعية الأخرى والتي أخذت تستقطب الأطفال ذوي الظروف الاقتصادية الصعبة لتشغيلهم مقابل أجر وليس إعالة ، وتحت ظروف العمل السيئة المجحفة نفسها لهؤلاء الأطفال والتي نجم عنها انتشار الأمية نتيجة حرمان هؤلاء الأطفال من التعليم والاتجاه للعمل ،مع سوء الأحوال الاقتصادية لهؤلاء الأطفال وأسرهم.[2]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين

[1] – محمد عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص 217.

[2] - المرجع نفسه ، ص 218 .

7-12 عاما ثلث قوة العمل في مصانعها في أوائل القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على ذلك نقص أعداد الذكور البالغين الذين كان يحتاجهم العمل الزراعي وقت ذالك ، فضلا عن أن الأفكار المتزمتة التي كان يعتنقها البالغين والتي تؤكد أن استغلال أطفال الاسم الفقيرة في المصانع أفضل عن الآثام والسرور التي قد تنجم عن تكاسلهم أو عدم انشغالهم في العمل وقد أثار ذالك اهتمام بعض المسؤولين ومن ثم حاولوا إجراء بعض الإصلاحات والتي تمثلت في سن بعض القوانين والتشريعات الخاصة بتحديد عمر الطفل العامل 12 سنة وتحديد ساعات العمل بالتزيد عن 10ساعات يوميا ، وبعد الحرب الأهلية الأمريكية تزايد الطلب على عمالة الأطفال والذين تتراوح اعتمارهم مابين (10-16) سنة.

3 - عمالـــــة الأطفال:

3- 1 في العالـــــــــــم :

تتواجد عمالة الأطفال في جميع أقطار العالم ،ولكن هذه الظاهرة في الدول النامية مميزة،نأخذ إفريقيا حسب النسبة المئوية المرتبة الأولى،حيث أنه حوالي (41%) من جميع الأطفال من(05 إلى 14) يعملون في أنشطة اقتصادية مقابل (21%) في آسيا،و(17%) وفي أمريكا اللاتينية.

ويقدر المكتب الدولي للعمل (BTT)،بـ : (250 مليون) عدد الأطفال الذين يعملون في العالم.

على كل المستويات الاقتصادية و الأسباب التي تساعد على هذه الظاهرة وهي :

- سرعة التزايد الديمغرافي.

- انخفاض المستوى المعيشي.

– ضعف النظام التربوي وعدم قدرته على استقبال كافة الأطفال في سن الدراسة وعدم قدرته على منحهم تعليما ذا مستوى مقبول[1].

ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية هناك (246 مليون) طفل يعملون بين الخامسة والسابعة عشر من العمر،وتقول التقديرات أن (179 مليون) يعملون في أسوأ أشكال عمل الأطفال،واحد من بين كل ثمانية أطفال في العالم ممن تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسابعة عشر،و(111 طفل) دون الخامسة عشر يؤدون أعمالا خطيرة،أكد التقرير النهائي لليونيسيف لسنة (1995م) وجود مايقل عن (200 مليون) طفل أقل من (15 سنة) في ميادين عمل مختلفة،وهذا العدد تقريبي باعتبار أن التقارير الواردة في كثير من الدول عن هذا الموضوع غير دقيقة نتيجة لمحاولات هذه الدول إخفاء حجم الظاهرة بها،على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد مؤشرا للوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلد معين،حيث تعتبر دول العالم الثالث أكثر الدول التي تنتشر فيها هذه الظاهرة "عمالة الأطفال" فنأخذ بعض الدول كمثال عن حجم عمالة الأطفال في العالم .

1/– الهنـــــــــــد :باعتبارها ثاني دولة من حيث الكثافة السكانية بعد الصين ،هي ضمن الدول التي تنتشر فيها هذه الظاهرة،حيث يبلغ حجم الأطفال العاملين في الهند حوالي ثلث الأطفال العاملين في العالم، ويزيدون بمعدلات سريعة،فالإحصائيات الرسمية تقدر عددهم ب (20 مليون) طفل عامل،بينما تقدر منظمة شرق آسيا ب (55 مليون) طفل عامل،وبعض المصادر ترفع العدد إلى (100 مليون) طفل عامل[2]،وأن غالبية الأطفال العاملين بالهند ينتمون إلى الطبقات الأكثر فقرا وإلى أقليات عشائرية،فهم يعملون في ظروف جد صعبة مابين(12 إلى 16) ساعة مقابل أجور ضئيلة جدا.

ويرجع انتشار عمالة الأطفال في الهند إلى الفقر في المقام الأول مع انخفاض مستوى

[1] - علي جغدلي ، مرجع سابق 75.

[2] - المرجع نفسه ،ص77.

المعيشة خاصة في الريف حيث يعيش (80%) من السكان[1].

ومعروف أن الأطفال في الهند عندما يبلغون (6 سنوات) ،فإنهم يتوجهون للعمل في سن مبكرة،حيث تنتظر بعض القبائل الهندية من الأطفال بلوغ (10 سنوات) لتدريبهم على استخدام المحراث في المزارع وإجادة جني المحصول والبيع والشراء في الأسواق.

كما يعمل الأطفال أيضا في مؤسسات خاصة لصناعة السجاد ،وفي مجال صناعة"صهر الزجاج" وهو عمل شاق وخطير،يمر بنحو (32 مرحلة) من بينها التسخين الشديد للزجاج في الأفران وتقطيع الأجزاء التي يتم صهرها،أو الأجزاء المستعملة التي يجري إعادة واستخدام المواد الكيميائية.

2/- البنغـــــلاداش :أظهرت دراسة أجريت سنة 1995م أن الأطفال في البنغلاداش يعملون فيما يزيد عن (300) نوع من الأعمال المختلفة ،من ضمنها في صنع الطوب وتكسير الحجارة والبيع في مخازن تجارية،أو في الشوارع وتصليح الدراجات الهوائية إضافة إلى العمل المنزلي وجمع القمامة[2].

كما كشفت الكمفيديرالية الدولية للنقابات الحرة سنة 1996م أن هناك ورشة خياطة

تشغل فتيات،عن طريق الإغلاق عليهن ويعملن أكثر من (10 ساعات) في اليوم تحت الحراسة المشددة خوفا من اكتشافهم[3].

3/- الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة :تشير الإحصائيات سنة 2001 بأن أكثر من (300 ألف) طفل يعملون في مجال الزراعة ،في الفلاحة والحرث وجمع المحاصيل والمجالات

[1] - عباس محمود مكي ،الخبير النفسي-جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية المعاصرة،المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت 2007،ص53 .

[2]- جليل وديع شكور،الطفولة المنحرفة ،ط1،الدار العربية للعلوم،بيروت ،لبنان ،1998،ص 57.

[3] - سوالمية فريدة،مساهمة في دراسة الأسباب النفسية والاجتماعية لظاهرة عمل الأطفال،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس،جامعة قسنطينة،2002-2003 ،ص14.

الخطيرة على صحتهم،مثل:عمليات جمع الأسمدة واستخدامها[1]،وهناك أعداد كبيرة من الأطفال يتوزعون في أماكن مختلفة ، يبيعون البيتزا والجرائد ويغسلون السيارات ويعملون في المطاعم لغسل الصحون وغيرها من الأعمال.غير إن هؤلاء الأطفال العاملون اغلبهم أبناء المهاجرين الذين لا يملكون إقامة شرعية في أمريكا،وبعضهم قادمين من دول لاتينية مجاورة للولايات المتحدة الأمريكية.

– و إذ تقع ظاهرة الحرمان من الطفولة في الإطار الأكبر لظواهر الحرمان الاجتماعي و الإنساني (الفقر و الحرمان من التعليم و الأمية و الجهل ...) فإن التصدي لظاهرة عمل الأطفال إنما يفترض التصدي بالأساس لمشكلة الفقر و التخلف ، وهو ما تقره واقعيا حتى أكثر الجهات عناية بالتصدي المباشر لعمل الأطفال مثل منظمة العمل الدولية حيث أكد خبرائها بأن القضاء الفعلي على عمل الأطفال يقتضي زمن طويل ، وإن عمل الأطفال مشكلة من مشكلات التخلف فتمثل منظمة العمل الدولية ملتقى الأطراف المعنية بالظاهرة بجانب الوكالات المتخصصة الأخرى لهيئة الأمم المتحدة خصوصا منظمة الطفولة اليونيسيف بشأن التصدي لظاهرة عمل الأطفال والذي يمكن تصنيفه على الوجه التالي :

– الجهد البحثي والتوثيقي لدراسة الظاهرة.

– التحاور المباشر حول طرائق التصدي لها في مؤتمرات العمل وغيرها.

– تنظيم بعض جوانب عمل الأطفال في إطار اتفاقيات العمل الدولية منذ مرحلة مبكرة[2].

– إصدار اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل رقم (138) لسنة 1973م و التوصية رقم (146) المرتبطة بها ، تبني البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال منذ سنة (1991م).

[1]- عباس محمود مكي ،مرجع سابق،ص 52.

[2]- علي جغدلي. مرجع سابق ،ص 84.

– تضمن الموقف من عمل الأطفال كبند أساسي من بنود إعلان البادئ و الحقوق الأساسية في العمل و الذي أقره مؤتمر العمل الدولي في سنة 1918.

– إقرار اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم (182) لسنة 1999م.

– توصية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال المرتبطة بها ، وتعتبر الاتفاقية رقم (138) لسنة 1973 م و الخاصة بالحد الأدنى ليس العمل الأداة الرئيسية لأعمال المعايير الدولية فيما يخص عمل الأطفال.

كما تضمنت معاهدة فرساي بعض المواد البالغة الأهمية بالنسبة لتشريع الاجتماعي و عمالة الأطفال ، ونشأت بمقتضاها هيئة العمل الدولية ، وقد كان بين دستور إنشاءها أغراض تلك الهيئة فيما يلي :

" حيث أن الغرض من عصبة الأمم هو إقامة السلام العام ، وهو ما لا يمكن تشييده على غير أساس العدل الاجتماعي ، وحيث أنه توجد أحوال للعمال تحتوي على الظلم و البؤس و الحرمان بعدد كبير جدا منهم ... مما يدعوا إلى تحسين شروط العمل بصفة عاجلة كتنظيم ساعات العمل ، وتحديد أقصى للعمل اليومي و الأسبوعي ، و القضاء على البطالة ، وجعل الأجور ملائمة للمعيشة ، وحماية العمال من المرض ، و حماية الأطفال و الأحداث و النساء ... كما يجب تخريم عمل الأطفال ، و سن تشريع لعمل الأحداث يسمح بإتمام تعليمهم ويضمن اكتمال نموهم الجسماني "[1].

وتلك بعض النصوص العامة العديد من الاتفاقيات التي عالجت جوانب مختلفة من موضوع تشغيل الأطفال ،إذ خصصت كل اتفاقية لنوع معين من العمالة ، أو لمعاجلة جزئية معينة و على سبيل المثال لا بحصر نواد الاتفاقيات التالية :

[1]- صليحة غنام ،عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علم اجتماع ،جامعة باتنة 2009-2010 ،ص 117.

– الاتفاقية رقم (05) حول تحريم تشغيل الأطفال في المنشآت الصناعية قبل سن الرابعة عشر وتتكون هذه الاتفاقية من (14) مادة و أصبحت نافذة عام 1921م و تعتبر أول اتفاقية دولية بخصوص موضوع تشغيل الأطفال وعدلت عام 1937م بالاتفاقية رقم (59) ، حيث أصبح ممنوعا تشغيل الأطفال في المنشآت الصناعية قبل سن (15) بدل (14) .

– اتفاقية عمل الأحداث ليلا في الصناعة و أصبحت هذه الاتفاقية نافذة عام 1921م وعدلت عام 1948م ومنعت هذه الاتفاقية تشغيل الأطفال العاملين في قطاع الصناعة ليلا .

– اتفاقية الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأطفال في العمل البحري و التي أصبحت نافذة سنة 1921م وعدلت بالاتفاقية رقم (58) لعام 1936م .

– الاتفاقية رقم (10) للحد الأدنى التي يجوز فيها استخدام الأحداث في الزراعة الصادرة عام 1923م.

– اتفاقية الفحص الطبي الإجباري للأطفال و الأحداث المستخدمين على ظهر السفن الصادرة عام 1922م .

– اتفاقية الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في العمل البحري الصادرة سنة 1936م.

– الاتفاقية رقم (77) بشأن الفحص الطبي لتقرير لياقة الأحداث و الشباب للعمل في الصناعة وقد بدأ إنفاذ هذه الاتفاقية سنة 1950م ، وألزمت بإجراء الفحص الطبي للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة ، ويشتغلون في مجال الصناعة .

– الاتفاقية رقم 90 لسنة 1948 ، بشأن عمل الأحداث ليلا في الصناعة منعت هذه الاتفاقية تشغيل الأحداث ليلا ، وحددت مدة التشغيل الأطفال دون الثامنة عشر سنة.

ومن خلال الاطلاع على هذه الاتفاقية المختلفة ، نلاحظ التوجه القانوني الدولي حول حماية الأطفال العاملين ، انصب في المحاور التالية :

1-تحديد السن الأدنى.للعمل

2-حماية الأطفال من الأعمال الخطيرة .

3-منع عمل الأطفال ليلا .

4-تحديد ساعات العمل .

5-الإلزام بإجراء الفحص الطبي لمعرفة مدى أهلية الطفل لأداء العمل المطلوب منه .

3-2 عمالة الأطفال في الوطن العربي :

إن الاهتمام بظاهرة عمل الأطفال في العالم العربي في أبعاده المختلفة أمرا حديث العهد إذ يطغى عقد التسعينات من القرن العشرين أو على الأكثر قبل ذلك بسنوات قليلة ، فالبحث العلمي تخلف في دراسة هذه الظاهرة وخصوصا في القطاع الحضري ، حيث كان معظم الاهتمام البحثي مدفوعا بالتحفيز الدولي للاهتمام بها خصوصا من طرف منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف والتجمعات الدولية والحكومية.

أما عن حجم الظاهرة على مستوى الوطن العربي فقد أشارت دراسة أجراها المجلس العربي للطفولة والتنمية سنة (1993م) إلى أن أكثر من (9ملايين) طفل عربي يعملون في فئة العمر من (6الى 14 سنة) كانوا نشطين اقتصاديا في مطلع التسعينات وربما كان رقم (10 ملايين) أقرب إلى الحقيقة، منهم (6 ملايين) ذكور و(4 ملايين) من الإناث.

ولا تخرج ظاهرة عمل الأطفال في الإطار العربي عن قوام الظاهرة في إطارها العالمي سواء من حيث أسبابها (الفقر ، تدني التعليم ، القيم الثقافية ، اللامبالاة...) أومن حيث ظروف المعشية للأطفال العاملين وأسرهم الفقيرة أومن حيث شروط بيئية العمل (الاستغلال ، تدني الأجور أو غيابها ،الإيذاء، المخاطر....)[1].

[1]- المرجع نفسه ، ص 119.

ومما يشكل خطورة على هؤلاء الأطفال الذين أصبحوا يمثلون – رغم صغر سنهم– جزءا لا يستهان به في قوة العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي والذين يترتب عليه تسربهم من التعليم والحرمان منه بالإضافة إلى كل الآثار البيئية المترتبة على انشغالهم في هذه المرحلة العمرية والتي تجرنها كل المعاير الإنسانية والقوانين التشريعية ، فظاهرة عمل الأطفال تستلزم المزيد من الدراسة على المستوى العربي[1].

اختلف المشرعون وعلماء النفس وعلماء الاجتماع في تحديد مفهوم الطفل الحدث فالطفل الحدث قانونيا يختلف تحديده من بلد لآخر وذلك حسب خصوصيات كل بلد وحسب تحديد السن الأدنى والأقصى لمرحلة الحداثة وتتبع في ذلك معايير و مقاييس كالحالة العقلية والنفسية والاجتماعية .

فقانون الأحداث العراقي يرى الحدث بأنه كل من أتم السابعة من عمره ولم يتعدى (18 سنة) ذكر كان أم أنثى ، وهما على صنفين :

ا/– الصبي : من أتم السابعة من عمره ولم يتم الخامسة عشر.

ب/– الفتى : من أتم الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشر.

أما في سورية فلم تعتمد القوانين الناظمة لعلاقات العمل (كقانون العمل ، وقانون العلاقات الزراعية ، والنظام الأساسي للعاملين في الدولة) إلى وضع تعريف خاص بالحدث أو الطفل وإنما حاولت أن تعتمد على وضع حد ادني للسن التي لا يجوز تشغيل الأحداث دونها مع وضع بعض القواعد الخاصة لحماية لهؤلاء الأحداث وضمان سلامتهم ، وتركت بعض القوانين للوزير المختص مسألة تحديد وتعريف للطفل من خلال اللوائح والتعليمات التنفيذية لهذه القوانين[2].

[1] - محمد عبد الفتاح ، مرجع سابق ،ص 221.
[2] - كمال حمدان و آخرون ، دراسة وطنية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية ، المكتب الإقليمي للدول العربية، ط 1 ،مارس 2012، ص 45.

أما قانون الأحداث الأردني لسنة (1968) يعرف الطفل الحدث كما يلي :

الحدث هو من أتم السابعة ولم يتم (18سنة) ذكرا وهو مقسم إلى ثلاث أقسام :

ا/- الوالد : من أتم (8 سنوات) ولم يتم (12 سنة).

ب/- المراهق : من أتم (12 سنة) ولم يتم (15 سنة).

ج/- الفتي : من أتم (15 سنة) ولم يتم (18 سنة).

أما المشروع الجزائري فقد قسم فترة الحداثة إلى مرحلتين :

ا/- مرحلة الأحداث دون (13 سنة).

ب/- مرحلة الأحداث من (13 سنة) إلى (18 سنة).

تعد المعايير و المواثيق الدولية أحد الأركان الرئيسية لمواجهة عمل الأطفال في أي بلد ،وقد قامت العديد من الدول العربية بالتصديق عليها فهناك إحدى عشر دولة عربية صادقت على اتفاقية رقم (182) لسنة (1999م) الخاصة بحضر أسوأ أشكال عمل الأطفال وهي : الجزائر ، المغرب، ليبيا ،تونس، الأردن الكويت ، اليمن ، قطر، عمان البحرين ، الإمارات العربية ،وسوريا صادقت عليها في 2003/05/22.

فالتصدي الجاد لهذه الظاهرة " عمل الأطفال" يتبع بتقدم حقيقي على صعيد التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وتطوير التعليم ، فإن هذين الأمرين يمثلان المدخل (الدراسة) والمخرج (التنمية) للتعامل مع الظاهرة على أمل القضاءعليها على المدى الطويل.

إن اهتمام التنظيم الإقليمي العربي الرئيسي (جامعة الدول العربية) لم يتعد حتى الآن بصورة رئيسية مستوى إعلان النوايا الحسنة وإبداء الرغبة وبداية المناقشة وذلك من خلال ما يمكن أن نسميه التناول العابر في مواثيق وأطر مثل : حقوق الطفل العربي سنة (1982) والخطة العربية لرعاية الطفولة وتنميتها سنة (1992) واللجنة الفنية العليا

لشؤون الطفولة العربية سنة (1998) وتنظيمها للحلقة النقاشية حول مشكلة عمالة الأطفال في الوطن العربي في يونيو من نفس العام ، ومشروع إعلان عربي لحقوق الطفل العربي وإطار عام لخطة توجيهية للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين سنة (1999م)[1].

وبرغم تقدير الأمر برمته كنقطة ضعف في الاهتمام العربي بظاهرة عمل الأطفال فإنه من الإنصاف الإشارة لتطورات ايجابية حدثت على مستوى الاهتمام العربي وهي :

– اتجاه عدد من الدول العربية لرفع الحد الأدنى لسن العمل في تشريعاتها الوطنية في السنوات الأخيرة، محدثة في بعض الحالات التلازم بين سن انتهاء التعليم الإلزامي وسن بدء العمل ،مقتربة من المعايير والاتفاقات الدولية الخاصة بالحد الأدنى من العمل خصوصا الاتفاقية رقم (138م) لسنة (1973م) والتي صادقت عليها الدول العربية :الجزائر، تونس العراق ، لبيا.

– التنبيه المبكر لضرورة استبعاد الأطفال دون سن (16–18سنة) من بعض الأعمال الخطرة مثل المناجم والكيمياويات والدوام الليلي في التشريعات الوطنية واللوائح الإدارية لعدد من الدول العربية حتى مع بقاء الحد الأدنى من العمل منخفضا في هذه التشريعات.

– قيام منظمة العمل العربية بإصدار الاتفاقية العربية رقم (18) لعام (1996م)

بشأن عمل الأحداث وتمثل هذه الاتفاقية أساسا معياريا إقليميا جامعا.

تشجيع تبادل الخبرات بين الأقطار العربية والاتحادات العالمية في مجال رعاية الطفولة المختلفة بما فيها تلك التي تهتم بمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال وكذالك الاهتمام بإعداد تهيئة كوادر كفؤة ومدربة.

– تكثيف عقد الندوات والدورات والحلقات النقاشية على المستويين القطري والوطني خاصة في مجال عمل الأطفال والمرأة والمعايير العربية والدولية.

[1] - علي جغدلي ،مرجع سابق ،ص 89 .

– دعوة الجهات المتعددة المعنية بمكافحة عمل الأطفال إلى توحيد جهودها من خلال إقامة هيئة وطنية تتولى وضع سياسة وطنية لكل قطر عربي تتضمن إجراءات فعالة عاجلة مقرونة ببرامج زمنية ومكانية للقضاء على عمل الأطفال وإعطاء الأولوية للقضاء على أسوأ أشكاله.

– الدعوة لإنشاء لجنة عربية تعمل من أجل تنسيق الجهود العربية المشتركة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال على أن تضم بالإضافة إلى مسؤولي الأجهزة الحكومية المختصة الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحاد العام، لغرق التجارة والصناعة والزراعة في الدولية العربية ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف واليونسكو والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومراكز حقوق الإنسان وعدد آخر من خبراء العرب[1].

– دعوة الإعلام العربي ووسائله المختلفة لنشر الوعي للحد من عمل الأطفال في الوطن العربي وفق خطة مدروسة تهتم بثقافة الطفل العربي .

– دعوة الحكومات العربية إلى دعم أجهزة التقنين وتطوير أساليبها وإعداد المفتشين والمفتشات يتبع ظاهرة عمل الأطفال والتأكد من تطبيق القوانين الخاصة بمنع الأطفال.

نأخذ حجم عمالة الأطفال في بعض الدول العربية كمثال :

1– اليمن : لقد أكدت دراسة اجتماعية أن عدد الأطفال اليمنيين الذين يعيشون في ظروف صعبة يزدادون بصورة مخيفة ، وفي ظل أوضاع اجتماعية مستغلة خاصة الأطفال العاملين الذين يزيد عددهم عن 02 مليون طفل ، حيث أشارت الأمم المتحدة إلى أن صنعاء وحدها هناك فيها ما يزيد عن 18000 طفل وطفلة في الشارع يستخدمون كل الوسائل للحصول على لقمة العيش،يعملون في مجالات كثيرة كباعة متجولين في الشوارع، أوفي حمل الأغراض مثل : حمل أكياس الاسمنت[2].

[1] نفس المرجع ، ص 90
[2] - عبد الفتاح الشهاري،عمالة الأطفال والحقوق المهدورة،www.Google.ar.2004/12/15

2- المغرب : توضح إحدى الدراسات الهامة ، والتي أجريت عن عمالة الأطفال في صناعة السجاد بالمغرب قامت بها جمعية مقاومة السخرة سنة 1985م ،وتناولت الفتيات العاملات في صناعة السجاد واللواتي يتدنى سنهم إلى خمس سنوات وتعمل الفتيات لمدة تصل إلى 12 ساعة يوميا[1]، حيث تقمن بغزل الخيوط والتطريز في أماكن سيئة الإضاءة والتهوية وضيقة المساحة، وتؤكد نتائج الدراسات الميدانية أن العاملات الصغيرات في صناعة النسيج يعانين مشاكل بصرية وإعاقة،كما تتعدد بينهن الإصابات بالجروح،كما تبين أن وزنهن وطولهن أقل من الطبيعي نسبة لمن لم يلتحقن مبكرا بالعمل، كما أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت بفاس بين (1989-1990) في مصنع السجاد أن 39 %من الفتيات العاملات تتراوح أعمارهن بين 05 و08 سنوات ، وأن 61 %تتراوح أعمارهن بين 9 و 11 سنة ،كما تشير عمل الفتيات الصغيرات كخادمات في المنازل ،لساعات طويلة تبدأ من الصباح الباكر إلى ساعات متأخرة في المساء.

3- العراق : لقد ورد في تقرير العمل الاجتماعي الذي أصدرته جامعة الدول العربية "أن مساهمة الأطفال في العمل بالعراق ارتبطت في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص بظاهرة التهجير الداخلي للأسر،حيث أظهرت إحدى الدراسات أن

أطفال هذه الأسر يمارسون أعمالا لا تتناسب مع أعمارهم"[2]، كبيع العقاقير والحبوب المضرة والخمور وتنظيف الشوارع بينما تمارس أسرهم التسول وقد يمارس الطفل التسول أحيانا مع أسرته للحصول على قوت يومه.

وأظهرت الدراسات أن الأطفال العاملين غالبا ما تدفع لهم أجور ضئيلة عن أيام العمل الطويلة والشاقة ، ويمكن القول أن هناك أنواع مختلفة من الأعمال طبقا لعمر الطفل، فالأطفال دون سن العاشرة يبيعون الأكياس في الأسواق، أما الأكبر سنا فيعملون في ورش

[1] - علاء مصطفى، عزة كريم، عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1996، ص33.

[2] - كريم محمد حمزة ، مؤتمر صرخة نساء العراق ،جامعة بغداد،www.yahoo.com

تصليح السيارات والحدادة وصناعة الأحذية ،أما البنات فقد انحصرت أعمالهن في إطار الخدمة المنزلية.

3-3 الأطفال في الجزائر :

إن ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر انتشرت بشكل لافت الانتباه،حيث تمثل الطفولة ثلثي سكان الجزائر،وقد أشارت الإحصائيات إلى أن عدد الأطفال بلغ 12مليون و1800ألف طفل ما يترجم نسبة30%من مجموع السكان،حيث يمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18سنة 63% وهي في رأى المتخصصين نسبة معتبرة تحتاج للرعاية والتكفل الحقيقي كونها جيل المستقبل.

الحديث عن الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها أطفال الجزائر عموما يقودنا إلى تفشي ظاهرة تشغيل الأطفال ،فإذا كانت الأسباب الرئيسية التي تدفع بهؤلاء الأطفال إلى عالم يفترض أن يكون للكبار فقط تكمن في الوضعية المزرية لكثير من العائلات وانتشار البطالة في صفوف عدد كبير من أرباب الأسر،وإمكانية إيجاد بدائل ليضمنوا بها قوتهم اليومي ،فترسل هذه الأسر أطفالها للعمل خارج أوقات الدراسة وأحيانا التخلي عنها.

وتشير آخر الإحصائيات الخاصة بتشغيل الأطفال من دون بلوغ السن القانونية إلى

وجود 26الف طفلا لغالبية منهم لا تتعدى أعمارهم عتبة الخامسة عشر تتراوح

أعمارهم مابين (6الى14سنة).

الحديث عن وضع الطفولة يقود حتما إلى الحديث عن باقي المشاكل المرتبطة بالحياة الاجتماعية ولاقتصادية عن تقصير لم يأخذ بعين الاعتبار هذه الشريحة الهامة و لتدارك هذا النقص تعكف الدولة على تحسين ظروف الطفل الجزائري وفي مقدمتها إصدار قانون خاص بالطفل،وننوه بتفطن الدولة اتجاه كل هذه النقائص من خلال تعديلها لمنظومة مؤسسة رعاية الأحداث وأدت برئيس الجمهورية إلى تكليف وزير العدل بإعداد قانون خاص بالطفل،حيث

يهدف إلى خلق ميكانيزمات جديدة تضمن راحة الطفل،على غرار ما هو معمول به في الكثير من بلدان العالم،وتفيد القراءة الأولية لهذا المشروع أنه جاء بالدرجة الأولى لتكريس مفهوم حماية الطفل من مجمل الآفات الاجتماعية التي تكون عرضة لها نتيجة مشاكله العائلية والاجتماعية،وقد خلصت مجمل المواد التي وصل مجموعها إلى 168مادة أن رعاية الطفل منذ حداثة سنه ينبغي أن يتم إحاطتها بمجموعة من آليات الحماية الاجتماعية ،على اعتبار أن المصلحة العليا للطفل هي الغاية الكبرى مع التأكيد على أن الأسرة هي الراعي الأساسي له .

ولقد كانت المشاكل الاقتصادية التي عان منها العالم العربي الدور الأكبر في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ،مما أدى إلى تزايد نسبة الفقر وعدد الأسر التي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وبعضها إلى تشغيل أطفالها بهدف توفير لقمة العيش لأفرادها[1].

كما أن تدني مستوى تعليم الأبوين وعدم وعيهما بحقوق وحاجات أطفالهما بالإضافة إلى العنف الأسري ،هي عوامل أخرى تدفع الأطفال التوجه إلى سوق العمل وعدم اقتناع بعض الآباء غير المتعلمين بجدوى تعليم أبنائهم،وقلة البرامج والنشطات كلها أسباب تؤدي إلى تسرب الأطفال من مقاعد الدراسة سوق العمل. ففي الجزائر ومن خلال القانون (11/90) ليوم (1990/4/21) الخاص بعلاقات العمل،لم يحدد إلا السن الأدنى بواسطة المادة (15)التي تنص على أن "السن الأدنى المطلوب للانخراط في العمل لا يكون أبدأ أقل من (16سنة) في حالة عقود التمهين الموجودة بناءا عن التشريع والتنظيم الساري المفعول "وبعد المصادقة في (1984/4/30) على الاتفاقية الدولية رقم (132) حول السن الأدنى للعمل،عملت السلطات الجزائرية على الاتفاقية الدولية رقم (182) حول أبشع أشكال تشغيل الأطفال، كما تعترف الاتفاقية لحقوق الطفل اعترافا كاملا بدور الحقوق وواجبات الوالدين أو

[1] - صليحة غنام ، مرجع سابق ، ص 121.

العائلة المتوسعة إلى العشيرة التي تتكفل بحماية ورعاية الطفل، و تشير هذه الاتفاقية أن الطفل له الحق في التربية على أساس المساواة في الحظوظ وأن يكون التعليم الابتدائي إجباريا للجميع ،والاتفاقية التي أبرمت من طرف الجزائر كذالك في شهر ديسمبر سنة (1992) التي تنص صراحة على أن"الدول الأطراف تحمي الطفل من الاستغلال الاقتصادي والعمل الذي يؤثر سلبيا على تربيته وصحته ونموه البدني والذهني والروحي والأخلاقي والاجتماعي[1].

أما بالنسبة للقانون رقم (07/88)المؤرخ في 1988/01/26 المتعلق بالوقاية والصحة والأمن وطب العمل فنجده أيضا حدد الحد الأدنى لسن العمل 19سنة حينما يتعلق الأمر بالعمل الليلي حيث جاء في المادة (28)"لا يجوز تشغيل العمال من كلا الجنسين الذين يقل عمرهم عن 19 سنة كاملة في أي عمل ليلي"كما تشير بعض النصوص إلى بعض التدابير التي تتعلق بحماية الأيدي العاملة الصغيرة فمنع الحوادث وإجراءات الإسعافات الأولية ينبغي أن تكون ضمن مقررات الدراسة في المرحلة الأولية أو التكميلية، علاوة على ذالك يبغي أصحاب المشروعات تزويد مشروعاته بالتعليمات المتعلقة بوسائل الأمان خاصة فيما يتعلق باستخدام الوسائل الأمنية ووضع تدابير المراقبة.

بالرغم من هذه النصوص إلا أن الواقع العلمي يؤكد تزايد هذه الظاهرة السنة تلو الأخرى مما يقضي البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذالك من خلال تقديم هذه النصوص للوقوف على الثغرات التي اعترتها.

أوضح التحقيق الميداني حول عمالة الأطفال بالجزائر،أنجزه "مرصد حقوق الطفل" الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث شمل 08 ولايات من الوسط الجزائري هي (العاصمة ،البليدة ،تيبازة، بومرداس ،عين الدفلى تيزي وزو، بجاية، البويرة)عن وجود 2979 طفل عامل تتراوح أعمارهم بين 04 و17سنة يعملون في مجالات

[1] نفس المرجع ، ص 122.

بيع السجائر والرعي وأخطرها المتاجرة بالمخدرات وبنيت معطيات التحقيق أن 6%من هؤلاء الأطفال تقل أعمارهم عن 10سنوات في حين تراوحت أعمار 63%منهم بين 13و 16سنة، وأن 77%من الأطفال الذين شملهم التحقيق هم من الذكور،فيما تمثل نسبة الفتيات العاملات 23%[1].

ومن خلال تقرير لوزارة العمل والضمان الاجتماعي الجزائري بالتعاون مع المكتب العالمي للعمل سنة 2005 كشف عن نتائج دراسة أجريت على عينة أطفال عاملين قوامها 2146 في 12 ولاية أظهرت أن44%من الأطفال يعملون كبائعين وأن 39% من الإناث يعملن في الصناعة الحرفية علما أن الجزائر العاصمة احتضنت أكبر عدد من هؤلاء الأطفال العاملين حيث يقدر عددهم بـ 679 طفل عامل ،كما بين التحقيق الميداني أن28% منهم يمارسون نشاطهم بعيدا عن مقر سكناتهم.

وتشير الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي الأول من سنة 2012 عقب دراسة ظاهرة عمل الأطفال في العالم تشير إلى أنه يوجد(13 مليون) طفل عامل في المنطقة العربية لتحتل بلدان المغرب العربي صدارة البيانات وتأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول ،حيث يقدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون ضمنهم 56%من الإناث و28% لا يتعدى سنهم 15سنة ،كما أن 15,40 %أيتام وفقدوا سواء الأب أو الأم، فيما يعيش 52.1% منهم في المناطق الريفية[2].

[1] - عبد المالك حداد ،عمالة الأطفال في الجزائر،www.Googl com

[2] - حاج قويدقورين ،ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 12 جوان 2016، ص 22.

4- أشكال عمالة الأطفال :

4-1 في العالـــــم :

تتعدد وتتنوع أنماط عمل الأطفال التي ينخرطون فيها وعلى الرغم من أن معظم أدوار الأطفال العاملين في هذه المجالات إلا أنها تمثل مهام بسيطة أوهامشية في بعض الأعمال إلا أنها تعد جزءا جوهريا في العملية الإنتاجية التي قد يصعب الاستغناء عنها، وتتحدد أهم مجالات عمالة الأطفال في الأعمال التالية :

أ- الخدمة في المنازل :

لا توجد بيانات دقيقة حول حجم عمالة الأطفال في مجال الخدمة في المنازل إلا أن واقع الأمور يشير إلى تراجع هذا النوع من العمالة في العديد من الدول العربية خاصة دول الخليج التي أصبحت تستقدم عمالة أجنبية في مجال الخدمة و خاصة الدول الآسيوية من الكبار لإدارة المنازل والقيام على خدمتها في مقابل مرتبات مرتفعة[1].

كما أن اتساع مجالات العمل الحرفي أمام الأطفال من الجنسين وخاصة في المدن أدى إلى أحجامهم عن الالتحاق بأعمال الخدمة بالمنازل، وقد أدى الارتفاع النسبي في المستوى المعيشي والوعي التعليمي لسكان الريف لتفضليهم تشغيل أطفالهم في المجال الزراعي والصناعي بأجر أعلى .وهي كلها مؤشرات تدل على انخفاض الطلب على الأطفال في هذه النوعية من الأعمال.

[1]- محمد عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص230.

ب – العمل في القطاع الزراعي :

يعد هذا القطاع الزراعي في مقدمة مجالات عمالة الأطفال بالدول النامية عامة والعربية بصفة خاصة ويشير تقرير منظمة العمل الدولية في عام 2001 أن حولي 110مليون طفل في الدول النامية يعملون في القطاع الزراعي وكان حوالي

250 مليون طفل في عام 2002. وقد حدد التقرير أن الأطفال العاملين في القطاع الزراعي بالدول العربية يتجاوز41% من حجم عمالة الأطفال بهذه الدول.

ج– العمل في الصناعة والحرف :

تؤكد البيانات المتوفرة ارتفاع نسب الأطفال العاملين بالصناعات والحرف في مختلف الدول النامية ومنها الدول العربية بالمقارنة بباقي أنماط عمالة الأطفال باستثناء الطفل في القطاع الزراعي ،وهو يتركز بصفة خاصة في المجال والورش المصانع الصغيرة وغيرها من المنشآت التي تعتمد في عملها على تشغيل أعداد كبيرة من الأطفال.

وتشير الإحصاءات العالمية في عام 1999 إلى أنه ما يزيد عن 39 % من الأطفال العاملين بالدول النامية في المرحلة العمرية 7–14 سنة يعملون في المجال الصناعي أما تقرير اليونيسيف في عام 2002 فيشير إلى أن حجم الأطفال العاملين بالمؤسسات الصناعية المحدودة بالدول النامية والتي يقل حجم الأطفال العاملين بالمؤسسات الصناعية المحدود بالدول النامية والتي يقل حجم استثماراتها عن 39 ألف دولار نسبتهم 76%من حجم العمالة في المؤسسات[1] .

[1] - مرجع نفسه، ص231.

د –العمل في الشوارع :

تتمثل أشهر الأعمال التي يمارسها الأطفال في الشوارع في جمع القمامة وفرزها وتنظيف السيارات ،وبيع المناديل والزهور والحلوى والنداء في مواقف السيارات وغيرها. ولا توجد بيانات كافية ومؤكدة عن حجم هذا النوع من العمالة إلا أنها متواجدة وتتفاوت من مجتمع إلى آخر،ويعد هذا النوع من العمال ظاهرة سيئة فالأطفال لا يكتسبون من خلال الأعمال التي يمارسونها في الشوارع أية مهارات حرفية أو فنية ،بل وقد يدخل بعضهم في نطاق التسول وفضلا عن أنها تعرض الأطفال للمخاطر واكتساب قيم وسلوكيات سلبية قد يقعون من خلالها في حبائل بعض الخارجين عن القانون فيقودونهم إلى الانحراف حيث لا يتمتعون بأية حماية قانونية.

هـ – استغلال الأطفال في تجارة الجنس :

تحاط عملية استغلال الأطفال في تجارة الجنس بأقصى درجات التكتم والحيطة علما أن هذا النوع من النشاط له آثار جسمية ونفسية سلبية على الأطفال. إذ أن يعرضهم للإصابة بالعديد من الأمراض ،حيث أن بعض الدراسات تؤكد استفحاله في الكثير من مناطق العالم.

2-4 أشكال عمالة في الجزائر :

يمكن تصنيف أنواع العمالة التي يقوم بها الأطفال في الجزائر إلى نوعين ، عمالة حضرية وعمالة ريفية ونذكر بعض المدن كمثال لكل نوع :

2-1-/ عمالة حضارية : وهي العمالة التي ترتبط بطبيعة المدينة ، وأغلب هذه الأعمال التي يقوم بها الأطفال تنطوي على مشقة تفوق احتمالهم ، وقد أوضح تحقيق ميداني حول عمالة الأطفال بالجزائر أنجزه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث أنه ثبت ممارسة أكثر من 60 حرفة من طرف هؤلاء الأطفال ، مع تفاوت في نوعية الحرف الممارسة من جهة لأخرى حسب مميزات كل منطقة

، حيث سجل توجه عدد كبير من الأطفال ومن مختلف أنحاء الوطن إلى بيع السجائر وذلك بـــ 369 طفل[1].

ولاية تيبازة : (القليعة ، شرشال ، حجوط) تشاهد الأطفال في الرابعة و السادسة من عمرهم يتجمعون عبر الطرقات لبيع الخبز (الرغيف) و الخضر والأعشاب البرية ، كالسلق و الخبيز و القنينة ،عبر أزقة القليعة و شرشال و حجوط يتدافعون مع التجار الكبار لبيع أي شيء قبل الدخول للمنزل ، و بسيدي راشد هناك عدد من الصغار يعملون في ورشات البناء يفرغون حمولات شاحنات مواد البناء، وعشرات الأطفال يجرون وراء شاحنات القمامة ، ويبحثون وسط الروائح القاتلة ،فهم يجمعون كل شيء ليأتي رب العمل ويقدم لهم مقابل ذلك دراهم معدودات وبمدينة القليعة تدخلت مصالح الشرطة لمنع التجار الفوضويين بشوارع كركوبة ليحتل المكان مئات الصغار المتخصصين في بيع الخبز المنزلي " المطلوع " دون أن يمنعهم أحد[2].

في ولاية وهران : وبمنطقة آرزيو تم استغلال الأطفال حيث تحول العديد منهم إلى سجل تجاري بممارسة التسول الذي أضحى مصدر رزق الكثير من الأسر اللاتي اتخذت من الشارع مجمعا للمال ، حيث تحولت منطقة آرزيو إلى ملجأ الأسرة المهاجرة من ولايات مجاورة لوهران بحثا عن الرزق، وذلك باستخدام صغارهم وما يدعو إلى القلق و الحيرة هو أن من بين هؤلاء البراعم من لا تتعدى أعمارهم بضع سنوات ،وقد اتخذت هذه الأسر الرصيف ملجأ لها وذلك باستخدام صغارها للتسول وكذا للنوم فيه ليلا.

في مدينة قالمة : تتزايد حدة الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال وعلى مدار السنة وما عزز ذلك التسرب المدرسي ، وتوجه أعداد هائلة من الأطفال للعمل، البعض منهم بسبب تردي ظروفهم الاجتماعية التي أجبرتهم على أن يكونوا أفرادا كافلين بدلا من أن يكونوا مكفولين

[1] - بلقاسم حوام ، 1,8 مليون طفل عامل في الجزائر نصفهم إناث، جريدة الشروق، العدد2085 الجزائر، 30 أوت 2007 ص 21.
[2]- صليحة غنام ،مرجع سابق ،ص 105.

ولو بمقابل قليل جدا، و" بالنسبة لقطاع التجارة فهو لم يسلم فيه الأطفال من الانتهاكات ، حيث تعج مختلف الأسواق الشرعية و الفوضوية بمئات الأطفال من مختلف الأعمار للعمل و كسب الرزق و تلبية متطلبات الأسرة"[1].

في ولاية الجلفة : تستقطب الأسواق اليومية و الأسبوعية وكذا مستودعات بيع الاسمنت ومواد البناء والدقيق ،العديد من الأطفال الذين يعملون في مجال حمل أكياس الاسمنت أو الدقيق على عربات يدفعونها أو يجرونها على مسافات طويلة تعد بالكيلوميترات مقابل مبالغ ضئيلة جدا.

والملاحظ في السنوات الأخيرة دخول نسبة كبيرة من الأطفال إلى عالم الشغل في سن مبكرة أغلبهم أجبرتهم الظروف المعيشية القاسية على العمل موازاة مع الدراسة فهناك تزايد لظاهرة عمالة الأطفال في كل من (عين وسارة ، حاسي بحبح ، حد الصحاري ، مسعد) خاصة في فصل الصيف منهم من يعرض سلعته المتمثلة في مواد غذائية وخبز إلى غير ذلك ،مستعملين عبارات تستعطف المارة و تجلبهم لشرائها، و آخرون يبيعون السجائر أمام المقاهي و محطات سيارات الأجرة وبعضهم يمارسون مهنة حراسة السيارات في مختلف الأحياء الكبيرة وأمام الإدارات العمومية . إذ جعلوا من هذه المهنة مصدر رزق لهم و الذي يعينهم على تغطية بعض المصاريف اليومية لأسرهم ، وأيضا هناك عدد معتبر من الأطفال لجؤوا إلى العمل في ورشات البناء إذ يحملون أكياس الاسمنت التي تفوق وزنها وزن الطفل ، و بالرغم ما ينتج عنه من مخاطر على حياتهم و رغم تحريم القوانين لمثل هذه الظاهرة إلا أن بعض المقاولين لا يهمهم الأمر مادام الأطفال لا يطالبون بمبالغ كبيرة عكس الكبار الذين يعرفون قواعد العمل عند الخواص.

في مدينة غرداية : ويتوزع الأطفال العاملون على ورشات البناء و المحلات التجارية، والبيع في الأسواق والشوارع حيث يتهافت عدد كبير من الأطفال صغار السن على قطاع

[1] محمد بن هدار ،أطفال بوهران يقضون ليالي الشتاء البارد في الشارع ،جريدة الخبر، العدد 5235،الجزائر،11 فيفري 2008،ص 15.

البناء كونه يدر مالا أكثر من قطاع التجارة رغم صعوبة العمل فيه تحت لفحات الشمس المحرقة ، والمتجول في الأسواق يلاحظ تواجد عدد كبير من هؤلاء الأطفال يبيعون الخضر و الفواكه على قارعة الطريق ، أو داخل محلات تجارية و بعضهم ينقل البضائع بواسطة عربات ، تكون أحيانا ثقيلة تفوق قدراتهم البدنية فيستعينون بغيرهم لمساعدتهم لأداء عملهم المرهق .

2-2/ عمالة ريفية :

لا تزال بعض الأسر الريفية تؤكد على الدور الاقتصادي للطفل الصغير في المجال

الزراعي ، حتى أن كثيرا من الأسر تدفع الطفل إلى المجال العمل في سن مبكرة مضحية بتعليم أطفالها ، حتى مرحلة متقدم من العمر[1]. فيضطر الطفل للعمل معظم وقته في أعمال شاقة ، وسرعان ما توكل إليه الأعمال الصعبة كالحرث و الزرع و السقي بالاعتماد على وسائل قديمة ما تستند إليه وهو في سن جد مبكرة الأعمال الخطيرة كتحضير الأسمدة الكيماوية أو المبيدات الحشرية ، التي تجعله عرضة للتسمم الكيميائي إضافة إلى تعرضه للفحات الشمس الحارة وبرودة الطقس ولسعات الحشرات و الزواحف.

وقد كشف تحقيق ميداني حول عمالة الأطفال في الجزائر أنجزه " مرصد حقوق الطفل " في بعض ولايات الوسط ، حيث أكدت النتائج إقبال الأطفال على ممارسة النشاط الزراعي 57 طفل ، ومربوا الماشية 48 طفلا ، وفي الولايات ذات الطابع الزراعي مثل : تيبازة، تيزي وزو،عين الدفلى ،وفي القليعة يقوم الأطفال ببيع الديك الرومي الذي يربى بكثرة في المنطقة. كما يعمل الأطفال في ولاية باتنة في بعض المناطق الريفية في خدمة الأرض ، كالحرث و البذر والحصاد والسقي والجني لبعض المحاصيل،مثل جني المشمش في منطقة نقاوس مقابل مبالغ مادية محدودة.

[1] - محمد سعيد فرح ،الطفولة والثقافة والمجتمع ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط 1 ،1993 ص 237.

في ولاية سكيكدة : يعمل الأطفال في المستثمرات الفلاحية المتخصصة في زراعة البطاطا ، حيث يجني منها الأطفال 600 دينار يوميا ، وفي منطقة الحر وش يتوجه الأطفال العاملون إلى المزارع و الحقول التي أنهى ملاكها جني محاصيلها محاولة

منهم نبش التراب،عسى أن يعثروا على حبات البطاطا التي خلفها محراث الفلاحين

و ذلك في الصباح الباكر مشيا على الأقدام[1] .

في ولاية الجلفة : تعيش آلاف الأسر المعوزة عبر مختلف المناطق النائية حياة قاسية وحرمانا حقيقيا تحت وطأة الفقر والحاجة، بالرغم من الجهود المبذولة من أجل التكفل بهذه الفئات التي لا تجد إمكانية لتغيير و تحسين أوضاعها المعيشية المزرية،مما جعل الكثير منهم من الأسر توافق على عمل أبنائها الصغار لسد رمق العيش وضمان استمرارية الحياة ،رغم أنها موجعة ومؤلمة في المستثمرات الفلاحية تخفي بين أشجارها ووسط حقولها تحت أشعة الشمس الحارقة مقابل مبالغ مالية زهيدة ،لا تتعدى في أحسن الأحوال 250 دينار البعض منهم يدفعونه كأجرة لأصحاب النقل العمومي والبعض يحتفظون به ، وهؤلاء الأطفال العاملين لا يعيرون أي اهتمام للأمراض والأخطار التي قد تنجم من لسعات العقارب التي تتكاثر بشكل رهيب خاصة في فصل الصيف.

في ولاية تامنراست : يعمل الأطفال في رعي الأغنام فمثلا تجد لدا البدو الطوارق أن الابن لدى بلوغه سن الخامسة يدفع مع إخوته للتعلم في رعي الأغنام ، كما كان دخوله سن السادسة يعتبر انتقالا من حياته داخل المخيم إلى حياة أكثر شمولية، و تتميز بتعلم تفصيل ملابسه و التحكم في صناعة الجلود وطلك لبيعها[2].

[1] - عبد الرزاق قيرة ،أطفال في عمر الزهور ينافسون الكبار في عالم الشغل، جريدة النهار العدد 191 ، الجزائر 15جوان 2008،ص 10.

[2] - صليحة غنام ، مرجع سابق 106.

هذه عينات قليلة من آلاف الأطفال العاملين في أنشطة متنوعة و مختلفة و التي نشاهدها في الجزائر وهدفهم واحد وهو جمع المال،منهم من يعين به أسرته على تلبية بعض الضروريات و البعض الآخر يؤمن به متطلباته.

5- التأثيرات المترتبة عن عمل الأطفال

هناك اتفاق عام حول عمل الأطفال في هذا السن من حيث نموهم الجسمي و العقلي و صحتهم النفسية وزيادة تعرضهم للحوادث، وأكد " ريمبود " على وجود علاقة بين إعاقة النمو الجسمي للطفل و عمالته حتى السن الثانية عشر،وأكد " بيكويل و بوندن "على خطورة تعرض الطفل للعمل المتطور و كذلك أشار إلى تعرض الأطفال للحرارة المرتفعة و الأتربة و الضوضاء قد يعرضهم للتعب و عدم التركيز و صعوبة الفهم كما أن غالبية الأطفال العاملين يعانون من العزلة ويفتقدون التغذية الجيدة ويشكون ضعف الصحة ، كما أن الأطفال في سن مبكرة تحرم الطفل من التمتع بمرحلة الطفولة وقد أكد " بروتر " على هذا حيث أشار إلى أن تعليمه في بيئة أقل خطورة من البيئة الواقعية ،كما أنه يوفر فرصة ممتازة لتجريب تركيبات من السلوك لا يمكن تجريبها تحت ضغوط وظيفية ، كذلك يترتب على عمل الأطفال في سن مبكرة تفشي بعض العادات الضارة مثل التدخين و المخدرات[1] ، فلهذه الظاهرة مخاطر يمكن تقسيمها إلى ما يلي :

[1] - محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 234.

1- من حيث النمو الجسمي :

نتيجة هذه الأعمال تتأثر صحة هؤلاء الأطفال سلبا لأنها تكون في الغالب لا تتناسب مع الحالة الجسدية للطفل،كما يمكن أن يتعرض الطفل بسببها للسقوط من الأماكن المرتفعة فيتضرر السمع و البصر و القوة الجسدية ،كما يمكن أن يتعرض للخنق و التعرض إلى الغازات السامة وغيرها.

2- من حيث التطور المعرفي :

يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة و يتوجه للعمل ن فقدراته و تطوره العلمي يتأثر و يؤدي إلى انخفاض قدراته على القراءة و الكتابة و الحساب إضافة إلى أن إبداعه يقل.

3- من حيث التطور العاطفي :

من الناحية العاطفية يمكن ملاحظة المؤشرات التالية على الطفل العامل :

- يفقد احترامه لذاته نتيجة إحساسه بالنقص لأن هذه الأعمال تكون عادة ما تحتل مكانة متدنية في سلم التقدير الاجتماعي .

- يتأثر ارتباطه الأسري نتيجة سخطه على أوضاع الأسرة التي دفعته للعمل فمعظم الدراسات تشير إلى أن الفقر أهم عامل يدفع بالأطفال إلى العمل.

- تظهر لديه مشاعر الظلم و الإحباط مم يؤثر سلبا على علاقاته ، وتولد هذه المشاعر نتيجة العوامل السابقة[1].

4- من حيث التطور الاجتماعي و الأخلاقي :

إن الاحتكاك المبكر للطفل بعالم الكبار و خاصة عالم الشغل في مرحلة مبكرة يؤدي به إلى:

[1] - جميل الدرباشي ، مرجع سابق ، ص 12.

- تقليد سلوكات الكبار الغير مستحبة.

- وراثة المكانة الاجتماعية المنخفضة .

- الانحراف و الإدمان على التدخين و المحذرات....

5- من الناحية النفسية :

أما من الناحية النفسية فنجد عند الأطفال العاملين الصفات أو الخصائص التالية :

- الشعور بالنقص مقارنة بالأطفال الآخرين الذين تتوفر لهم الظروف لحياة طبيعية.

- الميل للعدوانية ،و الشغب ،والعنف ويرجع ذلك إلى فقدان الرعاية الأسرية اللازمة من جهة وما يعايشونه من سلوكات و مظاهر عنيفة في بيئة العمل[1].

[1] محمد سيد فهمي ، الفئات الخاصة ، النكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، بط ،ب ت ، ص 18.

خلاصة :

تعد ظاهرة عمالة الأطفال إحدى المشكلات الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات حيث انتشرت على المستوى العالمي ،كما دفعت العديد من الباحثين الاهتمام بهذه الظاهرة محاولين إيجاد طرق لمعالجتها ،كما حازت هذه القضية على اهتمامات بعض المنظمات ،وتستلزم هذه الظاهرة وجود حلول ، فالأطفال هم رجال الغد وروافد المستقبل الذي يتطلع إليه ، فلا يمكن التصدي لهذه الظاهرة إلا بإعادة النظر في منظوماتها التشريعية والقانونية و التربوية والاجتماعية والثقافية وبخلق إطار حياة أفضل للأجيال .

تمهـــــيد :

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد أسباب عمالة الطفل إلا أنهم جميعا أكدوا أن هناك مجموعة أسباب وعوامل ساهمت كلا بدورها في نسج تلك الظاهرة ، والانخراط المبكر في سوق العمل ،فالبعض يرجعها إلى الظروف الاقتصادية التي من أهم مؤشراتها الفقر وانتشار البطالة وانخفاض دخل الأسرة،فهذه العوامل تدفع وتزج بالأطفال إلى سوق العمل ، فهي تعد من الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة عمل الأطفال خاصة في الدول النامية ،وهي القوة المحركة وراء معظم حالات عمل الأطفال في تلك المجتمعات.

الفقر

خلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر و الفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية و فقيرة و بتحديد مقاييس و مؤشرات للفقر في مستوى البلدان و كذلك الأفراد مع مراعاة النسبية .

فاحتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي ، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة عن ظاهرة الفقر مثل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية و الصحية ، و كذا تأثيرها على المجتمع محاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة و الفقر ليس ظاهرة تحارب في جيل واحد و إنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع باعتباره مصدر المشكلات التي يعاني منها الأفراد في أي مجتمع.[1]

1- مفهوم الفقر: الحاجة و العوز

وقيل هو : حالة من لا تكفيه موارده

و عرفه الجرجاني بأنه : عبارة عن فقد ما يحتاج إليه فهو المكان السهل الذي تحفر فيه ركابا متناسقة .

[1] – حاج قويد قورين ، مرجع سابق ، ص16.

و الفقير من لديه مال و لا كسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته من مطعم وملبس و مسكن.

و الفقر يعد من المفاهيم المجردة النسبية حيث يحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد و التشابك من جهة و هو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات و الفترات التاريخية.

و تعرفه كريمة كريم بأنه ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب ، فليس الفقر نقصا في الدخل فحسب أو حتى ندرة في العمل ، و لكنه عزل و تهميش لطبقة من المجتمع و حرمانها من المشاركة في صنع القرار و إبعادها عن الوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية ، حيث يتعارض الفقر مع حقوق الإنسان ، و لا يستقيم قط مع الحقوق الاقتصادية الضرورية للحياة فالفقر يعني عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى كريم من المعيشة ، كما يعني أيضا عدم قدرة الفرد على المطالبة بحقوقه السياسية من حرية التعبير وحرية الكلمة.

و عرفه " بيير مستر ويل " بأنه الحرمان الاجتماعي حيث نظر للحرمان في المقام الأول على أنه عملية منظمة للتهميش و العزل[1] و يقول محسن يوسف في كتاب (الفقر و الأزمة الاقتصادية) القضية الفقر و مالها من تراكم اجتماعي و ثقافي و اقتصادي و حضاري لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة و شعورها التي تعاني من مستويات مختلفة و

[1] –نادية جبر عبد الله ، الفقر وطرق قياسه اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، دار فرحة للنشر ، ب ط، 2004، ص10

متباينة و لكنها تؤثر و تنتشر في معظم الدول في العالم مما يؤثر في مستقبل الإنسانية بشكل عام[1]

و مفهوم الفقر يفترض وجود حد أدنى من الاستهلاك و من الدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد ، و هذا ما يشار إليه بخط الفقر ، و هناك توجهين لقياس الفقر توجه مالي و توجه اجتماعي ، فالتوجه الأول يعتمد على دخل الفرد و إنفاقه الاستهلاكي ، أما التوجه الثاني فيعتمد على مؤشرات غير مالية كالتغذية و الصحة ، فالأول يعتمد على المؤشرات المالية للرفاهية أما الثاني فيعتمد على المؤشرات الاجتماعية للرفاهية[2] .

و يميل علماء الاجتماع و الباحثون إلى انتهاج واحدة من مقاربتين لقضية الفقر : و ذلك عن طريق تطبيق مفهومي (الفقر الطلق) و (الفقر النسبي) أساسا لفكرة العيش (الكفاف) أي الشروط الأساسية التي ينبغي توافرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي

معقول . و تتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوى و الكساء ، فإذا توافرت هي فحسب[3].

---

[1] زيد بن الرماني ،اقتصاد الفقر ، مكتبة الرشد ، الرياض ،ط1 ،2003،ص7

[2] إدريس ولد القابلة الفقر بلادي www.noshiti.net.

[3] انتوني غدير : ترجمة فايز الضياع ، علم الاجتماع ، المنظمة الغربية ، بيروت لبنان في سبتمبر 2004، ص 373

1-1الفقر في العالم:

تثير الإشارة إلى أن المجتمع الدولي أعلن في مناسبات عديدة ، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، المعقود في " كوبنهاجن " في عام (1995 م) عن اتفاق ل (100) دولة ، الرأي على أن (التنمية الاجتماعية هي احد حقوق الإنسان الأساسية)[1]

ففي البلدان الغنية يموت اقل من طفل واحد من كل (100 طفل) قبل بلوغه الخامسة بينما في أفقر بلاد العالم يحدث ذلك لخمس الأطفال (....) و بينما يبلغ سوء التغذية اقل من (5%) بين جميع الأطفال دون الخامسة في البلدان الغنية ، تبلغ هذه النسبة (50%) في البلدان الفقيرة ، حيث أن الدول النامية تتصف بظروفها المعيشية الصعبة ، إذ أن دخل الفرد فيها منخفض و نموها الاقتصادي شبه منعدم ، إذ أن أكثر من (900 مليون) نسمة العالم الثالث يعيشون من دخل سنوي يقل (75 دولار) للشخص ، ومنهم (650 مليون) شخص يعيشون في حالة فقر شديد بدخل فردي سنوي أقل من (50 دولار) ، و أن (70 مليون) يعيشون في بؤس قاتل من سوء التغذية . [2]

و على الرغم من التطورات الحاصلة على صعيد العلمي و التكنولوجيا ، فان الفرو قات الاقتصادية و اللامساواة بين الدول وأخذة في الازدياد ، و أن نسبة الفقر و الحرمان التي

---

[1] مكتب العمل الدولي ، الخلاص من الفقر ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة (21)، 2003،ص101

[2] – علي وهب ، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث ، دار الفكر اللبناني بيروت 1996 ، ص21،22

يشهدها العالم ، اعلي من أي فترة كانت ،(...) و أن ما يعادل الثلث الإنسانية لا تزال تعيش في فقر مدقع ، و أن الكثير من الناس لا يزال يموت بسبب المرض و الفقر و الحرمان ، و هذا ليس نتيجة حظهم العاثر ، بل نتيجة نظم اجتماعية ، و برامج اقتصادية ، و نظرات تنموية يجب أن يعاد النظر فيها .[1]

في خطاب إلى مجلس الأمن ، توجه رئيس البنك الدول (جيمس ولف ونسهن) ملاحظا إلى انه إذا أردنا أن نمنع الاضطرابات العنيفة فإننا نحتاج إلى الوصول إلى تنمية شاملة و متكاملة و عادلة مدروسة .

و كما قال نيلسون مانديلا عن احتياجات الناس العاديين " أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة ، و أن يؤمن لهم السكن المناسب و الطعام الذي يأكلونه ، و أن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم ، و أن يحيوا حياة كريمة و أن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة و أن يسمح لهم بفرص العمل المأجور " ففي عام 1995 م وضعت الأمم المتحدة هدفا و هو تخفيض عدد الفقراء في المناطق المدقعة الفقر إلى (50%) عام 2010 م ، أي جعل نصفهم يرتفع فوق خط الفقر المدقع .

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من ابرز القضايا و التحديات التي تصدرت على مستوى العالم قائمة المشكلات الملحة التي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها "فأعلنت الأمم

[1]– غسان منير حمزة سنو ، على احمد الطرائح : العولمة والدولة ، الوطن والمجتمع العالمي ، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية دار الهدى العربية ط1 2002، ص109

المتحدة عام (1996 م) عاما دوليا للقضاء على الفقر ، كما أعلنت عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (1997–2000 م)و يبدو أن السنوات الأربع الأولى من الألفية الجديدة تميل إلى تأكيد خطورة التزايد المتسارع للفقر و الحرمان و الجوع في عصر العولمة الذي يكرس مقولتي "السريع يأكل البطيء " و " إما أن تأكل أو تؤكل " (.....) على اعتبار أن مهندسي المشاهد المستقبلية طرحوا نموذجا عالميا جديدا يقوم على مبدأ الخمس : أي أن (20%) من السكان العاملين يكفي للحفاظ على النشاط الاقتصادي العالمي ، (80%) يمكن إدراجهم في خانة العاطلين عن العمل و قد يكون حجم هذه القضايا أمرا ممكنا بالنسبة ل : (فوكوياما) صاحب أطروحة نهاية التاريخ ، و الذي صك مفهوم لتهدئة سكان المعمورة المحيطين ، و (ريف كين) الذي تحدث عن نهاية العمل ، أما (جون نسبت) فيثير مسألة انقضاء عصر الوفرة ، بما أن عصر المجتمعات الصناعية و ما أفرزه من مستوى معيشي مرتفع ليس سوى حدث عابر في التاريخ الاقتصادي . [1]

هذا ما عبر عنه (بيتر مارتين) و (شومان) بفخ العولمة و الاعتداء على الديمقراطية ، و إذا كان لنا أن نستنتج شيئا من هذه التصورات فهو تزايد الخوف من المستقبل بما يحمله من تهديد باتساع نطاق البطالة و الفقر وفي ظل هذه الأرقام المخفية وفشل سياسات المجتمع الدولي في مكافحة الفقر من المتوقع ان يتضاعف عدد السكان الذين يقعون تحت

[1] نفس المرجع ، ص.ص122،123

خط الفقر في العالم إلى (4مليارات) نسمة خلال السنوات الخمس و العشرين القادمة ، ومن المتوقع أيضا أن يؤدي تزايد عددهم و كبر وزنهم النوعي في ظل استمرار البنية الحالية للعلاقات الاقتصادية العالمية[1] إلى انفجارات اجتماعية هائلة تكافئ في أثارها انفجارات نووية هذه اللوحة السوداء لصورة الفقر في عالمنا يمكن تعميمها على البلدان العربية ، خاصة تلك المصنفة في خانة الدخل المنخفض أو المتوسط ، و في ضوء هذه الاعتبارات و القضايا تثير ظاهرة تزايد الفقر بلا ضابط في الدول النامية ، قضيتين حاسمتين تتعلق أولهما بالاستراتيجيات التي اتبعت و لم تؤد فقط طريق مسدود من حيث القضاء على الفقر و لكن أدت في الواقع المعاش ،إلى زيادة أفاقه و ظهور أسوأ أشكال الفقر مثل التسول ، سوء التغذية ، العيش على فضلات القمامة أما ثانيهما فترتبط بالسياق الخاص الذي تحدث فيه هذه المآسي و هو سياق يتميز بتعرض الدول النامية لتحديات و تهديدات خطيرة بدءا من تلك المتأتية من قول دولية و إقليمية إلى تلك المتأتية من أقوى محلية .

1-2الفقر في الوطن العربي :

وجد البلدان العربية في بداية القرن الواحد وعشرين جملة من المشاكل الاقتصادية ولاجتماعية وفي البدء تتصدر ظاهرة الفقر المشهد الاجتماعي وترفقها فجوة اللامساواة

[1] إسماعيل قيرة ، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، بدون سنة ، ص،ص،ص 7،8،9

بين الفقراء والأغنياء التي لازال تتسع فالبلدان العربية لم تساهم فقط في تعميق ظاهرة الفقر وإنما أصبحت البيئة القاضية للسياسيات الاقتصادية الخارجية التي ساعدت في تنامي ظاهرة الفقر فشهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات مهمة على الصعيد الاقتصادية كان من نتيجتها تنامي اللامساواة في توزيع الثروة وذالك لمصلحة دون العمل المتمثل بالأجر فالإحصائيات ترى أن البلدان المرتفعة الدخل والتي لا تجاوز نسبة سكانها 18%من سكان العالم عام 1950 وقد حازت على نسبة67% من الدخل العالمي وفي عام 1999 انخفضت نسبة سكان البلدان المتقدمة إلى 14%من سكان العالم ولكن دخلهم ارتفع إلى89 %من الناتج العالمي السنة المذكورة أما البلدان النامية منخفضة الدخل والتي تعد 67%من سكان العالم فقط حصلت على 15% فقط من النتائج العالمي وذالك في عام1999 وإذا راجعنا عدد السكان نرى أن سكان البلدان المتقدمة يؤلفون 14%من سكان العالم في حين أن النسبة الباقي.86.1% سكان البلدان المنخفضة الدخل أما التطورات الحالية قد تشير إلى اتساع الفرق بين مستويات المعشية في البلدان الرأسمالية مرتفعة الدخل والبلدان النامية منخفضة الدخل آن ظاهرة الفقر في الوطن العربي يمكن تتبع مساراتها من خلال تتبع تاريخها والفقر ليس له حدود اقلمية ينحصر فيها واتساعه راجع إلى ندرة الموارد الطبيعية وسياسية الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي تضع نمط توزيع الثروة ببن أفراد المجتمع ويتمركز الفقر في الوطن العربي عادة في المناطق الريفية [1]

[1] سمير التتير ، الفقر الفساد في العالم العربي ، دار الساقي ، بيروت ط1 2009، ص48

إذا رجعنا التوزيع الجغرافي للفقر في الوطن العربي نرى انه الأكثر انتشار في البلدان منخفضة الدخل وهي :السودان ولصومال واليمن ،موريتانيا . وهو ينخفض نسبيا في البلدان المرتفعة الدخل (النفطية) أما في البلدان العربية متوسطة الدخل فقد تباين توزيعه ولما كان الفقر دالة التنمية البشرية اظهر الرقم الدليلي للتنمية البشرية تطابقا لتوزيع في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط ،وبظهر مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا في البلدان مرتفعة الدخل البلدان (النفطية)،وانخفاض في البلدان العربية منخفضة الدخل وتظهر مختلف المؤشرات الاقتصادية أن الفقر يتسع في للبلدان العربية الفقيرة .

ففي البلدان العربية متوسطة الدخل ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المدن ،ويمكن إظهار ذالك باستعمال مصفوفة من المتغيرات الاقتصادية ولاجتماعية.

.أن التباين في النظر إلى أهمية الفقر يعود إلى التباين في التوزيع الدخل ولا سميا ذالك الجزء يسمى (الفائض)والذي يتحقق من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية متوسطة الدخل ،وفي البلدان النفطية يعود الفقر إلى تفشي ثقافته التي تؤدي في النهابة إلى إحساس غالبية المهشمين ولاسيما الشباب منهم بالغربة عن وطنهم وتطلعاتهم إلى الهجرة منه ،كما يؤدي إلى عدم المساواة إلى صراعات تقيد الحركة المجتمع غي سعيه غالى الحدث و والتقدم . بسب استبعاد كتلة بشرية ضخمة في مجموع الفقراء والتي تؤلف الغالبية من عدد السكان في أي بلد عربي (ماعدا البلدان النفطية).

حين ينتشر الفقر على نطاق واسع جدا تسود ثقافته ويصبح من بعد ذالك مستحيلا القضاء عليه وفي إطار اقتصاد السوق تصبح الفئات الرأسمالية هي المسيطرة على العملية الاقتصادية برمتها[1] .

وفي ظل العولمة القادمة رياحها من البلدان الصناعية المتقدمة سيطرت الطبقة الرأسمالية العربية القليلة العدد نسبيا على الحكم في اثر البلدان العربية وطبقت مبادئ الليبرالية الجديدة وأفكارها ، فالفقراء يستبعدون من المشاركة في إدارة الاقتصاد مما يؤدي إلى تنامي الصراعات والعنف في المجتمعات العربية.

1-3الفقر في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية النى نالت استقلالها حديثا ،لذا فان التنامي الرهيب لظاهرة الفقر وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وحتى الأجيال القديمة كل هذا كافيا لتوضيح مدا خطورة مدا هذا الوضع فيغم ارتفاع أسعار البترول في أسواق العالمية ارتفاع مخزون سعر الصرف إلى أن الأوضاع الاجتماعية بلغت درجة كبيرة من التدهور والتهميش ازداد عدد الفقراء لشكل رهيب نتيجة تيريح العمال وانتشار إحياء قصديرية التي تشكل مكان خصب انتشار الفقراء والأمراض الفتاكة فأمام اكتساح ظاهرة العولمة فان عدد الفقراء في تزايد مستمر فقد أخذت هذه

[1] نفس المرجع ص50

الفئات في تزايد محسوس في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1961 و1979بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانيات بسب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الجزائري لاختلالات هيكلية .[1]

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر فقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبيرة الاقتصاد الوطني حيث سجل انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 6%ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 2،4وكذا تدني في مخزون المواد الإنتاجية بنسبة 6،15%بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية ولاقتصادية إلا أنها تأتي بالنتاج الموجودة بل على عكس من ذالك فلقد زادت حدة الفقر وانتشار ه شهدت مرحلة التسعينات من القرن الماضي ظهور الإرهاب والذي اثر بطريقة مباشرة في زيادة الفقر بهجرة الأرياف نحو المدن تاركين ممتلكتهم بحثا عن الأمن واثر الإرهاب ككل وبالتالي ساهم في أضعاف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية من جراء التخريب والتدمير وقد اتسعت دائرة الفقر لتظم إعداد كبيرة من الأشخاص كانوا ا يعيشون عيشة كريمة في الريف كما ازداد عدد الأسرة الفقيرة بفقدان رب الأسرة ومنه ارتفاع عدد المتشردين من جميع

[1]– حفصي بونبعو ياسين ، مكافحة كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2010،2011ص42

الأعمار ،وقد أخذت مسالة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري أعقاب الأزمة المتعددة الإبعاد التي عاشتها في البلاد في هذه

ا لفترة وسياسات التعديل الهيكلي التي لها اثر مباشرا وسلبا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية وقد انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400دولار عام 1990 إلى 1784دولار عام 2000 مع انخفاض بالدينار ناهزت 12%بين 1990و1995 وارتفاع قدرة8% بين 1995 و2000أي انخفاض قدرة 3%سنوبأ [1]وأصبح 17مليون جزائري يعشون تحت مستوى الفقر سنة 2002وصنفت الجزائر حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100سنة 1999 كما تضاعفت الوزاري الاجتماعي حيث إن الخمس الأول على الأقل من 7%من المداخل والباقي موزع على الفئات المتوسطة[2] وتعكس المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005استمرار التوترات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة بدفع الأجور وتحسين ظروف المعشية وقد بلغ معدل البطالة 15،3%نتيجة لتسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة بالإضافة إلى ذالك عرف مستوى المعيشية تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار ورغم توسع مجال تدخل

[1] التقرير الأول حول أهداف بالتنمية للالفية الخاص بالجزائر : الأمم المتحدة ، 2004 ، ص11

[2] بوساق كريمة سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية ، حالة الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003، 2004 ص102

الدولة من خلال الشبكة الاجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر ازدادت حدة[1] وأظهرت الدراسات التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا بالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية و السهلية والهضاب العليا في الفترة الممتدة مابين 2007 و2009 أن متوسط نسبة الفقر بلغت 5،7%مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العسيرة السوداء التي بلغت ذروتها سنة 1995ب22%وانخفضت إلى %17سنة1999م في حين حققت الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة 1008 2013 .

و صنفت هذه الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة بالنظر للانخفاض الخطير في المستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها و تدهور الوضعية الاجتماعية و الصحية والنقص الفادح في ضروريات الحياة ، حيث جاءت مقدمة الولايات بنسبة 36 % من الأسر الفقيرة ، فيما سجلت ذات النسبة من العائلات الفقيرة في ولايتي تسمسيلت و ادرار ، لكن بأقل تدهور مقارنة بتيارت ، و تمثل هذه الشريحة في غليزان نسبة 32 % بينما تصل في كل من وهران تيبازة ، المدية و تلمسان 25 % و تعد ولاية الطارف الأغنى بعدان سجلت بها اقل نسبة 11 % و أقرت الدراسة وجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن 61 منها تتواجد بالهضاب العليا و أكد بعض الخبراء الجزائريون أن نسبة الفقر لا تقل عن 40 %

[1]– علي غربي ، عولمة الفقر ، يوم دراسيي تحت عنوان التحديات المعاصرة ، جامعة قسنطينة الجزائر 2005،ص66 .

بالجزائر و اعتمد هؤلاء الباحثون و الخبراء و المختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال اعتمادهم على بعض الدراسات التي كشفت أن أكثر من 45 % من الأسر يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر بالجزائر فيما توصلت دراسات أخرى إلى تأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة غلق أكثر من 40 ألف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر.[1]

2-اتجاهات و مناهج قياس الفقر:

إن الفقر ظاهرة نسبية وليست مطلقة ، و بالتالي فان تعريفه و قياسه لا يتوقف فقط على الظروف المادية للفرد و السكان ، بل كذلك على الظروف الاجتماعية و الثقافية ، إلى جانب الطابع النسبي التي يتميز به الفقر فانه أيضا مفهوم قياسي ، بمعنى يمكن قياسه و هذا ما سنتطرق إليه .

[1] عبد المالك حداد ، أي مستقبل الفقراء في الجزائر : H.t.tp/www.chihab.net/ imadules. Php nam =news.file = friemd oh friem desemd = 1570 comsulte 01/08/2013

2-1 مؤشرات مستوى المعيشة :

ظهر مفهوم مستوى المعيشة في عام 1945 حيث نشر ج. دافيد مقالا يبين فيه أن المعيشة تشمل الاستهلاك و أكثر منه بكثير ظروف العمل و محققات الصدمات الكبيرة و الصغيرة و الحرية بأنواعها أو ما اسميه بشكل أولي الجو الهام[1]

يقصد بميزانية الأسرة وصف رقمي لجانبي الموازنة بين ما هو متاح للأسرة من موارد أو عينة من مصادرها المختلفة من جانب ، و ما هو متحقق من استخدام تلك الموارد الحصول على السلع و الخدمات من جانب آخر ، و يطلق على الجانب الأول دخل الأسرة بينما الجانب الثاني يطلق عليه إنفاق الأسرة ، و المصدر الوحيد لوصف ميزانية الأسرة يتم عبر تنفيذ ما يسمى بمسح ميزانية الأسرة . لقد استخدمت كل من مؤشرات الدخل العائلي ، و مؤشرات الإنفاق العائلي في قياس الفقر ، حيث يعرف بالمفهوم العام بأنه انخفاض مستوى المعيشة و أن التعبير عن ذلك المستوى بدلالة جانبي الدخل و الإنفاق أمر مفيد لهذه الغاية ومن هذه المؤشرات :

- مؤشر دخل الأسرة :

[1]– نادر الفرجاني ، التنمية الإنسانية ، مفهوم القياس ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 283.،2002، ص36.

الدخل هو تلك المصادر المالية التي تتحصل عليها الأسرة ، وتكون في شكل رواتب أو مال من أملاك أو ما تتحصل عليها من أعمال إضافية ، كما يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك ويلعب دورا في نظريات سلوك المستهلك .

يوفر مسح دخل الأسرة مؤشرات مهمة عن دخل الفرد أو الأسرة باتجاهين رئيسيين أولهما تقدير متوسط دخل أو الأسرة الإجمالي ، و تقدير ذلك المتوسط على مستوى كل فئة من فئات الدخل التي تعكس على نحو مباشر تدرج مستوى الدخل و بالتالي تجاوز عقبة الفقر عند مستوى قياس مناسب و ثانيتهما تأشير مدى التفاوت في توزيع الدخل [1]

و لكن على الرغم مما يعكسه مؤشر متوسط الدخل من دلالة على المستوى المعيشي كأداة من أدوات قياس الفقر ، و ذلك عندما يتوفر على مبلغ من الموارد يقل عن الحد المسمى بخط الفقر، غير أن هناك مشاكل تثار حول استخدام هذا المؤشر منها : [2]

– صعوبة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الفقراء و غير الفقراء (أسر أم أفراد) من نتيجة المشاكل التي تثار حول مؤشرات الدخل التي يتم الحصول عليها من مسوح الأسر لا سيما فيما عليها من تقديراتها تكون دون مستواها الفعلي فالأسر أو

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، أثر السياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر ، الأمم المتحدة 1996،ص25.

[2]– عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة الغربية ط1 بيروت ،2001،ص 23.

الأفراد يميلون عموما إلى التقليل من واقع مخولاتها عند الإدلاء بياناتها في مسوح الأسر ، التخوف من الضرائب أو نتيجة عوامل اجتماعية معروفة كالحسد مثلا .

قد تضطر الأسر لسد حاجياتها اللازمة عن طريق صرف من مدخراتها أو موارد أخرى (ممتلكاتها)،ولتحقيق مستوى معيشي مقبول،وبالتالي لا يعكس الدخل المقدر حقيقة المستوى المعيشي الفعلي.

إن الأسعار السائدة،بما سيعود إلى التباين واضح في توزيع الدخل و توزيع الاستهلاك، لذلك يستعاض عن مؤشرات الدخل باعتماد مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي للأسرة أو الفرد لقياس المستوى المعيشي.

ويستفاد من معطيات مسح دخل الأسرة في قياس التفاوت في توزيع الدخول، وقد ازداد الاه تمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت عديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي الذي شهدنه بعض الدول المتخلفة خاصة،رافقته زيادة في التفاوت في توزيع الدخول مما يساعد مراقبة تطور الدخول ليتسنى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول بما يضمن زيادة العدالة أو تفادي زيادة التفاوت فيه على الأقل،ويستلزم ذلك كخطوة أولى اعتماد مقاييس إحصائية لقياس (عدالة توزيع الدخول).

- مؤشرات إنفاق الأسرة :

الإنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية الكلية للسلع و الخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي ويتضمن مشتريات الطعام والكساء و الخدمات و المرافق الأخرى ، و ستحدث هذا المؤشر لتفادي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة و إمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسرحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق و الاستهلاك الفعلي لعينات الأسر .

و يعتبر معدل نفاق الأسرة مؤشرا أساسيا على مستوى المعيشة[1] فالإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعدة عوامل اجتماعية و اقتصادية ، و تشمل العمر و الوظيفة و التركيب الأسري ، و مستوى الدخل ، حيث اختلف عامل من هذه العوامل من أسرة إلى أخرى أو في الأسرة نفسها فحتما الإنفاق الاستهلاكي يتغير و منه هنا تكمن الصعوبة في وضع مستوى الإنفاق الذي تعد تحته الأسرة فقيرة .

بالإضافة إلى أن هناك سوء إنفاق الأسر للدخل رغم ارتفاعه (الإنفاق على التدخين و بعض الأشياء الغير ضرورية) حيث يمكن أن تكون هذه الأسرة غير فقيرة إذا أنفقت دخلها بطريقة رشيدة وتخلت على بعض السلوكيات في الإنفاق و هذا ما يحدد ما هو معيار الإنفاق و ما هو تعريفه ، و لكن يبقى الإنفاق مؤشرا أساسيا لتحديد من هم الفقراء عن غير الفقراء .

[1]– جميل هلال ، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ، محاولة أولى لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته ، الأمم المتحدة 1997 ، ص31

أوجه التصرف بالدخل ، حيث هناك من يميل إلى الادخار وهناك من يقوم بصرف دخله يؤدي به إلى استمرار تدهور مستواه المعيشي ، و مثال ذلك الإنفاق على الإدمان ، الكحول .....الخ . تباين الأسر من حيث حجمها و تركيبها وفقا للعمر و الجنس ، و هذا مايدعو إلى أن يستعاض عادة عن بيانات الدخل ، بيانات الإنفاق العائلي ،حيث يفترض من الناحية النظرية أن يقترب مستوى الدخل المتحقق من مجموع الإنفاق الاستهلاكي و غير الاستهلاكي و لعل من أهم الاستخدامات المباشرة لبيانات الإنفاق ، نمط الإنفاق على السلع و الخدمات لفئات الاتفاقية المختلفة التي تعكس طبيعة التصرف بالدخل المتاح على أوجه الإنفاق و منه يستدل على مدى التحسن أو التراجع في المستوى المعيشي للأسرة و الفرد[1].

وذلك باستقراء تفضيلات المستهلكين في أوجه الإنفاق باتجاه تحقيق مستوى معين من تلبية الاحتياجات المادية المختلفة، ويكتسب تحليل الأنماط الاستهلاكية العائلية أهمية كبيرة في دراسات الاستهلاك العائلي، إذ أنها تتساءل على كيفية توزيع مجموع إنفاق الأسرة أو الفرد على مختلف السلع ، بحيث يمكن الوقوف على طبيعة سلوك المستهلكين لإشباع حاجاتهم أو رغباتهم ، لذلك يمكن القول أن الأنماط الاستهلاكية تعكس الأسلوب الذي تعتمده الأسر في اختيار نوعية و كمية السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم ورغباتهم،مما يساعد على وضع أهداف الخطة الاستهلاكية بحيث تسمح بفرض الرقابة على التغيرات

[1] جميل هلال ، مرجع سابق ،ص 31.

التي تطرأ على مستوى المعيشة الحقيقي في المجتمع من جهة، وتمكن من توجيه العادات الاستهلاكية للفرد الأسرة من جهة أخرى إضافة إلى أن دراسة الأنماط الاستهلاكية العائلية تساعد في رسم خطة التجارة الخارجية، مما يضمن العمل على تلبية حاجة المواطنين من السلع الضرورية و الحد من السلع الكمالية خاصة ذات المنشأ الأجنبي، وتحقيق سياسة ناجحة لتشجيع وتوجيه الفائض لدى الأسرة نحو الادخار.[1]

2-2مؤشرات التغذية:

الغذاء حق إنساني وهو أهم الاحتياجات الأساسية باعتباره الحياة نفسها، واختيار الفرد للأكل يعتمد من جهة على الاحتياجات الفيزيولوجية والتركيبية النفسية من جهة أخرى بالإضافة إلى المجتمع و الظروف التي يعيشها.[2]

و هذا الغذاء يجب أن يحتوي على قدر معين من السعرات الحرارية و البروتين ، و قدرة السعرات الحرارية لبقاء الجسم على حالة صحية سليمة ب 32000 وحدة حرارية. إن هذا المؤشر يعتبر أيضا من المؤشرات الدقيقة لقياس الفقر، لأنه يرتبط بوحدات حرارية محددة إلا أن هذا المؤشر يقيس فقط الفقر المدقع بافتراض أن الفقر هو سوء التغذية

[1] – حصروري نادية ، تحليل وقياس الفقر في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية 2008،2009ص44

[2] – محمد عبد الرؤوف وآخرون حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة رعاية الطفولة، دار النشر طلاس 1991، ص 19.

،والذي من خلاله يمكن البقاء حيا ، وإذ اعتمدت عليه نصل إلى نسبة الفقراء بصورة ،بيد انه يعتبر أول مؤشر لتحديد الفقر في أي بلد لان الاحتياجات الأساسية للإنسان هي الحاجات الغذائية.

وتوجد ثلاثة أساليب تستخدم لتقييم الفقر وهي :

ا)- طريقة تكلفة الوجبة الغذائية :

تواجه بعض الدول صعوبات في تنفيذ مسرح اسر تساعد في إعداد تقديرات مؤشرات المستوى المعيشي و حالة الفقر ، لا سيما المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الغذائي

تجري الاستفادة من معطيات الموازين السلعية على مستوى الاقتصاد القومي للوصول إلى حصة الفرد من المواد الغذائية ، فالميزان السلعي لأية سلعة هو عرض رقمي موجز لأوجه الموارد المتاحة من كل مادة من جانب و لأوجه الاستخدامات المختلفة في جانب أخر .

نلخص مما سبق أن التعبير عن الكميات الغذائية المستهلكة بدلالة القيم الغذائية أيا كانت طريقة الحصول على الكميات الغذائية أو تقديرها يتم باعتماد الخطوات الآتية

1- إعداد قوائم تتضمن متوسط الكميات التي يستهلكها الفرد يوميا من مختلف المواد الغذائية.

2- إسقاط نسبة تلف من كل مادة غذائية وفق التوصيات المعتمدة

3- اعتماد المتوسط الكافي من الكميات المستهلكة للتعبير عنه بشكل سعرات حرارية و بروتين و دهون ، اعتمادا على المواصفات التي تعدها معاهدة بحوث التغذية المتخصصة و الخاصة ببيان مقدار ما تحتويه كل مادة غذائية من هذه العناصر .

4- بعد جمع حصة الفرد من كل عنصر من العناصر المذكورة يتم إجراء تخفيض لنسبة تلف أخرى (قدرها 10%) كفضلات الطعام .

الممارسة المتبعة هي استعمال مجموع الإنفاق كمقياس أولي لمستوى معيشة الأسرة لتحديد خط للفقر، نظمت سلة أغذية، حيث تحدد سلة الغذاء المعيارية للفرد العادي أو متوسط نصيب الغذاء لكل أسرة ، وذلك بناءا على الأغذية المرصدة .

و تستخدم في العادة استقصاءات لدخول الأسر و النفقات و المتطلبات الغذائية الموصى بها حسب فئات العمر و الجنس و الأنشطة ، و يتم حساب تكلفة الغذاء الأساسي بضرب الكميات التي تم تحديدها للفرد مسبقا (معبر عنها بكمية البروتين و السعرات الحرارية) في الأسعار الأساسية (استخدام اقل أنواع الغذاء أسعارا)[1]

[1] -للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الفقر في أسيا ، مرجع سابق ، ص53

لكن من الصعب التحقق من صحة النتائج ، حيث أن الحاجات الأساسية تتغير عبر الزمان و المكان ، كما تتغير بفعل عوامل كثيرة (الحاجات الأساسية تتغير من شخص لآخر ، و تتوقف على درجة التطور الذي وصل إليه المجتمع .[1]

ب)-طريقة التوازن الطاقوي :

ووفقا لهذه الطريقة يساوي حد الفقر ، الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة السعرات الحرارية المطلوبة له ، و تتأثر قيمة حد الفقر هذا بالطريقة التي ينفق بها الأفراد ، فقد يحصل الأفراد على السعرات الحرارية المطلوبة للإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق على الأنواع الأرخص سعرا و يعاب على هذه الطريقة على أن الجماعات التي تستهلك مواد مرتفعة الثمن تجد نفسها حصلت على عتبة فقر غذائي أعلى من أولئك الذين لهم غذائية اقتصادية بسيطة .[2]

ج)- طريقة الوجبة الغذائية أو نسبة الغذاء:

نسبة إلى ما ينفقه الفرد من المواد الغذائية الفاصلة إلا النظرة إلى هذا المؤشر ينبغي أن تقترن باتجاهين مختلفين:

---

[1]- حصروري نادية ،مرجع سابق ص46

[2]- عبد الله عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2004، ص 138.

إن زيادة نسبة الأنفاق على المواد الغذائية إلى مجموع إنفاقه الاستهلاكي تعكس تدني مستويات الإشباع من السلع الخدمات غير الغذائية ، و بالتالي انخفاض المستوى المعيشي.

إن زيادة قيمة ما ينفقه على المواد الغذائية يعكس أحيانا النمط ألتبذيري في الإنفاق على المواد الغذائية دون أن يقترن ذلك بالضرورة بزيادة القيمة التغذاوية للمواد المستهلكة من الغذاء .

و يلاحظ أن تخصيص نصف المدخولات على الغذاء تعني أن يتحد مجموع الإنفاق على كل السلع والخدمات الأخرى بالنصف الثاني من المدخولات ، فتنخفض تبعا لذلك قدرات الفرد على تحقيق مستوى معيشي مناسب.

يتم تحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي فإذا كانت تكلفة المواد الغذائية الأساسية تمثل 1/3 من الاستهلاك الكلي لعائلة ما فان كمية الفقر في هذه الحالة تحدد بثلاثة أضعاف مستوى تكلفة عناصر الغذاء الأساسية

2-3 مؤشر التنمية البشرية :

ويقتصر مؤشر التنمية البشرية المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة ألانتمائي على ثلاثة متغيرات أساسية :

ا- 1مدة حياة الفرد

ونقصد بذالك القابلية للعيش طويلا وفي صحة جيدة ويعتبر من مؤشرات قيام الفقر فكلما زادت هذه المدة كلما دل ذالك على تقدم البلد ومنه يعكس لنا الوضع الصحي ومنه الاجتماعي للبلد ، وكلما انخفضت دل ذالك على فقر البلد من حيث عدم توفر الخدمات الصحية والتغذية وغيرهما من الحاجات الضرورية الأخرى .

ا-2- المستوى التعليمي :

إن التعليم يؤدي إلى زيادة المعرفة ، والى اكتساب مهارات جديدة ، فهو من الاستثمار البشري ، ويقاس بنسبة تعلم الكبار من جهة ونسبة التمرس إلى تشمل الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم بين 6و23 سنة، في أطوار التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ، والتعليم يعني اكتساب معارف ومهارات [1].

ا-3- مستوى الدخل :

والذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية ، حيث إن الدخل يعكس لنا الوضع المعيشي للفرد

ب – مؤشر الفقر البشري :

[1] حصروري نادية ، مرجع سابق ، ص 47.

ويقيس الفقر من جهة نظر معيار التنمية البشرية ، وهو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية ، وبمعنى انه هناك ثلاثة إبعاد يتضمنها الفقر التنموي [1] وهي:

ب-1- طول العمر : الذي يقاس باحتمال الوفاة في سن مبكر أي قبل بلوغ 40 سنة وترمز بالرمز(p1)فكلما انخفض دل على تخلف الدولة وتأخرها ، وكلما زاد فانه يشير إلى تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،ومن هنا نجد أن هذا المعيار يشير إلى تقدم الدولة وتخلفها ، لأنه يعكس الحالة في البلاد من ناحية مستويات التغذية والصحة وتوفر وسائل الصحة ، وغيرها من العوامل التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية في الدولة .

ب-2- نقص التعليم :

الذي يقاس بنسبة البالغين الأميين أي 15 سنة فما فوق ، وترمز له بالمبرز أن التعليم عبارة عن نوع من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا ، ساء للإفراد 0 أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى ألتعلمي نجد :

- نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي p.n.n.d الأمم المتحدة ، ص18

– نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذالك إجمالي الإنفاق الحكومي.

ب–3– نقص الخدمات:

والتي يوفرها الاقتصاد في مجمله ، ونرمز له بالرمز (p3) ويتم قياس هذه المتغيرات انطلاقا من ثلاثة مقاييس هي :

– نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب (p31).

– نسبة الأشخاص المحرومين من الاستفادة من الخدمات الصحية (p32) .فالصحة تلعب دورا هاما في الوضع الاقتصادي ،والفقر كما هو معروف حليف المرض وتستدل على وضع الصحة من خلال مؤشر عدد الوفيات لكل ألف من السكان وعدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان وارتفاع معدلات الوفيات يعني كفاية إلا لغذاء وسوء التغذية .

– نسبة الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات والذين يعانون التغذية (p33)وقد بني مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية (مؤشر الفقر البشري 1) ، ومؤشر الفقر البشري للبلدان المصنعة (مؤشر الفقر البشري 2) فقد استنبط دليل مستقبل للبلدان المصنعة لان الحرمان البشري يتفاوت تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ؟، وكذالك للاستفادة من توافر البيانات بدرجة اكبر في البلدان .

3-أسباب انتشار الفقر في الجزائر :

بروز ظاهرة الفقر الجزائر وانتشار ها تسببت فيه عدة اسبب ويمكن تقسمها إلى قسمين ، أسباب مباشرة وغير مباشر :

3-1أسباب المباشرة : وتتمثل في كل من النمو السكاني ، البطالة ، رفع الدعم إلى المواد الأساسية ، غياب مشاريع التنمية في المناطق الريفية وظاهرة الجفاف

ا)- النمو السكاني :

لم تسلم الجزائر بصفة خاصة من التزايد الكبير في السكان ، فقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 23.04 مليون نسمة عام 1987 إلى 30.66 مليون نسمة 2000 ويؤدي إلى 37.90 مليون نسمة سنة 2010 ويؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان ، ويتم ذالك على حساب الموارد الموجهة أللاستثمار زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع ، بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك بالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له آثار ضارة على ميزان المدفوعات .[1]

ب)- رفع الدعم المواد الأساسية :

[1] - عمرو محي الدين ،التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية للطابعة والنشر،بيروت لبنان ، 1975 ص63.

وقد بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على التركيبية الاجتماعية ، وخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي رادات أوضاعها ترديا وتدهورا في ظل التحول الفجائي والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ، حيث تحدث إلا إحصائيا الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء من أفريل 1992.

ج)- غياب المشاريع التنمية في المناطق الريفية :

تمت دراسة وطنية أجراها الديوان الوطني للإحصاء ، لقياس مستويات المعيشية للعائلات سنة1995م إن 70%من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية لغياب مشاريع التنمية،وإن معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب الأسر الذين يشغلون في الزراعة وليس لهم موارد أخرى[1] .

وقد اعتمدت الدراسة عل حوصلة أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط ،فقد سمحت عملية تحديد البدايات من 1539 بلدية ، حيث قسمت مظاهر الفقر إلى عدة مجموعات وهي :

مجموعة أولى : تتكون من 118 بلدية تعد أكثر فقرا.

مجموعة ثانية : تتكون من 540 بلدية وضعيتها متوسطة.

مجموعة ثالثة : تتكون من 811 بلدية تتميز بوضعية حسنة.

[1] حفصي بونعو ياسين، مرجع سابق ص 47.

د)- ظاهرة الجفاف :

يعتبر هذا السبب الذي ظهر في السنوات الأخيرة والذي يعتبر سببا إضافيا لزيادة مظاهر الفقر وحدتها نظرا لما يترتب عن ذالك من سلبيات تزيد من أزمنة الفقر وتؤثر عليها ، ومن أهم هذه العوامل نجد :

- التأثير على القطاع الزراعي ، حيث إن الجفاف يؤدي إلى نقص الإنتاج ، وهو بدوره يؤثر على ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، وعليه يزداد اتساع مظاهر الفقر

- نقص المياه الصالحة الشرب ومياه الري

- انتشار الإمراض المعدنية نتيجة لتردي شروط النظافة على عدة مستويات

- كما أن يظهر الفقر أثر في زيادة نفقات البلاد ، نظرا لمختلف البرامج والاستثمارات التي تقوم بها لتوفير المياه ، كحفر الآبار وإقامة محطات لتحليه مياه البحر وغير ذالك من المشاريع لتي تأخذ جزاء هاما من ميزانية الدولة.

2-3الأسباب الغير مباشرة : والتي تتكون من الإصلاحات الاقتصادية ، ضعف مستوى الادخار والاستثمار ، الإرهاب والاعتماد على المحروقات في الصادرات[1]

[1] عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار الوفاء ،الاسكندرية ،ط1، 2004،ص36.

ا)- الإصلاحات الاقتصادية :

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أملاها برنامج التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة ، أدت إلى استفحال ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي والفقر ، نبحث عنه ارتفاع كبير في الأسعار وزيادة اقل في المداخل ، وقد أدى التراجع المسجل في الأسواق وظهور الأزمة الوطنية سنة 1986 م إلى التدهور الكبير في الاقتصاد الوطني ، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا بنسبة 4.2 %وكذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6 %بالإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل بنسبة 40%وبالتالي تدني المستوى المعيشي للمواطن وزيادة حدة فقير الطبقات المحرومة وبقاء عملية الاقتصاد الاجتماعي .

ب)- ضعف مستوى الادخار والاستثمار :

إن المستوى الضعيف للادخار يفسر بالانخفاض الكبير في المداخل ، بحيث تجدد نزعة ضعيفة للادخار ، أما فيما يخص الاستثمارات فنجدها منخفضة وهذا راجع ضعف موارد التمويل خصوصا ، فرغم الاستثمارات الضخمة التي استفادت منها الصناعة العمومية خلال التسعينات خارج المحروقات إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل نسبة ضئيلة من الإنتاج ، وترجع هذه الوضعية إلى سلسلة من العوامل نذكر منها:

- الاستعمال المحدود لقدرات الإنتاج وقدم التجهيزات في المؤسسات العمومية على وجه الخصوص.

- منافسة المنتجات الأجنبية لاسيما فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية الغذائية ، و المنتجات النسيجية.

- عجز القطاع الصناعي على الاستجابة للطلب المحلي بكيفية مرضية.

- عدم تنوع الاقتصاد وهذا للاعتماد الكلي على القطاع المحروقات.

- ضعف أداء القطاع ألفلاحي ، وينتج عن ذالك تبعية غذائية كبيرة وبالتالي تزايد للأمن الغذائي.

ج)- الإرهاب :

تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي ، ظهور الإرهاب الذي اثر بطريقة غير مباشرة على زيادة انتشار الفقر ، فسبب الوضعية الأمنية المتردية ، غار الكثير من السكان الريف والقرى باتجاه المدن ، تاركين بيوتهم ممتلكاتهم بحثا عن الإدمان وإنقاذ أنفسهم وأهاليهم من الموت ، فجدوا أنفسهم في وضعية مزرية ، بسب نقص الشغل وغلاء الإيجاز[1].

[1] **حفصي بونبعو ياسين ، مرجع سابق ، ص 49.**

وقد ساهم الإرهاب في إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية ولم تسلم منه أي فئة ، وكان من مظاهر تسارع هجرة الأرياف في اتجاه المراكز الحضرية وانتقل بذالك الفقر الريفي حضري ، وأفرز ذالك ظهور وضغط على المرافق العمومية ومظاهر أخرى مثل العنف

ومن أثار الإرهاب تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتسلح وذالك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى ، مثل الصحة والتعليم ، وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة.

د)-الاعتماد على المحروقات في الصادرات :

اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات ، وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى

كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث ينقى هذا القطاع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95 %من الصادرات الإجمالية وقد أدى الاعتماد على مورد أحد الاقتصاد وعدم التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانية التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق الغذائية ، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

خلاصة :

ومنه نستنتج أن الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الفقر وانخفاض دخل الأسرة والبطالة وكثرة الاحتياجات والمطالب الأسرة مع الارتفاع المتنامي للأسعار كل ذلك يعكس أثره على الأبناء المنتمين لهذه الأسر،مما يجعلهم يبدون رغبتهم في المشاركة في تحمل الأعباء الاقتصادية للأسرة وذلك بالاتجاه للعمل ،موازاة مع الدراسة والذي يحفزهم عليه في معظم الأحيان آباؤهم وبخاصة أن معظم هؤلاء الأبناء كانوا يعانون من مشكلات دراسية.

تمهيـــــــــد :

إن العوامل الاجتماعية من أهم العوامل التي تدفع بالأطفال في سن مبكر إلى العمل فالأسرة تعد أحد الأنساق التي تمثل نقطة ارتكاز أساسية في تدعيم التوازن الاجتماعي وترسيخه،فإن أي اختلال في بنية الأسرة أو قصور يعطل وظائفها سيترجم على شكل قصور تصدعات في جدار البنيان الاجتماعي برمته،ومن ثم يمكن التنبؤ بالدور الذي قد يلعبه التفكك الأسري (الترمل ،الطلاق،الصراعات) وخاصة إذا اقترن بظروف معيشية صعبة.

التفكك الأسري :

الأسرة عبارة عن نظام اجتماعي وضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي ،وأودع الله عز وجل في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية ، ويتحقق ذلك بفضل اجتماع الكائنين لاغني لأحدهم عن الأخر وهم الرجل والمرأة ، ومن ثمرات هذا الاتحاد أو الزواج خروج الأبناء فقد قال اله تعالى (ومن آياته إن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل و جعل بينكم مودة ورحمة أن في ذلك لآيات لقوا يتفكرون) [1]فان نجاح الأسرة في قيامها بوظائفها أو قيام كل فرد بدوره،يجب أن يتوفر الأسرة أكبر قد من الحب والحنان والعطف لكي يستمر الاستقرار ،ويعم التعاطف بذلك تكون أسرة متكاملة.

وفي حالة فشل أي فرد من أفراد الأسرة بالقيام بدوره الذي يحدد وضيفته في الأسرة والقيام بمسؤولية تلك الوظيفة.فهذا ينعكس سلبا على الأدوار الاجتماعية للأب وآلام والأبناء فيحدث انهيار وتفكك أسري.

[1] سورة الروم ، الآية 21

1- مفهوم التفكك الأسري :

يشير إلى انهيار الوحدة الأسرية وتمزيقها نتيجة وفاة احد الوالدين أو كليهما ،أو حدوث الهجر أو الطلاق أو المنازعات و المشاجرات المستمرة ،أو يسجن احدهما أو كلاهما وكذلك الغياب الطويل لأحدهما أو كليهما وفقدان عناصر المحبة والاحترام بين الوالدين .وتجاهل كل منهما لحقوق الأخر وواجباته .

تعريف عليا شكري:فالتفكك الأسري يقصد به تخلل الروابط البناء الأسري واضطراب توقعات الأدوار وانعدام الأمن والاتجاه نحو الجماعات الخارجية لضعف التماسك الداخلي فهو ذلك الوهن أو سوء تكيف وتوافق ، والانحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة السارية كل مع الأخر ،وبناء على ذلك فان التفكك الأسري عبارة عن رفض التعاون بين أفراد الأسرة والسيادة عملية التنافس والصراع بين أفرادها.[1]

تعرف" علياء شكري الأسري على انه انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بادوار المناط على نحوه السليم المناسب.

[1] احمد يحي عبد الحميد ، الآسرة والبيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 1998 ، ص74

هذا التعريف يخص الشق الوظيفي للتفكك الأسري أما الشق البنيوي فيمكن استشرافه من التعريف لحسن الساعاتي الذي يقول (التفكك الأسري هو مفهوم توصف به العائلة التي تناقض أطرافها الثلاث. بعد تكامل و تماسك بصورة إرادية آو لا إرادية) ويقصد حسن الساعاتي بأطراف الأسرة الثلاث _ الأم .الأب. الأولاد . فيحدث التفكك الإرادي نتيجة هجر الزوج لزوجته بإطلاق أو الهجرة إلى الخارج للعمل أو الهرب أو الاختفاء أحد الزوجين ويعني التفكك الإرادي وفاة أحد الأولياء أو كلاهما أو السجن الطويل الأمد أو الحروب أو مخلفاتهما ويرجع التفكك إلى انعدام المودة بين الزوجين والألفات الاجتماعية. [1]

وسيخدم مفهوم التفكك الأسري بمعاني إجرائية متعددة تتصل بأهداف البحث العلمي من حيث نطاقها و محتواها فقد يستخدم البعض مفهوم الآسرة المفككة بمعناها الاجتماعي (السوسيولوجي) الذي يعني غياب الابنين أو أحداهما لأسباب متعددة كالطلاق و الافتراق و الهجران أو وفاة احد الأبوين آو زواج الأب من آخري أو زواج الأم من أخر بعد طلاقهما.

[1] بوفولة خميس ، أساليب التربية الأسرية و أثرها في انحراف الإحداث

ويستخدم بعضهم مفهوم التفكك السري بمعناها (الايكولوجي) الاجتماعي الذي يتصل بمعنى البيت الجغرافي .وكثافته السكانية .والخصائص البشرية والاجتماعية و الاقتصادية والسياسية للمجتمع المحلي الذي يشكل البيت جزء منه.[1]

يستخدم بعض أخر مفهوم التفكك الأسري بمعناه السيكولوجي (النفسي) من حيث الحالة النفسية التي يعيشها الزوجين كحالة الخصام الدائم والعلاقات الزوجية المتنافرة والكراهية المتبادلة .القسوة في معاملة بعضهما البعض .[2]

2-أنماط تفكك الأسرة

يشير تفكك الأسرة إلى انهيار الوحدة الأسرية و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر من القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية و قد صنف وليام الأشكال الرئيسية لتفكك الأسرة كما يلي :

انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق : الانفصال أو الطلاق أو الهجر و في بعض الأحيان قد يستخدم أحد الزوجين حجة الانشغال الكثير بالعمل ليبقي بعيدا عن المنزل و بالتالي عن شريكه لأطول فترة ممكنة .

[1] عدنان الدوري ، جنا ح الأحداث ،الكويت ، منشورات ذات السلال ط1 1985 ص243

[2] محمد طلعت عيسى وآخرون ، الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ب ط، ص 232

لتغيرات في تعريف الدور الناتجة عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية و هذه قد تؤثر في مدى و نوعية العلاقات بين الزوج و الزوجة إلا أن الصورة أو النتيجة الأكثر وضوحا في هذا المجال تكون في صراع الآباء مع أبنائهم الذين يكونون في الشباب.

أسرة (القوقعة الفارغة) و فيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد و لكن تكون علاقاتهم في الحد الأدنى ، و كذلك اتصالاتهم ببعضهم، و يفشلون في علاقاتهم معا، و خاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف فيما بينهم.

يمكن أن تحل الأزمة العائلية، بسبب أحداث خارجية، وذلك مثل الغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أ، أية كوارث أخرى مثل الحرب أ، الفيضان..الخ.

1- الكوارث الداخلية التي تسبب فشل لا إرادي في أداء الدور نتيجة الأمراض النفسية أو العقيلة مثل التخلف العقلي الشديد لأحد الأطفال أو لأحد الزوجين، و الظروف المرضية الجسمانية المزمنة و الخطيرة و التي يكون من الصعب علاجها.

و جدير بالذكر أنه لا ينظر لجميع أنماط تفكك الأسرة في أي مجتمع بنفس الدرجة من الأهمية، إلا أن الطلاق يعتبر أهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بلا استثناء.[1] و نذكر بعض جوانبه.

2-1الترمل :

يعتبر الموت مسألة حتمية يتعرض لها كل إنسان ويؤدي موت احد الزوجين إلى تغير الدور الاجتماعي للشريك الباقي على قيد الحياة.

ويطلق على الزوجة المتوفى زوجها أرملة ماتت عنه زوجته مصطلح أرمل وجدير بالذكر إن الطبيعة المتغيرة للأسرة قد أدت إلى نشؤ مشاكل جديدة في توافق الزوج عندما يموت احدهما لان بناء الأسرة وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكان الإقامة الدائمة لها قد جعل من موت احد الشريكين عاملا من عوامل التفكك الذي ينبغي أن يواجهه الشريك ، أن الأدوار الجديدة لكل ن الأرملة والأرمل يبدو انه تختلف في جونب عديدة ، ويبدو أن هذا يرجع إلى اختلافات في المحل الأول إلى اختلافات جنسية ذلك لأنه ولأسباب عديدة يكون الدور الجديد

[1] سناء الخولي ، الزواج والعلاقات الأسرية دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ،ب ت، ب ط، ص263

للأرملة أكثر صعوبة في مجال التوافق السيكولوجي والاجتماعي إذا قورن بدور الأرمل ومن بين هذه الأسباب :

أن الزواج يكون عادتا يكون أكثر أهمية بالنسبة للمرأة من الرجل في كثير من المجتمعات في اغلب مناطق العالم ولهدا يكون انتهاء الزواج يعني الانتهاء الدور الحيوي للزوجة إذا قورن بالدور المماثل للرجل إذا بقي على قيد الحياة ..

يحدث غالبا أن الأرملة لاتحد تشجيعا اجتماعيا على الزواج للمرة الثانية ، ولهذا تكون أكثر ميلا من الأرمل إلى عدم تكرار الزواج .

ويرتبط بذلك إن مشاكل الأرملة المتصلة تتحمل المسؤولية الاقتصادية لنفسها وأطفالها سوف تواجه إمكانية معاودة النظر في مستوى المعيشة الذي سيتعرض بشكل أو بأخر إلى الهبوط وهذا الموقف قد لا يتعرض له الأرمل.

تواجه الأرملة في حياتها الاجتماعية قيودا أكثر من مما يواجه الأرمل ويرجع ذلك أساسا إلى إن المرأة بوجه عام أكثر ميلا للسلام اجتماعيا وأكثر ميلا إلى الاستسلام لظروفها الجديدة .

إن الأرامل النساء لا تكون إمامهن فرص مثلما هو إمام الأرامل من الرجال لتغيير المكانة من خلال الزواج نظرا للصعاب و المعوقات التي تواجههن وتظهر حدة هذه المشكلة خاصة إذا كانت الأرامل قد مات عنهن أزواجهن و هن في سن مبكرة.

أن الزواج عندما ينتهي بموت احد الشريكين فان الاعتقاد السائد انه لولا الوفاة لاستمر الزواج ولهذا فان الشريك الأخر ينظر إليه على انه شخص لم يفقد أنسانا محبا فحسب ، وإنما ينظر إليه على إن العلاقة الزوجية ناجحة قد انتهت .إن الموت لا ينهي رابطة الزواج كما ينهيه الطلاق لان الطلاق يتضمن فترة قد تمتد طويلا بما تحمل من مشاعر الاغتراب وتكون مقدمة لانتهاء الزواج بينما لا يكون الأمر كذلك الأمر في حالة موت أحد الزوجين [1].

2-2 الخلافات الزوجية:

أو ما تعرف بالشجارات الزوجية فهي ذلك الجو الأسري المضطرب الذي يعمه العداء ويشب فيه العراك والخصام والشجار المتواصل الأمر الذي يفقد الأسرة التوافق و الاستقرار ، ويضعف قدرة الآباء على توفير الجو الأسري السليم للتنشئة الاجتماعية الصحيحة والمطلوبة ،وقد يتضمن المشاحنات و النازعات الأسرية التي تقع بين الوالدين جميع أشكال السلوك الكلامي والحركي متعدد الأنواع ، والذي يخلق في البيت بشكل آو بأخر جوا من التوتر والقلق والاضطراب النفسي بحيث يؤثر تأثيرا كبيرا في حيات الأبناء خاصة إذا كان

[1] سناء الخولي ، المرجع نفسه ، ص285

الشجار يدور على مسمع الأبناء والذي قد يتجاوز إلى حد الشتم أو إلى الضرب والإيذاء[1].

فالصراعات الأسرية كعملية تفاعل يمكن أن تكون حادة أو مزمنة ، ويتميز الصراع الحاد بثورة مفاجئة وعادة يأخذ شكل العنف، وعندما يحدث في موقف معين لا يترك وراءه جروحا انفعالية أما الصاع المزمن فيأخذ صورة مستمرة وغالبا ما يستقر في مستوى معين ،، والأسرة ا لتي تعيش في صراع دائم توصف بأنها في حالة حرب دائمة ، وقد يأخذ الصراع شكلا مألوفا و مستوى معين يقف عنده ويصبح من الأمور المعتادة في حياة الأسرة ، أما الصراع المتصاعد ينقل الأسرة من موقف سيئ إلى موقف أسوء . وتكمن خطورة المشاجرات الأسرية بالنسبة للطفل من حيث طبيعة الأشخاص الذين يهيؤون موقف المشاجرة ويشتركون فيها ، فمن وجهة نظر الطفل يوجد على الأقل خمس مظاهر للمشاجرات و الصراعات الأسرية التي تستحق منا اهتماما خاصة:

1- مدى شمول المشاجرة من ناحية عدد الأعضاء الذين يشتركون فيها .ومدي ارتباط المشاجرة بحياة الطفل اليومية .وهل يعتبر طرف من المشاجرة ؟ وكم من الأعضاء يشتركون في المشاجرة ؟ ودرجة اندماجهم فيها .

[1] صليحة غنام ، المرجع نفسه ص135

2- مكان المشاجرة من ناحية تشاجر الأبوين في حجرتهما الخاصة والتزامهم السرية فيما يتبادلان من ألفاظ وعبارات .أم إنهما يتشاجران على مائدة الطعام وعلى مرا ومسمع كافة أعضاء العائلة.

3- طبيعة المشاجرة .فقد تأخذ شكل الخصام آو تبادل الألفاظ الجارحة او انفجار ثورات الغضب الجارف بتوجيه التهديدات وقد تصل المشاجرة إلى ذروتها وتتمثل في استخدام العنف والإيذاء البدني

4- مقدار ما تستفيذه المشاجرة من اهتمام الأبوين بوقتهم وطاقتهم إذ أن عملية تدريب الطفل والاهتمام به بدرجة كبيرة بانصراف جهد الآباء و تركيزه على المعارك فقط وبالتالي تذوب عواطفهم ولا يبقى منها إلا قدر ضيق ضئيل يوجه للطفل

5- تقييم الطفل للمشاجرات الأبوية.إذا يبدو الموقف مضطربا أمامه ولا يستطيع آن يتقبل المشاجرات كأسلوب ملائم للحياة ولا يستطيع الطفل بعقليته الصغيرة أن يفهم ويستوعب كل ما يدوره هوله وتظل الحياة الأسرية المفككة بما تتضمنه من توترات هي صورة الحياة الواقعية التي يجب أن يتقبلها ويتعايش معها [1].

[1] ايديو ليلى ، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي والشخصي للطفل ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (11) الجزائر ، جوان 2013 ص47

وفي هذا السياق أوضحت دراسة أجريت سنة1999 أن نسبة 71.40 %من الأطفال العاملين في الشوارع جاءوا من خلفيات أسرية غير مستقرة .حيث تسود الخلافات والنزاعات بصورة متكررة .كما كان الوالدين منفصلين أما بصورة دائمة أو مؤقتة. و لا شك ا نتللك الصورة الو الدية كانت عاملا رئيسيا وراء هروب الأطفال إلى الشارع وفي هذا الصدد ينصح الأخصائيون الإباء والأمهات بإشباع حاجات الأبناء إلى الأمن النفسي و العاطفي والعاطفة الصادقة وعدم إقحامه في المشكلات الأسرية و النزاعات الزوجية لان الطفل بحاجة دائمة إلى شعور بفعالية دور الأب وإلام في كافة مراحل عمره.حتى يبلغ سن الرشد وهذا يفترض تنظيما دقيقا وشفافا لإدارة علاقة الطفل بأهله المتنازعين أو المنفصلين[1].

2-3الطلاق :

تتضمن الأنساق الاجتماعية في جميع أنحاء العالم شخصين على الأقل يعيشان معا ورغم هذا فكل منهما له احتياجاته وقيمه الخاصة ونتيجة لهذا الاختلاف تكون إمكانية الصراع قائمة ومن ثم تحدث بالرغبة في الرحيل الإرادي.ويعتبر الزواج في كثير من المجتمعات عقدا مدنيا يمكن فسخه تحت ظروف معينة .وقد صنف

[1] سناء الخولي ، مرجع سابق ص 264.

روبرت وينش: الظروف والقوانين التي تجعل الانحلال ألزواجي امرأ مشروعا كما يلي :

* يكون الزواج في بعض الأحيان غير قابل للانحلال إلا بالموت وتتبع هذه المجتمعات الكنيسة الكاثوليكية والرومانية.

*تسمح بعض المجتمعات بالطلاق إذا ثبت إن احد الزوجين أجرم في حق التزاماته الزوجية.

*يسمح بالطلاق إذا تبين فشل الزواج وانهياره التام.

*يسمح بالطلاق في حالة اتفاق الطرفين على ذلك.

*يكون من حق الزوج المطلق أن ينهي زواجه بمحض أرادته ودون موافقة الطرف الأخر [1].

فالطلاق هو حل قيد الزواج أو النكاح بلفظ الطلاق أو نحوه .وهو مشروع بالكتاب والسنة والإجماع.

ويقصد أيضا بالطلاق هو البناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها وبمعني أخر يعني إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون ونظرا لخطورة

[1] ايديو ليلى ، مرجع سابق ص53.

هذه الظاهرة في حياة الآسرة والمجتمع فقد قيدته المجتمعات بقيود شديدة وإباحته في الحالات التي يثبت فيها فساد الرابط بين الزوجين والفشل في إمكان تقويمها ولكن رغم إباحته شرعا وقانونا فانه يبقى ابغض الحلال عند الله.[1]

ويعتبر الطلاق في كل الثقافات تقريبا حادثا مشوؤما للأشخاص الذين يشملهم كما يعتبر مؤشرا واضحا لفشل نسق الأسرة بالإضافة إلى اعتباره دليلا على محنة شخصية ،هذا ينظر إليه كوسيلة للهروب من توترات الزواج ومتاعبه .

ولقد كشفت بيانات رسمية حديثة في الجزائر عن ارتفاع نسبة الطلاق بشكل كبير مما يؤكد تفاقم هذه الظاهرة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة .حيث شهدت سنة 2007م تسجيل 35000 حالة طلاق .وأشارت دراسة أخرى أن 65% حالة طلاق لم يمر على زواجهم وقت طويل .وتحصي الكشوفات الصادرة عن وزارة العدل الجزائرية أن أكثر من 10000 حالة طلاق بالتراضي بينما تمت 14000 حالة طلاق تبعا لإرادة منفردة من طرف الزوج.ويبقى الطفل دائما هو أول الضحايا وأخرها لأنه لأذنب له في أن يجد نفسه في صراع مع من سيكون.فيعيش الطفل تمزقا عاطفيا بين حبه لكل من والديه وعدم قدرته على الانحياز لجانب دون

[1] اديو ليلى مرجع سابق ص 53

الأخر.فينموا بداخله إحساس عميق بالخوف والقلق ناتجا عن الاضطراب الكبير في أوضاع الأسرة [1].

2-3-1أنواع الطلاق :

تختلف ظاهرة الطلاق في المجتمعات الغربية عنها في المجتمعات العربية والإسلامية تبعا لاختلاف القيم التي يؤمن بها المجتمع والديانة التي يتدين بها أفراد وبظهور الإسلام أصبح للطلاق ضوابط ومراحل وفرصة للرجوع والمعاودة.لان الطلاق في الإسلام هو ابغض الحلال عند الله ومن هذا المنطلق يمكن التمييز بين أنواع الطلاق على النحو التالي :

أ : الطلاق الرجعي : ولاحتل به عقدة الزواج في الحال حيث يملك الزوج إعادة مطلقته إلى حياته الزوجية دون عقد جديد.مادامت في العدة شواء رضيت ام لم ترض

ب : الطلاق البائن :ويقصد به حل رابطة الزواج في الحال

[1] صليحة غنام المرجع نفسه ص 137

ج :الطلاق المبارئة أو الخلع : وهو الطلاق على مال وشرع لتفتدي المرأة نفسها من زوج لا تريد البقاء معه

د :طلاق اليمين آو الحلف :حيث يحلف الرجل بالا يقرب زوجته مدة قد تطول او تقصر رغبة في إذا لا لها أو إيذائها[1]

2-3-2أسباب الطلاق :

غني عن البيان من أن الزواج يحصل بين الرجل والمرأة حسب عقد رسمي وبناءا على ذلك إذا قرر المتعاقدين أو احدهما فسخ هذا العقد فان ذلك يعني وقوع مشاكل حصلت بينهما لا يمكن علاجها أو تجاوزها إلا بفك العقد.إي الطلاق ولما كان العقد قد تم بين شخصين .معنى ذلل كان هناك مشاكل شخصية أو اجتماعية أوصلتهما إلى قرار فك أو إنهاء العقد الذي ربطهما ببعض الأسباب الشخصية وأسباب قانونية وأسباب اجتماعية التي تسبب الطلاق

1-الزواج المبكر يعني عدم امتلاك الخبرة العلائقية والنضج الفكري والاجتماعي لكلا الزوجين الأمر الذي يضمهما إمام عجزهما بمعالجة المشاكل الحياتية أو العلائقية التي تعترض حياتهما الزوجية فيقدما على إنهاء رابطهما بسرعة بعجالة دون تروي وتبصر.

[1]سناء الخولي المرجع نفسه ص 275

2- قصر فترة التعارف بين الشريكين هذا السبب يظهر في المجتمعات الغربية أكثر من العربية لأنها تتيح للخطيبين فترت من الزمن لكي يختبروا عواطفهم اتجاه بعضهما ويتكيف كل منهما للأخر .فإذا كانت فترة التعارف قصيرة فأنهما لا يكتيفا بالقدر الذي يساعدهما على مواجهة المشكلات الزوجية والمنزلية والاجتماعية وغالبا ما تحصل مثل هذه الحالة عند صغار السن من الخطباء [1].

3-زيجات تعيسة لأحد أبوين الشريكين أو كلاهما تستعمل كإطار مرجعي آو كمقياس يقيس ابن أو بنت ذلك الشريك علاقة بشريكه وهذا خطأ كبير لان خبرة الآخرين مهما قربت من الشريكين لا تكتمل علاقتها الحقيقية بسبب خلاف عقلياتهما وأعمارهما .فالخطأ أن يقارب الشريكين علاقتهما بعلاقة والديهما لان المواقف تتشاكل .لكنها لاتتماثل وهذا يعني إذا استخدمت الخبرة الغير سارة لأحد الأبوين الشريكين كإطار مرجعي في مواجهة المواقف الصعبة أو القاسية وعلاقة الشريكين فإنها ستقودهما إلى إساءة تفسير الموقف ومعالجته معالجة خاطئة بعيدة عن أسباب مضمونه.

4-خبرات زواجيه تعيسة آو غير سارة يرويها احد الأقارب أو الأصدقاء لأحد الشريكين هذه حالة مشابهة للحالة التي ذكرت سابقا .أن من أسباب رجوع احد

[1] معن خليل عمر،علم اجتماع الأسرة ،دار الشروق للنشر، والتوزيع عمان الأردن ،ط1،2004،ص223

الشريكين للخبرات الغير سارة لأحد معارفه يعود إلى قلة خبرته في الحياة الاجتماعية أو ضعف تفكيره في الأمور العلائقية و الزوجية أو نمط شخصيته أو قصر بصيرته في رؤية الأمور الخاصة به

5- تباين عام في الخلفية الاجتماعية للشريكين .يعكس هذا الاختلاف التربية الشريكين الأسرية وانحدارهما الطبقي ونوع الأصدقاء الذين كانوا يصادقوهم قبل الزواج وانه من الطبيعي أن يحصل اختلاف لكن تكمن الخطورة إذا كانت الخلفية مختلفة تمام الاختلاف مما تعمل على إعاقة تقاربهما وتكيفيهما يبعضهما البعض

6-اختلاف العقيدة الدينية عند الزوجين يحصل هذا السبب إذا كانا من طائفتين مختلفتين ونجد هناك ضعف في المجتمعات غير المتجانسة دينيا.

7-اختلاف هويتهما الشخصية التي تلعب دورا مهما في إبعادهما عن بعض وتزيد من انشغالهما بشكل منفرد وليس بشكل مزدوج.

8-اختلاف طموحهما المستقبلي وبالذات الذي يتعلق بدراستهما أو عملهما والغايات المتوخاة من طموحهما .أي كلما تباينت زادت من ابتعادهما وقربتهما من حالة الطلاق.

9- نظرتهما للحياة إذا تعارضت فإنها توقهما في حيز التفكير في الطلاق.كأن يكون الأول مسرف يعيش ليومه تغريه مغريات الحياة والثاني مقتر يحسب

حسابات للمستقبل.أو يكون الأول واقعي والثاني خيالي .أو الأول مثالي ويقدس الروابط الاجتماعية وعلاقته مع الأفراد والثاني عبثي وسطحي في علاقته مع الناس

10- اختلافهما حول عمل احدهما .الذي يثير شكوك الأخر بعلاقته مع الجنس الثاني في مجال[1].

2-3-3اثار الطلاق على الأسرة ككل :

مع تزايد حالت الطلاق في المجتمع برز مشاكل وظواهر عديدة ومتنوعة منها مايلي:

تضحوا الأسرة المنحلة بسبب الطلاق مرؤوسة من قبل ربة البيت وليس من رب الأسرة بسبب عيش الأب في منزل أخر وبقاء الأبناء مع الأم فيعيش الأبناء مع احد الوالدين وليس كلاهما .وغالبا ما يكونوا مع الأم وقد كشفت البحوث عن المطلقين في الأسرة انه بعد تمزق النسيج الأسري يبات البناء منقطعين عن والديهما لا يلتقون إلا مرات قليلة لكونهم يعيشوا في أسرة مؤلفة أي مع أسرة متكونة من أم وأبنائها وزوجها الثاني أو الأب مع أبنائه وزوجته الثانية هذا النوع

[1] نفس المرجع ، ص 224.

من الأسر يتضمن عدة عناصر بنائية متميزة تختلف عن الآسرة المتماثلة عضويا أو الأسرة الطبيعية المتكونة من زوج وزوجته وأبنائهما الطبيعيين وهي ما يلي:

-لا يعيش احد الأبوين (الحقيقي البيولوجي)مع أفراد أسرته في منزل واحد

- يكون أحد الأبوين فاقدا علاقته الأولية مع أبنائه أي أن أبنائه الحقيقيين لا يعيشون معه بل مع مطلقته

-لا تكون علاقة المطلق أو المطلقة بأبناء الشريك الجديد من النوع الدموي بل ثانوية وسطحية

-ينظر الأبناء إلى أسرتهم على أنها تضم أكثر من مسؤول اسري (أي آب حقيقي يعيش خارج المنزل وأب أخر زوج أمهم يعيش معهم في منزل واحد .آو أم حقيقية تعيش خارج المنزل وآم زوجة أبيهم تعيش معهم في منزل واحد)

- لا توجد علاقة قانونية قائمة بين الأبناء البيولوجية واحد الأبوين مثل :علاقة الزوج وأبناء زوجته الثانية لأتكون شرعية وقانونية أو علاقة الزوجة بإناء الزوج الثاني ذا الامتزاج خلق صراعات كثيرة ومناحات غير ودية للأبناء كالصراع بين الأبناء الطبيعيين واحد الأبوين (غير الطبيعيين)أو بين ادوار كل منهما اتجاه

الأخر أو في أسلوب التنشئة الأسرية ذاخر الأسرة الذي يأخذ نوعين مختلفين منها يخضع لها أبناء المطلقين[1]

2-3-4آثار الطلاق على الأبناء :

كلما زادت حالات الطلاق .زاد أبناء المطلقين الذين لأجدوا اهتمام متكافئا من أبويهم او رعاية اجتماعية وعونا ماليا منهم .فضلا عن ذلك فان الطلاق يعد صدمة قوية لهم وبالذات في السنة الأولى من الطلاق .إذا يكون وقوعه عليهم مؤلما من الناحية النفسية والأسرية بحيث تقل رعايتهم الأبوية لهم وتتدهور صحتهم وتهبط معنوياتهم فيواجهوا هذا الانحطاط المعنوي بالبكاء واليأس أكثر من أي وقت مضى فيتمردوا على سلطة أبويهم كما إن غياب الأب عنهم يثير عندهم القلق وينمي عندهم المشكلات اقتصادية واجتماعية لأنه عند تمزق النسيج الأسري يتغير تباعا حياة الأبناء لتصل إلى حالي سيئة سواء كان في أسرتهم أو مدرستهم بحيث تترجم على شكل توتر وقلق واضطراب .فتذبل حيويتهم وتتعطش عواطفهم للمحبة والرعاية فضلا عن حاجتهم للأشياء المادية التي تتزايد مع تقدم عمرهم وهبوط دخلهم المادي بسبب عدم تقديم العون المالي من الأب أو لقلته في اغلب الأحيان أن تؤثر الأبناء الذين لا يتجاوز عمرهم خمس سنوات يكون اقل من

[1] المرجع نفسه ص 236

الأبناء الذين يكونوا في عمرهم 10 سنوات أو أكثر لان إدراكهم للأمور يكون أكثر فهما لذا يكون تأثرهم بأثر الطلاق النفسي والصحي والرعوي والاجتماعي أكثر فالأبناء تفاعلهم مع أبويهم يتزايد تقدم عمرهم ومع تكرار هذه الأحداث النزاعية يهرب الأبناء منها إلى استخدام المخدرات والمسكرات كملاذ للابتعاد من الزلزال الذي أصاب أسرتهم وهذا بدوره يؤثر على دورهم في المدرسة الذي بات متقطعا وضعيفا إن لم ينقطع كليا لذلك لا يشعر أبناء المطلقين بسعادة طفولتهم وهناء جو أسرتهم لأنه مشحون بالنزاعات وهذا احد اثأر الزلزال الأسري الذي أصابهم وهم في الخلية الأسري

خلاصة :

ومنه نستنتج أن الظروف الاجتماعية القاسية التي يعيشها الأطفال داخل أسرهم مثل الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو الشجارات داخل الأسرة كل هذه الظروف تزج بالأطفال إلى العمل وهم في سن مبكر،فيجد الأطفال أنفسهم أمام هذه الأوضاع فيحاولون إيجاد مخرجا للتحسن منها أو القضاء عليها بالتوجه الى العمل وهم يزاولون دراستهم .

تمهيـــــــــــــد :

لإتمام عملية أي بحث علمي يجب الربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي ، حيث أن الجانب الميداني هو نسق يوجه النظرية و يعطيها إطارها العام ، لذا فالجانب الميداني مكملا للجانب النظري ، فكل دراسة لابد أن يعتمد على الجانب التطبيقي للتحقق من الفرضيات التي تم صياغتها، فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مجالات الدراسة الميدانية،ونوعية المنهج المستخدم في الدراسة،والى جانب طبيعة العينة و كيفية اختيارها، والأدوات المنهجية في عملية جمع البيانات.

1- منهـــــج الدراسة

إن طبيعة موضوع الدراسة والمشكل الذي تتناوله هي التي تحدد المنهج ،فهو الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب والكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد ،التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة،"للوصول إلى نتائج عملية و موضوعية،تمكنه من الإجابة عن الأسئلة و الاستفسارات التي يثيرها الباحث"[1].

وفي بحثنا هذا اعتمدنا على المنهج الوصفي،ويتبع تقنيات الوصف والعرض والترتيب والتصنيف،بحيث يهتم بدقة ذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف معبرا عنها بصورة كمية وكيفية،ويكثر استخدام هذا المنهج في الدراسات الاجتماعية و الإنسانية،وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة،أو هو طريقة لوصف ظاهرة مدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليله وإخضاعها للدراسة الدقيقة[2].

ولأن موضوع دراستنا حول "عمل الأطفال المتمدرسين"،فهو يحتاج إلى الوصف والتحليل والتفسير،ولأن الموضوع متعلق بعمل الأطفال في مدينة الجلفة،لان

[1] - خالد حامد، منهج البحث العلمي ،دار ريحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط1 ،2003، ص119 .
[2] - حسان هشام، منهجية البحث العلمي ،مطبعة الفنون البيانية بالجلفة ،الجزائر،ط1، 2007 ص72.

الأطفال المتمدرسين رغم صغر سنهم إلا أنهم يدرسون ويعملون في آن واحد لمساعدة أسرهم فلا من الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وجمع معطيات أكثر حولها.

2 – مجالات الدراسة

2-1/- المجال البشري :

إن تحديد المجالات الدراسية الميدانية من بين الخطوات الأساسية في البناء المنهجي لأنها تساعد الباحث في عملية بحثه وتساعد في توضيح البحث،وعلى تحقيق الهدف المرسوم مسبقا،ولكل بحث اجتماعي ثلاث مجالات أساسية هي :

بما أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض علينا المجال البشري،فمجتمع بحثنا يتمثل في الأطفال العاملين المتمدرسين الذين بلغ عددهم 40 طفل عامل متمدرس،والذين التقيناهم في بعض أحياء مدينة الجلفة السوق المغطاة وسط المدينة،والسوق الأسبوعي بحي الفصحى وقرب الحديقة النباتية بحي الحدائق،حيث قمنا بتحديد سن الأطفال العاملين المتمدرسين من 11 سنة إلى 16 سنة،وحددنا السن الأدنى 11 سنة لفهم صياغة الأسئلة،وحددنا أقصى حد لسن الأطفال العاملين الذين يزاولون دراستهم ب 16 سنة لان هذا السن يتوافق مع القانون الإجباري للتعليم الجزائري.

2-2/- المجـــــال المكـــاني :

لقد أجريت الدراسة الميدانية بمدينة الجلفة في كل من السوق المغطاة وسط المدينة والسوق الأسبوعي بحي الفصحى،وقرب الحديقة النباتية بحي الحدائق.

2-3/- المجـــــال الزمـــــني:

أجريت الدراسة الميدانية الخاصة بتوزيع البيانات الاستمارات في السداسي الثاني من الموسم الدراسي 2015-2016 ودامت دراستنا الميدانية مدة ثلاثة أسابيع حيث قمنا بتوزيع واسترجاع الاستمارات في فترة من 2016/03/19 إلى 2016/04/10.

3- العينة المستخدمـــــــة في البحـــث

للعينة أهمية كبيرة في الدراسات الميدانية،فهي حصر الدراسة في عدد قليل نسبيا يمكن الباحث من جمع عدد أكبر من البيانات[1].فهذه المرحلة من أهم مراحل في البحث العلمي،ونظرا لطبيعة موضوعنا "عمل الأطفال المتمدرسين" فلا نملك أية إحصائيات حول المبحوثين "أي الأطفال العاملون المتمدرسون" فتم اعتمادنا على العينة العرضية، حيث هذا النوع من العينة يختلف عن العينات الأخرى ،فهذه العينة لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا ،وإنما تمثل نفسها فقط،وهي إحدى

[1] - إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمنهاج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة ، بيروت،ط1 1982،ص 49.

نماذج العينة غير الاحتمالية، وقد يطلق عليه بعض المسميات الأخرى مثل عينة الصدفة أي الذين يقابلهم صدفة في أماكن مختلفة ،ولا يكون لدى الباحث أية وسيلة للتأكد من تمثيل هؤلاء الأفراد لمجتمع أو جمهور البحث[1].

4- أدوات جمـــع البيـــــانات

في عملية جمع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث يستعين الباحث بالأدوات المنهجية بهدف الوصول إلى الحقائق،فهذه الأدوات تستخدم في البحوث الاجتماعية أكثر من البحوث العلمية الأخرى فطبيعة الموضوع،وطبيعة المنهج المستخدم هي التي تفرض على الباحث الأداة التي يعتمد عليها.

ووفقا لطبيعة موضوع دراستنا ومجتمع بحثنا المتمركز حول "عمل الأطفال المتمدرسين" تم الاعتماد على الأدوات التي تتمثل فيما يلي :

أ/- المـــــقابلـــــة :

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية،فهي أكثر الوسائل فعالية لجمع البيانات،وتعتبر استبيانا شفويا فهي محادثة موجهة بين الباحث والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو

[1] - طلعت إبراهيم لطفي ،أساليب وأدوات البحث الاجتماعي ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة 1995،ص 68.

موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة[1].وقد استخدمنا في دراستنا هذه المقابلة لتسهيل فهم الأسئلة للمبحوثين وشرح ماهو غامض لهم،ومن أجل الحصول على الإجابة عن كل الأسئلة الواردة في الاستمارة.

ب/- الاستمارة :

وتعتبر نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى أفراد العينة بغية الحصول على معلومات معينة،وترسل بالبريد أو توجه لهم أثناء المقابلة[2].كما تعرف بأنها مجموعة من الأسئلة بعضها مفتوحة وبعضها مغلقة[3]،فهي من أقدم الأدوات استخداما في البحوث العلمية،وهي من أهم التقنيات المستخدمة لجمع البيانات في البحوث الاجتماعية،ويرجع إلى المميزات التي تحققها هذه الأداة بالنسبة لاختصار الجهد أو التكلفة أو سهولة معالجة بياناتها إحصائيا.وقد اعتمدنا الاستمارة كونها تمثل حلقة وصل تربط بين الجانب النظري والجانب الميداني،كما هي وسيلة لجمع المعطيات،حيث احتوت استمارة الاستبيان على 25 سؤال،والتي كانت مزيجا من

[1]- رجاء وحيد دويدري ،البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية،دار الفكر المعاصر،لبنان بيروت،2000 ،ص323.

[2] - غريب سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر،1997، ص292.

[3] - رشيد زرواتي ،تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، المطبعة الجهوية وبقسنطينة، ط2، 2008، ص 182.

المحور الثاني : يحتوي على أسئلة الفرضية الأولى،والتي كانت حول : دفع الحاجة الاقتصادية الملحة بالأطفال إلى البحث عن العمل لسدها وتحيذهم عن الدراسة وضم (07 أسئلة).

المحور الثالث : ويحتوي على أسئلة الفرضية الثانية،والتي كانت حول : تأثير العوامل الاجتماعية على دراسة الأطفال وتدفع بهم للبحث عن العمل،وضم (09 أسئلة).

خلاصة:

في هذا الفصل تطرقنا إلى المجالات التي اعتمدنا عليها،بالإضافة إلى إبراز طبيعة المنهج المستخدم في هذه الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات من الميدان وطبيعة العينة وكيفية اختيارها،فهذه الخطوات هي التي يعتمد عليها الباحث في الميدان لإتمام عملية البحث بنجاح،فهي أساس البحث الاجتماعي.

1- : عرض و تحليل معطيات البيانات الشخصية:

الجدول رقم (01) : يبين توزيع العينة حسب الجنس .

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	37	92,5
أنثى	03	07,5
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (01) نلاحظ أن الأغلبية من المبحوثين تمثل نسبة الذكور 92,5 % مقابل عدد الإناث بنسبة 07,5 % .

الجدول رقم (02) : يبين توزيع العينة حسب السن .

السن	التكرارات	النسبة المئوية %
من 11 - 13	13	32,5
من 14 - 16	27	67,5
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (02) نلاحظ أن أغلبية أعمار المبحوثين تتراوح ما بين14 – 16 سنة بنسبة 67,5 % ، مقابل الذين تتراوح أعمارهم ما بين11– 13 سنة بنسبة 32,5 %.

الجدول رقم (03) : يبين توزيع العينة حسب سنة التمدرس :

سنة التمدرس	التكرارات	النسبة المئوية %
أولى متوسط	04	10
ثانية متوسط	10	25
ثالثة متوسط	11	27,5
رابعة متوسط	15	37,5
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (03) نلاحظ أن أغلبية سنة تمدرس المبحوثين نجدها عند مستوى رابعة متوسط بنسبة 37,5 % ،وثالثة متوسط بنسبة 27,5 % وثانية متوسط بنسبة 25 % ،وأولى متوسط بنسبة 10 %.

الجدول رقم (04) : يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للآباء .

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية %
أمي	14	35
ابتدائي	09	22,5
متوسط	12	30
ثانوي	05	12,5
جامعي	00	00
المجموع	40	% 100

من خلال معطيات الجدول رقم (05) نلاحظ أن أغلبية مستوى تعليمي للآباء أميين بنسبة 35 % ،ومتوسط بنسبة 30 % ،وابتدائي بنسبة 22,5 % ،وثانوي بنسبة 12,5 % ،وجامعي بنسبة 00 %.

الجدول رقم (05) : يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للأمهات .

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية %
أمية	20	50
ابتدائي	13	32,5
متوسط	04	10
ثانوي	03	07,5
جامعي	–	–
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (05) نلاحظ أن أغلبية الأمهات بلا مستوى تعليمي بنسبة 50 % ،و مستوى ابتدائي بنسبة 32,5 % ،و مستوى متوسط بنسبة 10 % ،و مستوى ثانوي بنسبة 07,5 % ،و مستوى جامعي بنسبة 00 % .

الجدول رقم (06) : يبين توزيع العينة حسب ممارسة العمل .

ممارسة العمل	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	40	100
لا	–	–
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (06) نلاحظ أن جميع المبحوثين يمارسون العمل بنسبة 100 %.

الجدول رقم (07) : يبين توزيع العينة حسب بداية العمل لدى أطفال .

المدة	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من سنة	15	37,5
من سنة إلى سنتين	16	40
من 03 إلى 04 سنوات	05	12,5
أكثر من 04 سنوات	04	10
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (07) نلاحظ أن أغلبية المبحوثين بدؤوا العمل من سنة إلى سنتين بنسبة 40 %،وأقل من سنة بنسبة 37,5 %، من 03 إلى 04 سنوات بنسبة 12,5 %،وأكثر من أربع سنوات بنسبة 10 %.

الجدول رقم (08) : يبين توزيع العينة حسب نوعية العمل .

نوع العمل	التكرارات	النسبة المئوية %
العمل في التجارة	24	60
حراسة السيارات	06	15
العمل في البناء	05	12,5
حمل السلع	05	12,5
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (08) نلاحظ أن أغلبية المبحوثين يعملون في التجارة بنسبة 60 % ،والذين يعملون في حراسة السيارات بنسبة 15 %،والذين يعملون في البناء وحمل السلع بنسبة 12,5 %.

الجدول رقم (09) : يبين توزيع العينة حسب العمل بصفة دائمة أو مؤقتة .

العمل بصفة دائمة أو مؤقتة	التكرارات	النسبة المئوية %
العمل أوقات الفراغ بعد الدراسة	15	37,5
خلال كل سنة دون انقطاع	02	05
خلال العطل المدرسية	20	50
خلال العطل الأسبوعية و أيام الأعياد	03	7,5
المجموع	40	100

من خلال معطيات الجدول رقم (09) نلاحظ أن أغلبية المبحوثين يعملون خلال العطل المدرسية بنسبة 50 %،والذين يعملون خلال أوقات الفراغ بعد الدراسة بنسبة 37,5 %،والذين يعملون خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد بنسبة 7,5%،والذين يعملون خلال كل سنة دون انقطاع بنسبة 05 %.

2-: عرض و تحليل معطيات الفرضية الأولى

جدول رقم (11) : يبين مساهمة الطفل بمدخوله في ميزانية الأسرة و طبيعة علاقته مع الوالدين الآن :

طبيعة علاقة الطفل بالوالدين / مساهمة الطفل في ميزانية الأسرة	علاقة تسودها السيطرة التامة و المعاملة القاسية	علاقة تسودها القبول والتسامح	علاقة تتصف بالصراع و المشاجرات	علاقة تسودها الاحترام و الحرية	المجموع
نعم	%40 02	%76.92 10	%58.33 07	%70 07	%65 26
لا	%60 03	%23.08 03	%41.67 05	%30 03	%35 14
المجموع	%100 05	%100 13	%100 12	%100 10	%100 40

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة 65% و تعكس الاتجاه العام و التي تمثل مساهمة الطفل في ميزانية الأسرة بنسبة 76.92% كأكبر نسبة تمثل طبيعة علاقة الطفل بالوالدين تسودها القبول و التسامح ، و تليها نسبة 70% تمثل طبيعة علاقة المبحوثين بالوالدين يسودها الاحترام و الحرية ، تليها نسبة 58.33% تمثل علاقة طبيعة الأطفال

بوالديهم تتصف بالصراع و المشاجرات و تأتي في الأخير نسبة 40% تمثل طبيعة علاقة المبحوثين بواديهم تسودها السيطرة التامة و المعاملة القاسية .

و تليها نسبة 35% و التي تمثل نسبة الأطفال الذين لا يساهمون في ميزانية الأسرة بنسبة 60% كأكبر نسبة و التي تمثل كبيعة علاقة المبحوثين بوالديهم تسودها السيطرة التامة و المعاملة القاسية ، تليها نسبة 41.67% و التي تمثل طبيعة علاقة الأطفال بالوالدين تتصف بالصراع و المشاجرات ، و تليها نسبة 30% و التي تمثل طبيعة علاقة الأطفال بالوالدين يسودها الاحترام ز الحرية ، و تأتي في الأخير نسبة 23.08% طبيعة علاقة المبحوثين بالوالدين يسودها القبول و التسامح .

و من خلال ما سبق نستنتج أن علاقة معظم العينة بالوالدين يسودها القبول و التسامح و هذا راجع لمساهمتهم في ميزانية الأسرة فالأطفال تدفعهم الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسرة للعمل محاولين الإعانة في المصروف من أجل الخروج من العجز المادي التي تعيشه الأسرة في الوقت الراهن .

جدول رقم (12): يبين توزيع مشاركة أفراد العائلة العاملين في الميزانية:

مشاركة كل أفراد العائلة العاملين في الميزانية	التكرارات	النسبة المئوية %
نعم	25	62.5
لا	15	37.5
المجموع	40	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل 62.5% بمشاركة كل فرد أفراد العائلة العاملين في الميزانية بينما نسبة 37.5% تمثل عدم مشاركة كل أفراد العائلة في الميزانية.

و مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العائلة الذين يشتغلون يشاركون في ميزانية الأسرة محاولين التعاون على تلبية حاجياتهم المادية بينما نجد جزء من أفراد العائلة الذين لا يشاركون في الميزانية أي أنهم يشتغلون من أجل تلبية متطلباتهم الخاصة فالأجر الذي يتقاضاه الأفراد الذين لا يشاركون في الميزانية قليل لا يكفي لاحتياجاتهم لذا لا يستطيعون المساهمة في ميزانية العائلة

جدول رقم (13): يبين توزيع مهنة الأب وعلاقتها بمستواه التعليمي

المستوى التعليمي للأب / مهنة الأب	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
عامل	%18.18 02	%44.45 04	%66.67 08	%50 02	%00 00	%44.45 16
متقاعد	%9.09 01	%22.22 02	%25 03	%25 01	%00 00	%19.44 07
بطال	%72.73 08	%33.33	%8.33 01	%25 01	%00 00	%36.11 13
المجموع	%100 11	%100 09	%100 12	%100 04	%00 00	%100 40

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة 44,45% وتعكس الاتجاه العام ،حيث قدرت بنسبة 66,67% والتي تمثل عمل الآباء الذين لديهم المستوى التعليمي متوسط ،تليها نسبة 50% والتي تمثل عمل الآباء لديهم مستوى ثانوي ،تليها نسبة 44,45% والتي تمثل عمل الآباء الذين لديهم مستوى ابتدائي ، تليها نسبة 18,18% والتي تبين عمل الآباء بدون مستوى ، وتنعدم عند عمل الآباء الذين لديهم مستوى جامعي.

تليها نسبة 36,11% والتي تمثل بطالة الآباء كأكبر نسبة 72,73% والتي تمثل الآباء الذين هم بدون مستوى ، تليها نسبة 33,33% والتي تمثل آباء أفراد العينة الذين لديهم مستوى ابتدائي ، تليها نسبة 25% والتي تمثل آباء المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي، تليها نسبة 8,33% والتي تمثل مستوى آباء الذين لديهم مستوى متوسط ، وتنعدم عند الآباء الذين لديهم مستوى جامعي.

مقابل نسبة 19,44% و التي تمثل تقاعد الآباء كأكبر نسبة 25% و التي تمثل مستوى الآباء الذين لديهم مستوى متوسط و مستوى ثانوي ،تليها نسبة 22,22% و التي تمثل أباء أفراد العينة الذين لديهم مستوى جامعي.

و منه نستنتج أن معظم أباء المبحوثين بطالين و ليس لديهم مستوى تعليمي فالمستوى التعليمي هو الذي يحدد المهنة فأغلبية الآباء بلا مستوى لهذا هم غير مؤهلين للتوظيف و بالتالي كل عمل ملائم لمستواه.

جدول رقم (14): يبين توزيع مهنة الأم وعلاقتها بمستواها التعليمي

المستوى التعليمي للأم / مهنة الأم	أمية	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
عاملة	%0000	%8.3301	%5002	%5003	%0000	%1506
متقاعدة	%0000	%16.6702	%2501	%33.3302	%0000	%12.505
ماكثة في البيت	%10017	%7509	%2501	%16.6701	%10001	%72.529
المجموع	%10017	%10012	%10004	%10006	%10001	%10040

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 72.5% و التي تعكس الاتجاه العام حيث سجلت 100% للأمهات الماكثات في البيت كأكبر نسبة للجامعيات و الأميات مقابل نسبة 75% و التي تمثل نسبة الأمهات المبحوثين لديهم مستوى ابتدائي و تليها نسبة 25% و التي تمثل المستوى التعليمي متوسط للأمهات ،و في الأخير نسبة 16.67% و التي تمثل المستوى التعليمي للأمهات أفراد العينة ثانوي.

تليها نسبة 15% من الأمهات عاملات كأكبر نسبة 50% للأمهات اللواتي لديهن المستوى الثانوي المستوى المتوسط ، في المقابل نسبة 8.33% للأمهات اللواتي لديهن المستوى الابتدائي ، حيث تنعدم لدى الأمهات اللواتي بدون مستوى واللواتي لديهن المستوى الجامعي .

مقابل وجود نسبة 12.5% كأكبر نسبة 33.33% للأمهات المتقاعدات اللواتي لديهن مستوى الثانوي ، تليها نسبة 25% لأمهات أفراد العينة لديهن مستوى المتوسط تليها نسبة 16.67% لأمهات المبحوثين لديهن مستوى ابتدائي في حين تنعدم عند الأمهات اللواتي بدون مستوى و اللواتي لديهن المستوى الجامعي .

و نستنتج مما سبق أم معظم الأمهات المبحوثين ماكثات في البيت و بدون مستوى فمستواهن التعليمي لا يؤهلن للخروج للعمل لذا الأمهات ،لذا لا يجدن عمل مناسب لمستواهن التعليمي.

جدول رقم (15): يبين توزيع عدد أفراد الأسرة الذين يشتغلون :

عدد أفراد الأسرة الذين يشتغلون	التكرارات	النسبة المئوية %
من 1 – 2	26	65
من 3 – 4	10	25
أكثر من 04	04	10
المجموع	40	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل 6.5% بعدد الأفراد الذين يشتغلون من سنة إلى سنتين بينما 25% الذين يشتغلون من 3 إلى 4 سنوات ، و تمثل نسبة 10% الذين يشتغلون أكثر من 4 سنوات .

ومنه نستنتج أن معظم الأسرة لديهم من فرد إلى فردين يشتغلون من أجل تلبية الاحتياجات المادية للأسرة ، لذا يضطر الأطفال المتمدرسين إلى البحث عن العمل من أجل المساعدة في توفير متطلبات المعيشة .

جدول رقم (16) : يبين الأجر الذي يتقاضاه و علاقته بديمومة أو التقطع في العمل :

العمل بصفة دائمة أو مؤقتة / الأجر الذي يتقاضاه	في أوقات الفراغ بعد الدراسة	خلال كل سنة بدون انقطاع	خلال العطل المدرسية	خلال العطل الأسبوعية و أيام الأعياد	المجموع
كافي	%33.33 03	%60 03	%46.67 07	%18.18 02	%37.5 15
غير كافي	%66.67 06	%40 02	%53.33 08	%81.82 09	%62.5 25
المجموع	%100 09	%100 05	%100 15	%100 11	%100 40

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة 62.5% و تنعكس الاتجاه العام و التي تمثل الأجر الذي يتقاضاه المبحوثين غير كافي بسبة 81.82% كأكبر نسبة تبين عمل الأطفال خلال العطل الأسبوعية و أيام الأعياد و تليها نسبة 66.67% تمثل نسبة الأطفال الذين يعملون في أوقات الفراغ بعد الدراسة ، تليها نسبة 53.33% تمثل نسبة الأطفال الذين يعملون خلال العطل المدرسية و في الأخير نسبة 40% تمثل نسبة المبحوثين الذين يعملون خلال كل سنة بدون انقطاع .

تليها نسبة 37.5% و التي تمثل الأجر الذي يتقاضاه أفراد العينة كافي بنسبة 60% كأكبر نسبة تبين عمل الأطفال خلال العطل المدرسية ، و تليها نسبة 33.33% تبين عمل المبحوثين في أوقات الفراغ بعد الدراسة ن و في الأخير نسبة 18.18% تبين عمل أفراد العينة خلال العطل الأسبوعية و أيام الأعياد .

و منه نستنتج أن معظم أفراد العينة الذين يعملون يتقاضون أجر غير كافي بالنسبة لهم، و هذا راجع إلى الحاجة الاقتصادية الملحة ، لذا يخرجون إلى العمل لتلبية احتياجات أسرهم المادية .

3- : مناقشة و استنتاج الفرضية الأولى

من خلال الجداول الإحصائية التي سبق عرضها والمعطيات والنتائج المتحصل عليها الخاصة بالفرضية الأولى،اتضح أن انخراط الأطفال المتمدرسين في سوق العمل وانشغالهم عن الدراسة هذا راجع بنسبة كبيرة إلى العوامل الاقتصادية (فقر وبطالة) تؤدي بالأطفال للبحث عن العمل لسد الحاجة المادية الملحة ، حيث يسعون إلى تحسين المستوى المعيشي للأسرة محاولين الإعانة في الميزانية من أجل إخراجها من هذه الظروف الصعبة ، ونذكر منها هذه الجداول :

من خلال الجدول رقم (11) يبين مساهمة الطفل بمدخوله في ميزانية الأسرة و طبيعة علاقته مع الوالدين الآن يسودها القبول والتسامح بنسبة76,92%.

ومن خلال الجدول رقم (13) يبين توزيع مهنة الأب وعلاقتها بمستواه التعليمي بنسبة 44,45% عامل ولديه مستوى الابتدائي.

ومن خلال الجدول رقم (15) يبين توزيع عدد أفراد الأسرة الذين يشتغلون بنسبة من فرد إلى فردين65%.

ومن خلال جدول رقم (16) يبين الأجر الذي يتقاضاه و علاقته بديمومة أو التقطع في العمل غير كافي بنسبة 62,5%.

ومن كل ما سبق نجد أن الفرضية التي تقول تدفع الحاجة الاقتصادية الملحة بالأطفال إلى البحث عن العمل لسدها باستمرار و تحيذهم عن الدراسة قد تحققت.

4- عرض و تحليل معطيات الفرضية الثانية

جدول رقم 17: يبين توزيع الحالة المدنية لوالدي أفراد العينة :

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية %
متزوجان	24	60
مطلقان	09	22.5
وفاة الأب	04	10
وفاة الأم	03	7.5
المجموع	40	100

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل نسبة 60% للحالة المدنية متزوجان بينما نسبة 22.5% مطلقان و يمثل نسبة 10% حالة مدنية لوفاة الأب ونسبة 7.5% تمثل وفاة الأم .

و منه نستنتج أن معظم أولياء أفراد العينة على قيد الحياة متزوجين ،أي أن دفع الأطفال إلى العمل هو المعاملة القاسية من قبل الآباء.

جدول رقم (18): يبين نوعية المسكن و علاقته بالوضعية الاقتصادية للأسرة :

نوعية المسكن / الوضعية الاقتصادية	شقة	بناية فوضوية أرضية	سكن عادي	المجموع
سيئة	%16.67 01	%80 12	%31.56 06	%47.5 19
متوسطة	%50 03	%20 03	%21.07 04	%25 10
مقبولة	%33.33 02	%00 00	%42.10 08	%25 10
جيدة	%00 00	%00 00	%5.26 01	%1.5 01
المجموع	%100 06	%100 15	%100 19	%100 40

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 47.5% تعكس الاتجاه العام ، و التي تمثل الوضعية الاقتصادية سيئة ،حيث سجلت 80% كأكبر نسبة لأفراد العينة الذين يسكنون في بنايات فوضوية أرضية ، وتليها نسبة 31.56% و التي تمثل أسرا أفراد العينة يسكنون في سكن عادي ، ثم تأتي نسبة 16.67% و التي تمثل الذين يسكنون في شقق .

لتليها نسبة 25% و التي تمثل الوضعية الاقتصادية مقبولة . حيث نجد أن أكبر نسبة 42.10% و التي تمثل أفراد المبحوثين يسكنون في سكن عادي ، تليها نسبة 33.33% والتي تمثل أفراد العينة الذين يسكنون في شقق وتنعدم عند أر المبحوثين الذين يسكنون في بنايات

فوضوية تليها نسبة 25% و التي تمثل أو الوضعية الاقتصادية متوسطة كأكبر نسبة 50% من أسر أفراد العينة يسكنون في شقق تليها نسبة 21. 07% و التي تمثل أسر المبحوثين الذين يسكنون في سكن عادي ، تليها نسبة 20% و التي تمثل سكن أفراد العينة الذين يسكنون في بنايات فوضوية .

و منه يقطنون في بنايات فوضوية في أحياء شعبية لأن الحاجة المادية تمنعهم من امتلاك سكنات في أحياء راقية ، فوضوية .

و منه نستخلص أن أغلبية أفراد العينة أن وضعيتهم الاقتصادية سيئة يقطنون في بنايات فوضوية في أحياء شعبية لأن الحاجة المادية تمنعهم من امتلاك سكنات في أحياء راقية فوضعيتهم الأسرة المادية لهم الأطفال بالخروج للعمل ، فهم بالكاد يعيشون.

جدول رقم (19) : يبين توزيع نوعية الوسط الذي يقطن فيه أفراد العينة :

نوعية الوسط الذي تقطن فيه	التكرارات	النسبة المئوية %
شعبي	25	62.5
متوسط	15	37.5
راقي	–	–
المجموع	40	100

نلاحظ من خلال الجدول نجد أن الاتجاه العام نسبة 62.5% بنوعية الوسط الذي يقطن فيه شعبي ،بينما نسبة 37.5% بنوعية الوسط الذي يقطن فيه متوسط ، و تنعدم نسبة أفراد العينة الذين يقطنون في حي راقي .

وهذا ما نستنتج أن معظم أفراد العينة يقطنون في أحياء شعبية و ذلك لتدني المستوى الاقتصادي لأن أغلب الآباء غير عاملين و ينتمون لأسر فقيرة.

جدول رقم (20): يبين طبيعة علاقة الوالدين بالأطفال قبل الشروع في العمل و علاقتها بالجنس:

الجنس / طبيعة علاقة الوالدين بالأطفال قبل الشروع في العمل	ذكر	أنثى	المجموع
علاقة تسودها السيطرة التامة للآباء و المعاملة القاسية	%13.51 05	%00 00	%12.5 05
علاقة تسودها القبول و التسامح	%32.43 12	%00 03	%37.5 15
علاقة تتصف بالصراع و المشاجرات	%35.14 13	%00 00	%32.5 13
علاقة تسودها الاحترام و الحرية	%18.92 07	%00 00	%17.5 07
المجموع	%100 37	%100 03	%100 40

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة 37.5% تعكس الاتجاه العام ، حيث قدرت 100% كأكبر نسبة تمثل طبيعة علاقة الوالدين بالإناث قبل الشروع في العمل تسودها القبول و التسامح تليها نسبة 32.43% و التي تمثل علاقة يسودها القبول و التسامح بالنسبة للذكور.

تليها نسبة 32.5% و التي تمثل طبيعة علاقة الوالدين بالإناث قبل الشروع في العمل كأكبر نسبة 35.14% علاقة الوالدين بالذكور تتصف بالصراع و المشاجرات في حين تنعدم علاقة الوالدين بالإناث تتصف بالصراع و المشاجرات.

مقابل نسبة 17.5% و التي تمثل طبيعة علاقة الوالدين بالأطفال قبل الشروع في العمل كأكبر نسبة 18.92% و التي تمثل علاقة الوالدين تسودها الاحترام و الحرية في حين تنعدم علاقة الوالدين بالإناث تسودها الحرية.

تليها نسبة 12.5% و التي تمثل طبيعة علاقة الوالدين بالأبناء قبل الشروع في العمل كأكبر نسبة 31.51%و التي تمثل علاقة الوالدين بالذكور تسودها السيطرة التامة للآباء و المعاملة القاسية وتنعدم علاقة الآباء بالإناث تسودها السيطرة التامة و المعاملة القاسية .

و نستنتج مما سبق أن علاقة الآباء بالإناث العينة علاقة تسودها القبول و التسامح و هذا يعني أن الآباء ، لم يوجهوا الإناث للعمل و إنما الظروف الاقتصادية هي التي دفعتهن لذلك.

بينما علاقة الآباء بالذكور العينة علاقة تتصف بالصراع و المشاجرات لأن الذكور لديهم متطلبات كثيرة و يحتاجون نفقات خاصة لذا يلجئون للخروج للعمل.

جدول رقم (21) : يبين توزيع توجيه أفراد العينة إلى العمل :

التوجيه إلى العمل	التكرارات	النسبة المئوية %
بمحض إرادته	23	57.5
الأب	12	30
الأم	03	7.5
الأخوة	02	5
الأقارب	–	–
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول نجد أن الاتجاه العام يمثل 57.5% تمثل توجيه إلى العمل بمحض إرادته ،بينما نسبة 30% تمثل توجيه إلى العمل من طرف الأب ، و نسبة 7.5% توجيه إلى العمل من طرف الأم ، و نسبة 5% توجيه إلى العمل من طرف الإخوة ، و نسبة 0% توجيه إلى العمل من طرف الأقارب.

و نستنتج مما سبق أن معظم أفراد العينة خرجوا إلى العمل بمحض إرادتهم و هذا راجع إلى الحاجة الاقتصادية ، أي عجز الأسرة على توفير المتطلبات المادية وهذا ما دفع الأطفال المتمدرسين إلى العمل وهم مزاولون دراستهم .

الجدول رقم (22): يبين تشجيع المحيط العائلي للعمل و علاقته بالجنس :

الجنس / تشجيع المحيط العائلي للعمل	ذكر	أنثى	المجموع
نعم	%91.90 34	%66.67 02	%90 36
لا	%8.10 03	%33.33 01	%10 04
المجموع	%100 37	%100 03	%100 40

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة 90% تعكس الاتجاه العام و التي تمثل تشجيع المحيط العائلي للعمل بنسبة 91.90% كأكبر نسبة تبين تشجيع الذكور للعمل ، و تليها نسبة 66.67% تبين تشجيع المحيط العائلي للعمل الإناث.

تليها نسبة 10% و التي تمثل عدم تشجيع المحيط العائلي للعمل بنسبة 33.33% تمثل عدم تشجيع المحيط العائلي لعمل الإناث ، و في الأخير نسبة 8.10% تمثل عدم تشجيع المحيط العائلي لعمل الذكور ، و من خلال ما سبق نستنتج أن المحيط العائلي يشجع عمل الذكور على عمل الإناث لأن المجتمع الجلفاوي مجتمع محافظ لا يفضل عمل الإناث.

جدول رقم (23) : يبين تغير معاملة الوالدين بعد البدء في العمل و علاقتها بمدة العمل:

مدة العمل / تغير معاملة الوالدين بعد البدء في العمل	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين	من 03 إلى 04 سنوات	أكثر من 04 سنوات	المجموع
نعم	%62.5 10	60% 09	%50 03	%100 03	%62.5 25
لا	%37.5 06	%40 06	%50 03	00 00	%37.5 15
المجموع	%100 16	%100 15	%100 06	%100 03	%100 40

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر نسبة 62.5% تعكس الاتجاه و تمثل تغير معاملة الوالدين بعد البدء في العمل بنسبة 100% كأكبر نسبة تمثل مدة العمل أكبر من 04 سنوات تليها نسبة 62.5% تمثل مدة العمل أقل من سنة ، تليها نسبة 60% تمثل مدة العمل من سنة إلى سنتين ، و في الأخير نسبة 50% تمثل مدة العمل من 03 إلى 04 سنوات .

تليها نسبة 37.5% تمثل عدم تغير معاملة الوالدين بعد البدء في العمل بنسبة 50% كأكبر نسبة تمثل مدة العمل من 03 إلى 04 سنوات ، تليها نسبة 40% مدة العمل من سنة إلى سنتين ، تليها نسبة 37.5% تمثل مدة العمل أقل من سنة ، و في الأخير تنعدم مدة العمل أكثر من أربع سنوات .

و مما سبق نستنتج أن معاملة الوالدين تغيرات بعد عمل الأطفال لأنهم أصبحوا يعتمدون على أنفسهم في تلبية احتياجاتهم و المشاركة في دخل الأسرة و المساعدة في تخطي الظروف الاقتصادية المزرية.

جدول رقم (25) : يبين الوضعية الاقتصادية للأسرة و علاقتها بالسكن الذي تعيش فيها:

السكن الذي تعيش فيه / الوضعية الاقتصادية للأسرة	ملك الأسرة	سكن للإيجار	سكن للأقارب	المجموع
سيئة	%14.29 02	%46.67 07	%63.64 07	%40 16
مقبولة	%28.57 04	%26.67 04	%18.18 02	%20 10
جيدة	%21.43 03	%20 03	%9.09 01	%17.5 07
المجموع	%100 14	%100 15	%100 11	%100 40

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة 40% تعكي الاتجاه العام و التي تمثل الوضعية الاقتصادية للأسرة سيئة 63.64% كأكبر نسبة تمثل السكن الذي تعيش فيه المبحوثين ملك للأقارب تليها نسبة 46،67% تمثل السكن الذي يعيشون فيه أفراد أسرة المبحوثين ملك للإيجار ة تأتي في الأخير نسبة 14.29% تمثل السكن الذي يعيش فيه أسر المبحوثين للأسرة .

و تليها نسبة20% والتي تمثل الوضعية الاقتصادية لأسرة متوسطة 28.57% كأكبر نسبة 20% والتي تمثل السكن الذي فيه أفراد أسر المبحوثين ملك للأسرة تليها نسبة 26.67% تمثل السكن الذي تعيش فيه أسر المبحوثين ملك للإيجار تليها نسبة 18.18% تمثل لسكن الذي يعيش أفراد العينة ملك للأقارب .

تليها نسبة 17.5 تمثل الوضعية الاقتصادية للأسرة مقبولة كأكبر نسبة 21.43% تمثل السكن الذي يعيش فيه أفراد أسر المبحوثين ملك للأسرة ، تليها نسبة 20% و التي تمثل السكن الذي يعيش فيه أفراد العينة ملك للإيجار و في الأخير نسبة 9.09% تمثل السكن الذي يعيش فيه أسر المبحوثين .

تليها نسبة 17.5% و التي تمثل الوضعية الاقتصادية للأسرة جيدة ،كأكبر نسبة 35.71% تمثل السكن الذي يعيش فيه أسر المبحوثين ملك للأسرة تليها 9.09% و تمثل السكن الذي يعيش فيه أسر أفراد العينة ملك للأقارب ، و تليها نسبة 6.66% السكن الذي يعيش فيه أسر المبحوثين سكن للإيجار.

و خلال ما سبق نستنتج أن أغلب أسر المبحوثين لا يملكون سكن ، فهم يسكنون في سكن ملك للأقارب ، ذلك لأن الوضعية الاقتصادية للأسرة سيئة لا تسمح لهم بامتلاك سكن لضعف مدخول الأسرة ، و لذلك الأطفال يلجئون للعمل .

5- مناقشة و استنتاج الفرضية الثانيـــة :

استخلصنا من الجداول الإحصائية السابقة والنتائج المتحصل عليها الخاصة بالفرضية الثانية أن العوامل الاجتماعية (الشجارات الدائمة داخل الأسرة أو انفصال الوالدين أو وفاة أحدهما) أو تعاطي المخدرات شكلت سببا رئيسيا في إهمال الأطفال لدراستهم بالخروج إلى العمل ، حيث يجد الطفل نفسه في أسرة بلا أب أو يجد نفسه مع زوجة أب أو مع زوج أم ، وأمام هذه المعاملة فيحاول تغيير ظروفه من خلال البحث عن العمل ، و نذكر منها هذه الجداول :

من خلال الجدول رقم (18) يبين نوعية المسكن و علاقته بالوضعية الاقتصادية للأسرة بنسبة 80% وضعيتهم الاقتصادية سيئة يعيشون في بنايات فوضوية.

ومن خلال الجدول رقم (20) يبين طبيعة علاقة الوالدين بالأطفال قبل الشروع في العمل و علاقتها بالجنس بنسبة 35% علاقة تتصف بالصراع والمشاجرات من جنس الذكور.

و من خلال الجدول رقم (22) يبين تشجيع المحيط العائلي للعمل و علاقته بالجنس بنسبة 91,90% يشجعون عمل الذكور.

ومن خلال الجدول رقم (23) يبين تغير معاملة الوالدين بعد البدء في العمل و علاقتها بمدة العمل بنسبة 62,5%.

ومن كل ما سبق نجد أن الفرضية الثانية والتي تقول تؤثر العوامل الاجتماعية على دراسة الأطفال وتدفع بهم للبحث عن العمل قد تحققت.

6- الاستنـــــتاج العام :

من خلال دراستنا لموضوع عمل الأطفال المتمدرسين بمدينة الجلفة والتي انطلقت من فرضيتين، حاولنا من خلالها معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي بالأطفال إلى البحث عن العمل وهم يزاولون دراستهم توصلنا بعد جمع المعطيات وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها إلى :

الفرضية الأولى التي تمحورت حول :الحاجة الاقتصادية الملحة تدفع بالأطفال إلى البحث عن العمل لسدها باستمرار وتحيذهم عن الدراسة ، وجدنا نسبة كبيرة من الأطفال المتمدرسين الذين يشتغلون يدرسون يعيشون ظروف اقتصادية مزرية من فقر وبطالة الآباء دفعتهم الحاجة المادية إلى ذلك أي أن عدم قدرة الأسرة على تلبية متطلباتهم المادية هي التي دفعتهم إلى العمل مع الدراسة وبالتالي فالفرضية الأولر تحققت .

كذلك الفرضية الثانية والتي كانت : تؤثر العوامل الاجتماعية على دراسة الأطفال وتدفع بهم للبحث عن العمل ، وجدنا نسبة من الأطفال الذين يدرسون ويشتغلون يعيشون في شجارات دائمة بين الوالدين أو طلاقهما أو وفاة أحدهما أو تعاطي الأطفال للمخدرات ، كل هذه العوامل تؤدي بالأطفال المتمدرسين إلى العمل في سن مبكر، فالأطفال تحت ظروف مليئة الشجارات أو فقدانه لأحد الوالدين أو المعاملة القاسية من قبل أحد أفراد العائلة أو احتياجه لنفقات خاصة

كالمخدرات كل هذه العوامل تدفع الأطفال إلى اللجوء للبحث عن العمل ، فبخروجهم إلى العمل يساعدون في تحسين ظروفهم الاجتماعية وبالتالي فإن الفرضية الثانية قد تحققت .

قائمة المراجع :

القرآن الكريم

سورة الروم

الكتب باللغة العربية :

1- إحسان محمد حسن ، الأسس العلمية لمنهاج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة بيروت ط 1 ،1982.

2- أحمد يحي عبد الحميد ، الأسرة و البيئة ، مكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 1998 .

3- أسامة السيد عبد الحميد ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ط1، 2008.

4- إسماعيل قيرة،أي مستقبل الفقراء في البلدان العربية ، دار الهدى للطباعة و نشر وتوزيع ،عين مليلة،الجزائر،ب ت.

5- أنتوني غدنز ،ترجمة فايز الصياغ،علم الاجتماع ،المنظمة العربية، بيروت لبنان،ب ط ،2004.

6- أنوار حافظ عبد الحليم،مشاكل البطالة والإدمان ، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية،ب ط،2008.

7- جليل وديع شكور ،الطفولة المنحرفة ،دار العربية للعلوم ،بيروت، لبنان ،ط 1 1998.

8- حسان هشام،منهجية البحث العلمي،مطبعة الفنون البيانية ،بالجلفة ،الجزائر، ط1 2007.

9- خالد حامد فصيح ،منهج البحث العلمي ،دار الريحان للنشر والتوزيع الجزائر،ط1، 2003.

10- خليل محمد بيومي،تنمية المفاهيم الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2013.

11- رجاء وحيد دويدري،البحث العلمي،أساسيات النظرية و ممارساته العلمية،دار الفكر المعاصر،بيروت،لبنان،ب ط،2003.

12- رشيد زرواتي،تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية المطبعة الجهوية،قسنطينة،ط2، 2008.

13-زيد ابن محمد الروماني ،اقتصاد الفقر ،مكتبة الرشد،الرياض،ط1، 2003.

14- سميرالتنير،الفقر والفساد في العالم ،دار الساقي ،بيروت،ط1، 2009.

15- سناء الخولي،الزواج والعلاقات الأسرية،دار النهضة العربية،للطباعة ونشر وتوزيع.بيروت،ب ط، ب ت.

16- طلعت إبراهيم لطفي ،أساليب و أدوات البحث الاجتماعي،دار الغريب،للطباعة ونشر و توزيع،القاهرة،ب ط1 ، 1995.

17- عبد الرزاق فارس ،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط 1 ، 2001.

18- عبد الرؤوف الضبع ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دار الوفاء، الإسكندرية ،ط1 2004.

19- عباس محمود مكي ،الخبير النفسي –جنائي وتنامي الجرائم- الأخلاقية المعاصرة، مؤسسة الجامعة للدراسات للنشر والتوزيع ،بيروت ب ط ،2007.

20- عبد الله عطوي ،السكان والتنمية البشرية ،دار النهضة العربية ،بيروت 2004.

21- عدنان الدوري ،جناح الأحداث منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،ط1 1995.

22- علاء مصطفى عزة كريم ، عمل الأطفال في المنشآة الصناعية الصغيرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية ، القاهرة ، 1996.

23- علي وهب ، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث ، دار الفقر لبنان ، بيروت ،1996.

24- عمر محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، 1995.

25- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،مصر ، ب ط ،1997.

26- غسان منير حمزة سنو ،علي أحمد طراح ، العولمة الدولية ، الوطن والمجتمع العالمي ، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمن الاقتصادي العالمية دار الهدى العربية ، ط1، 2002.

27- محمد عبد الرؤوف وآخرون ،حاجة الإنسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة ،دار النشر طلاس ،ب ط ، 1991.

28- محمد عبد الفتاح محمد ، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة لمنظور الخدمة الاجتماعية ، مكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،ب ط،2009.

29- محمد سعيد فرح ، الطفولة والثقافة والمجتمع ، منشآت المعارف ، الإسكندرية، ب ط ، 1993.

30- محمد سيد فهمي ، الفئات الخاصة ، مكتب الجامع الحديث ، الإسكندرية، ب ط ب ت .

31- محمد فاوبار ، المدرسة والمجتمع و إشكالية لا تكافؤ الحظوظ ،مطبعة النجاح الجديدة ،دار البيضاء ، ط1 ، 2011.

32- محمد نبيل جامع ، البطالة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،ب ط 2008.

33- محمد علاء الدين ، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي ، مطبعة الجلال ، الإسكندرية ،ب ط ،2003.

34- محمد طلعت عيسى و آخرون ،الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين القاهرة ،مكتبة القاهرة الحديثة ،ب ط ، ب ت.

35- معن خليل عمر ، علم الاجتماع الأسرة ،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،ط1، 2004.

36- نادية جبر عبد الله ،الفقر وطرق قياسه ، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ،دار الفرحة للنشر والتوزيع ، ب ط ، 2004.

37- نعيم حبيب جعنيني ، علم اجتماع التربية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2009.

38- هشام مصطفى الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية ، دراسة مقارنة النظام بين النظام الإسلامي والنظام الوضعي ،دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، ط1 ، 2006.

المعاجم والقواميس :

1- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ،ط3 1993.

2- معجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ،ط4 2004.

3- معجم لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي منظور ، دار صادر، بيروت، ط1 م1، 1995.

الرسائل والجامعية :

1- بوساق كريمة ، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية ، حالة الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2003-2004.

2- حاج فويد قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وأثرها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم ،قسم العلوم الاقتصادية والقانونية

3- حصروري نادية ، تحليل وقياس الفقر في الجزائر ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،2008-2009 .

4- حفصي بونبعو ياسين ، مكافحة كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة الصندوق في الزكاة في الجزائر ، مذكرة لنيا شهادة الماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2010-2011.

5- سوالمية فريدة ،مساهم في دراسة الأسباب النفسية والاجتماعية لظاهرة عمل الأطفال ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم النفس ، جامعة قسنطينة ، 2002-2003.

6- صليحة غنام ، عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير قسم علم الاجتماع ، جامعة باتنة ،2009-2010.

7- علي جغدلي واقع الطفل بين الدراسة والعمل في الوسط الحضري ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2007-2008.

8- عليمة نعون ، مسرح الطفل في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، معهد الآداب واللغات ، جامعة باتنة ،2011-2012.

المجلات والجرائد :

1- ايديو ليلى ، التفكك الأسري وأثره على البناء النفسي و الشخصي للطفل مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 11، الجزائر جوان 2013.
2- بلقاسم حوام ،1,8 مليون طفل عامل في الجزائر نصفهم إناث ، جريدة الشروق ، العدد 2085 ، الجزائر 30 أوت 2007.
3- بن هدار محمد ، أطفال بوهران ، يقظون ليالي الشتاء البارد في الشارع ، جريدة الخبر ، العدد 5235، 11 فيفري 2008.
4- جمال مختار حمزة عمالة الأطفال مجلة علم النفس ، العدد 41، 40 ، أكتوبر 1996 ، مارس 1999.
5- جميل الدرباشي ،مشروع حماية الأطفال من العبودية المركز الفلسطيني للاتصال و السياسة التنموية ، 2012.
6- عبد الرزاق قيرة ، أطفال في عمر الزهور ينافسون الكبار في عالم الشغل جريدة النهار ، العدد 191 ، الجزائر ،15 جوان 2008.
7- كمال حمدان و آخرون،دراسة وطنية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية ، مكتب الإقليمي للدول العربية ، مارس 2002.
8- نادر الفرجاني ، التنمية الإنسانية ، مفهوم القياس ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية ، العدد 283، 2002.

التقارير :

1- التقرير الأول ، حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، الأمم المتحدة 2004.

2- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، أثر السياسات الاقتصادي الكلي و السياسات الاجتماعية للفقر ، الأمم المتحدة 1996.

3- تقرير التنمية البشرية ، لعام 2000 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي P-N-N- D الأمم المتحدة .

4- جميل هلال ، الفقر في الضفة الغربية في قطاع غزة ،محاولة أولى لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته ، الأمم المتحدة 1997.

5- مكتب العمل الدولي ، خلاص من الفقر ، مؤتمر العمل الدولي ، دورة 21 ، 2003.

مواقع الانترنت :

1- إدريس ولد القابلة ، الفقر في بلادي ، WWW .hashit .net

2- بوفولة بوخميس ، أساليب التربية الأسرية في انحراف الأحداث boufoula .yahoo. Fr

3- عبد الفتاح الشهاري ، عمالة الأطفال و الحقوق المهدورة ، 15، 12، 2004، WWW .Google .Ar.

4- عبد المالك حداد ، أي مستقبل للفقراء في الجزائر WWW .ShihaBen . net

5- عبد المالك حداد ، عمالة الأطفال في الجزائر WWW.Google.com

6- كريم محمد حمزة، مؤتمر صرخة نساء العراق ، جامعة بغداد WWW.yahoo.Com

7- كريم محمد حمزة،عمل الأطفال WWW.Google.A r

<u>المحور الأول</u> : البيانات الشخصية

1/ الجنس : ذكـــــــر ☐ أنثـــــــــى ☐

2/ الســــــــن: .....

3/ سنة التمدرس ؟

أولى متوسط ☐ ثـانية متوسط ☐ ثالثة متوسط ☐ رابعة متوسط ☐

4/ المستوى التعليمي للأب :

أمـــي☐ ابتدائي ☐ متوسـط☐ ثانوي☐ جامعي ☐

5/ المستوى التعليمي للأم :

أمـــية☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعية ☐

6/ هل تقوم بممارسة عمل ما ؟ نعـم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم لمــاذا ؟

.....

7/ منذ متــى وأنت تعمل ؟

- أقل من سنة ☐
- من سنة إلى سنتيــن ☐
- من 3 إلــى4 سنـــــوات ☐
- أكثر من 4 سنـــــوات ☐

8/ ما نوع العمل الذي تمارسه ؟

.....

9/ هل تعمل بصفة دائمة أو مؤقتة ؟

- في أوقات الفراغ بعد الدراسة ☐
- خلال كـل سنـــــة بدون انقطـــــــــاع ☐
- خلال العطـــل المدرسيـــــة ☐
- خلال العطـــل الأسبوعيـــــة و أيام الأعياد ☐

<u>المحور الثاني</u> : بيانات خاصة بالعوامل الاقتصادية المؤدية لعمل الأطفال المتمدرسين

10/ الوضعية الاقتصادية التـــي عليها ا لأسرة ؟

سيئة ☐ متوسطة ☐ مقبولة ☐ جيدة ☐

11/ هل تساهم بمدخولك في ميزانية الأسرة نعم ☐ لا ☐

- إذا كان نعم في ماذا تنفقها ؟

مساعدة العائلة ☐ نفقات خاصة ☐ الاثنين معا ☐

12/ هل يشارك كل أفراد العائلة العاملين في الميزانية ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب لا، برر

.....

13/ مهنة الأب :

عامل ☐ متقاعد ☐ بطال ☐

14/ مهنة الأم :

عاملة ☐ متقاعدة ☐ ماكثة في البيت ☐

15/ كم عدد أفراد الأسرة الذين يشتغلون ؟

.....

16/ هل الأجـــــــــر الذي تتقاضاه ؟

كافـــي ☐ غير كافـــي ☐

المحور الثالث : بيانات خاصة بالعوامل الاجتماعية المؤدية لعمل الأطفال المتمدرسين

17/ الحالة المدنية للوالدين :

متزوجان ☐ مطلقان ☐

18/ نوعيــة المسكن :

شقة ☐ بناية فوضوية أرضية ☐ سكن عــادي ☐

19/ مانوعية الوسط الذي تقطن فيه ؟

شعبي ☐ متوسط ☐ راقي ☐

20/ قبل شروعك في العمل كيف كانت طبيعة علاقتك مع الوالدين ؟

- علاقة تسودها السيطرة التامة للآباء و المعاملة القاسية ☐
- علاقة يسودها القبول و التسامح والحب ☐
- علاقة تتصف بالصراع و المشاجرات ☐
- علاقة يسودها الاحترام والحرية ☐

21/ من وجهك إلى العمل ؟

بمحض إرادتك ☐ الأب ☐ الأم ☐

الإخوة ☐ الأقارب ☐

22/ هل المحيط العائلي الذي تعيش فيه يشجع العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

برر إجابتك في كلتا الحالتين .....

23/ هل معاملة الوالدين تغيرت بعد أن بدأت تعمل ؟

نعم ☐ لا ☐

برر إجابتك في كلتا الحالتين .....

24/ ما هي طبيعة علاقتك مع الوالـدين الآن ؟

-علاقة تسودها السيطرة التامة للآباء والمعاملة القاسية ☐

-علاقة يسودها القبول والتسامح والحب ☐

-علاقة تتصف بالصراع والمشاجرات ☐

-علاقة يسودها الاحترام والحرية ☐

25/السكـن الـذي تعيـش فيـه :

ملك الأسرة ☐ سكن للإيجار ☐ سكن للأقارب ☐